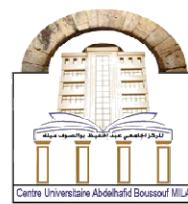




الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر
خلال الفترة 2010-2020

المشرف	اعداد الطلبة	
بن جدو سامي	غطاهم زين الدين	1
	بلحيمر علي جابر	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	قرفي عمار
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	بن جدو سامي
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رملي حمزة

السنة الجامعية 2022/2023





شكرو عرفان

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في انجاز هذه المذكرة، كما نتقدم

بالشكر والامتنان وعظيم التقدير إلى أستاذنا المشرف

الدكتور سامي بن جدو، على توجيهاته القيمة

ونصائحه الخالصة

الإهداء

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله إلى الذي ألبسني ثوب المعرفة،

شرف عظيم لي أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

من حملتني وسنا على وسن، وربتني فأحسننت تربيتي، وجعل الله

الجنة تحت قدميها أُمي حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الذي ألبسني ثوب المعرفة

ورمى بي إلى شاطئ العلم والأمان،

أبي العزيز ابقاء الله لنا وأطال في عمره. إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل عائلتي وأقربائي

إلى سر سعادة أسرتي أبناء أخواتي أُمجد ، أمير، أدم حفظهم الله

إلى كل أصدقائي وزملاء الدراسة

زين الدين

إهداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى الشمعتين (الوالدين الكريمين) اللتان أضاءتا لي دربي

وإلى من علماني أن العطاء رمز الخلود وأنا لكفاح سر الوجود،

وذكراني بأن العمر محدود وأني لربي مردود.

إلى العزيزتين على قلبي وجوهر حياتي أختي بشرى وأختي عائشة ،

إلى عمتي التي هي بمثابة أُمي الثانية، وإلى جميع الأهل والأقارب والأصدقاء .

إلى جميع الأساتذة والموظفين في جامعة عبد الحفيظ بالصوف ميلة ،

كما أهديه إلى كل من أصدقائي : عبد الرحمان ، أنيس ، أيوب ، نذير، عماد،

إسلام ، نوفل ، أسامة ، خالد ، سيف الدين ، محرز، أكرم ، آدم ، أحمد وحيد ،

إلى الروح الطاهرة سامي كريوط و وائل بن كيكي رحمهما الله وجعلهما في الفردوس الأعلى

و إلى جميع الزملاء في المسار الجامعي .

وأتمنى أن يفتح الله علينا أبواب الخير والبركة وأن يكون هذا العمل المنجز

بداية لآفاق جديدة..

علي جابر

الملخص:

هدف هذا البحث إلى دراسة أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010-2020. وبغية تحقيق هذا الهدف، تم تقدير نموذج قياسي من خلال انحدار سعر الصرف على ميزان المدفوعات بالاستعانة بأحد البرامج الإحصائية المعدة لذلك، وهو البرنامج الإحصائي Eviews. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى أنّ 67.54% من التغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات سببها التغيرات التي حدثت في سعر الصرف، وأنّ النسبة المتبقية ترجع إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج من بينها التضخم.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، ميزان المدفوعات، الجزائر، الأثر.

Abstract:

The aim of this research is to study the impact of the exchange rate change on the balance of payments in Algeria during the period 2010-2020. In order to achieve this goal, a standard model was estimated through the regression of the exchange rate on the balance of payments with the help of one of the statistical programs prepared for that, which is the statistical program Eviews. The results of the study concluded that 67.54% of the changes that occur in the balance of payments are caused by the changes that occurred in the exchange rate, and that the remaining percentage is due to other variables that were not included in the model, including inflation.

Key words: Exchange Rate, The balance of payments, Algeria, Effect.

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الاهداءات

الملخص

فهرس المحتويات

I..... قائمة الجداول والأشكال البيانية

أ..... مقدمة عامة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف

2..... تمهيد

3..... المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

3..... المطلب الأول: تعريف وأنواع سعر الصرف

5..... المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف

5..... المطلب الثالث: بعض النظريات المفسرة لأسعار الصرف

10..... المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته

10..... المطلب الأول: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

15..... المطلب الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف

19..... المطلب الثالث: أساليب إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي

22..... المبحث الثالث: سياسات أسعار الصرف وأهدافها

22..... المطلب الأول: سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة و شروط نجاحها

27..... المطلب الثاني: سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية بالنسبة للعملة الوطنية وشروط نجاحها

34..... خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي لميزان المدفوعات

36..... تمهيد

37..... المبحث الأول: عموميات على ميزان المدفوعات

37..... المطلب الأول: تعريف ميزان المدفوعات

38..... المطلب الثاني: خصائص ومكونات ميزان المدفوعات

المطلب الثالث: أهمية وفوائد ميزان المدفوعات.....	43
المبحث الثاني: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وطرق معالجته	45
المطلب الأول: مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات وأنواعه.....	45
المطلب الثاني: مفهوم اختلال التوازن و أنواعه.....	47
المطلب الثالث: كيفية معالجة الخلل في ميزان المدفوعات	50
المبحث الثالث: العجز في ميزان المدفوعات و آثاره.....	54
المطلب الأول: مفهوم العجز في ميزان المدفوعات.....	54
المطلب الثاني: أنواع و أساليب العجز في ميزان المدفوعات.....	55
المطلب الثالث: الآثار التي يسببها العجز في ميزان المدفوعات.....	58
خلاصة الفصل الثاني.....	61
الفصل الثالث: الدراسة التحليلية والقياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري	
تمهيد.....	62
المبحث الأول:تحليل إتجاهات السعر الحقيقي للدينار الجزائري	63
المطلب الأول:التطور التاريخي لأنظمة تسعير الدينار الجزائري.....	63
المطلب الثاني: دراسة تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري.....	66
المبحث الثاني: التطبيق القياسي لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر (2010- 2020)....	72
المطلب الأول: منهجية القياس.....	72
المطلب الثاني: تحليل النتائج.....	74
خلاصة الفصل الثالث.....	76
الخاتمة العامة	77
المراجع.....	80

قائمة الجداول والأشكال البيانية

أ- قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	تطور سعر الصرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي، رصيد الميزان التجاري، مخزون الديون واحتياطيات الصرف	67
2	الملخص الإحصائي لسعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري	73
3	نتائج التقدير بطريقة OLS	76

ب- قائمة الأشكال البيانية:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف	12
2	أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف	13
3	تعديل الميزان التجاري بتخفيض قيمة العملة	31
4	تطور سعر الصرف الإسمي الفعلي والحقيقي الفعلي للدينار الجزائري	68

مقدمة عامة

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية بين مختلف أنحاء العالم مما أدى إلى إحداث اختلال في موازين مدفوعات الدول، ولسعر الصرف أهمية كبيرة لدى كل الاقتصاديات العالمية كونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، بالإضافة إلى تأثيره على حجم التجارة الخارجية و بالتالي على وضعية ميزان المدفوعات للدولة، حيث تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة النقدية الفعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها، إذ أصبحت الموضوعات التي تهتم بدراسة ومناقشة آثار تقلبات أسعار الصرف في مستوى النشاطات الاقتصادية (لا سيما التجارة) واحدة من الحقول التي استقطبت أنظار اقتصاديين كثر ، الذين أدركوا المخاطر الناجمة عن تقلبات سعر الصرف خاصة فيما يتعلق بنشاطات التصدير و الإستيراد إذ أن تقلبات سعر الصرف تضفي قدرا من المخاطر في تعاملات المصدرين في الأسواق الخارجية و كذلك الحال بالنسبة للمستوردين، ومنذ الخروج من نظام سعر الصرف الثابت وانتقال العديد من الدول النامية والمتقدمة نحو نظام الصرف المرن واتجاه العديد من الدول النامية نحو سياسة تشجيع الصادرات أصبح الباحثون الاقتصاديين مهتمين بمناقشة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و التجارة ، وتعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية من أهم سياسات التي تسعى إلى تحقيق التوازن الخارجي، وذلك من خلال رفع حجم الصادرات والحد من الواردات حيث قامت معظم الدول النامية باتخاذ جملة من الإصلاحات قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، حيث لجأت إلى سياسة تخفيض قيمة عملتها المحلية كأداة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات في إطار توصيات صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية، كونها أحد برامج التكيف والتعديل الهيكلي على اعتبار أنها السياسة الأكثر فعالية في معالجة الإختلالات الخارجية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، واعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني من خلال استراتيجية

زيادة الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات من أجل إعادة توازن ميزان المدفوعات للدولة، إذ يقيس هذا الأخير الفجوة بين الصادرات والواردات وهي فجوة تحتل ثلاث صور ممكنة الفائض، العجز والتوازن وتراجع الميزان التجاري يعكس إما تراجع التصدير أو زيادة الاستيراد، وفي حالة الجزائر زادت الواردات وتراجعت الصادرات في وقت واحد، حيث أن الجزائر وقعت في مصيدة هي سعر صرف العملة الوطنية لقاء العملات التي تقيم بها أسعار الواردات والصادرات، فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص أما أن تتخفيض عملة دولة لا قدرات تصديرية لها بعملة الاستيراد الأورو في حالة الجزائر فهذا يعكس خلا هيكليا في السياسة الاقتصادية للدولة، ومن بين الجوانب التي حظيت باهتمام كبير من قبل السلطات النقدية هو العمل على اكساب العملة المحلية قيمتها الحقيقية من خلال تبني خطوات تدريجية لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري.

تتخزن الجزائر بثروات طبيعية عديدة على رأسها النفط الذي يعتبر مورد استراتيجي لها، والذي يعد السبيل الوحيد لتواجدها في الأسواق العالمية بنسبة صادرات تقدر بـ 98% من إجمالي الصادرات في مقابل حوالي 50% من الواردات المتأتية من أوروبا، وهيكل التجارة الخارجية الجزائرية يجعل منها رهينة للصدمات الخارجية، و التي تنتج أساسا من تقلبات أسعار النفط نتيجة تأثيرها على حصيلة الصادرات، وفي ظل هذا الواقع تبقى الجزائر رهينة تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار و الذي يتأثر برصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصورة عامة، كما أن تتبع سلوك السوق الجزائرية يكشف أن موضوع التجارة الخارجية يتجاوز الظرف إلى الحالة، ويعني ذلك أن المشكلة كامنة في قدرات الانتاج التي لا تسمح بتلبية الطلب المحلي دون اللجوء للاستيراد و تكمن أيضا في قدرات التصدير المرتبطة أساسا بمتغير خارجي هو سعر النفط ومتغير أساسي هو وضعية الحقول المشرفة على النضوب، و يترتب على هذه الصعوبة اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة الواجب أن تتبعها الدولة حين تفكيرها في توسيع حجم تبادلها التجاري والتوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا على الاقتصاديات الدولية.

1. إشكالية الدراسة :

وبناء على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2020؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي العوامل المحددة لتغيرات أسعار الصرف ؟
- ما هو أثر تخفيض سعر صرف الدينار على العجز في ميزان المدفوعات؟
- ما هي آليات معالجة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات ؟

2. فرضيات الدراسة :

للإجابة على الأسئلة المطروحة نضع إجابة مبدئية تتمثل في الفرضيات التالية:

- يعتبر التضخم، معدلات الفائدة المحلية والتدخل الحكومي أهم العوامل المحددة لتغيرات أسعار الصرف.
- يؤدي تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل إلى زيادة حجم الصادرات وانخفاض حجم الواردات ومنه تحسين وضعية ميزان المدفوعات .
- بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات و سياسات تكميلية.

3. أسباب اختيار موضوع الدراسة :

ترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى جملة من الدوافع يمكن أن نوجزها فيمايلي:

أ. أسباب ذاتية:

➤ الميول الشخصي للدراسات ذات الطابع القياسي من أجل التعرف أكثر على الأساليب الكمية المستخدمة في هذا النوع من الدراسات.

➤ تنمية المعرفة الذاتية فيما يخص مواضيع الاقتصاد النقدي والكلي وعلاقتها بموضوع التجارة الدولية.

ب . أسباب موضوعية:

➤ أهمية الميزان التجاري كمؤشر رقمي للوضع الخارجية و العلاقات الخارجية للدول.

➤ الأهمية الكبيرة التي تحتلها سياسات أسعار الصرف في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات .

➤ معرفة آليات تنشيط الصادرات والواردات من خلال سياسات أسعار الصرف.

➤ معرفة السياسات الأكثر ملاءمة من أجل توسيع حجم التبادل التجاري و التوجه نحو اقتصاد مفتوح.

4. أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

➤ محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات .

➤ تحديد مدى فعالية نظام أسعار الصرف المعتمدة في التخفيض من العجز في ميزان المدفوعات.

➤ محاولة البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات .

➤ الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق العالمي.

5. أهمية الدراسة:

يعتبر سعر الصرف حلقة الوصل في العلاقات الاقتصادية الدولية ، كونه يمثل أهم العناصر الأساسية في توجيه كل المعاملات الخارجية للدول، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة خارجيا وداخليا، حيث أن استقرار سعر الصرف يعكس مدى سلامة الأسس الاقتصادية والسياسات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على الاستجابة للصدمات الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد البلد، بالإضافة إلى كون سياسة سعر الصرف خاصة سياسة التخفيض لا تزال محور النقاش بين الاقتصاديين وأصحاب القرار للآثار المترتبة على تطبيق هذه السياسة، أما الميزان التجاري فتكمن أهميته في أنه المؤشر الرقمي للوضع الخارجية للدول، ومن أجل إبراز طبيعة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر قمنا بإسقاط الدراسة على وضعية الاقتصاد الجزائري وخصوصيته كونه يعتمد على مورد وحيد ألا وهو العائدات البترولية، بالإضافة إلى اتباع الجزائر لسياسات الإصلاح الاقتصادي والرامية إلى تحرير الأسواق وانفتاحها على الخارج مما يساعد على نقل الأثر المالي لميزان المدفوعات .

ويتضح أكثر الغرض من هذه الدراسة من خلال إبراز تأثيرات التغيرات في سعر الصرف و أسعار البترول على الميزان التجاري، كون الجزائر تعتمد على البترول كمورد استراتيجي لها ذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لأثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من جانفي 2010 على غاية ديسمبر 2020 .

6. المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة :

لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة بالإضافة إلى المنهج الإحصائي القياسي و الذي اعتمدناه في خلال الدراسة القياسية، وتطلب التحليل استخدام تقارير وإحصائيات صندوق النقد الدولي وتقارير بنك الجزائر بالاعتماد على برنامج Eviews 12.0 الإسقاط الدراسة على الاقتصاد الجزائري من خلال بناء نموذج قياسي لتحليل أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على الميزان التجاري .

7 . حدود الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على ميزان المدفوعات ، وقد حددت دراستنا في إطارين مكاني وزماني، فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري، أما الإطار الزمني فقد حددت الفترة 1990-2013، و لقد اعتمدنا هذه الفترة كونها تتماشى مع سياسة الانفتاح على اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي، و كذا تماشياً مع الإصلاحات المالية و المصرفية التي عرفها الاقتصاد الوطني.

8. الدراسات السابقة:

تتعدد الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع نمذجة سعر الصرف و التوازن الخارجي نذكر منها :

1. دراسة سمية زيرار ، وآخرون بعنوان أثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (1970-2004):

مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36 ، العدد 02، 2009 ، تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري و الهدف من هذه الدراسة هو تقدير دالة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلي على المستوردات ودالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والمستندة إلى اختبار التكامل المشترك، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الدخل المحلي والدخل العالمي لم يكن لهما أي تأثير على الحساب الجاري، كما توصلت أيضا إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة كمية الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط.

2. دراسة اسماعيل بن قانة وعيسى بهدي، بعنوان قياس أثر اختلال سعر الصرف على متغيرات نموذج هيكللي للاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2012:

مجلة الباحث جامعة ورقلة، العدد، 14، 2014. تهدف هذه الدراسة إلى متابعة تطور سلوك سعر الصرف منذ 1970 إلى غاية 2012 ، وذلك من خلال دراسة أثر ذلك على متغيرات كلية لنموذج هيكلي للاقتصاد الجزائري، و التنبؤ بسلوكها من خلال إجراء المحاكاة على المتغير لمعرفة تأثير انحرافه على باقي متغيرات النموذج.

3- دراسة Marilyne Huchet-Bourdon Jane Korinek ، بعنوان تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة الدولية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي 2011:

تبحث هذه الدراسة في تأثير أسعار الصرف وتقلباتها على التدفقات التجارية في الصين ومنطقة اليورو والولايات المتحدة في قطاعين هما الزراعة والتصنيع والتعدين توصلت هذه الدراسة إلى أن لتقلبات الصرف على التدفقات التجارية تأثير سلبي على التجارة الدولية في كل من قطاعي الصناعات التحويلية والتعدين والزراعة ولكن لا تفسر في مجملها بحث الاختلالات التجارية في البلدان الثلاثة ، كما توصلت إلى أن قيمة التجارة بين الولايات المتحدة والصين هو أكثر تضررا، كما أن نتائج الدراسة القياسية توصلت إلى أن تأثير تقلبات سعر الصرف الحقيقي على الصادرات أكبر من تأثيره على الواردات في المدى الطويل في جميع القطاعات .

4. دراسة Kanchana Senanayake و marasingha Appuhamilage و hmed Abdulhusain و Ali Alhayky بعنوان تأثير " تحركات سعر الصرف على التجارة في كل من سريلانكا والصين (1993-2007) مجلة دراسات التجارة الخارجية الاقتصادية الصينية ، المجلد ، 2010، الصين، 2010.

الغرض من هذه الدراسة القيام بدراسة تجريبية لآثار تحركات أسعار الصرف على الأداء التجاري مع الإشارة إلى العلاقات التجارية في سريلانكا والصين خلال الفترة 1993-2007 ، حيث قامت هذه الدراسة بالتحقق من شرط قيام التجارة بين كل من سريلانكا والصين من خلال خطوتين، الأولى هي التحقق في تحركات سعر الصرف على الصادرات الإجمالية والواردات بين سريلانكا والصين باستخدام متغيرات مختارة مثل تغيرات سعر الصرف الحقيقي الثنائي، والتغير في الدخل، أما الثانية من خلال بناء نموذج الانحدار باستخدام الصادرات والواردات القطاعية بين سريلانكا والصين، و توصلت هذه الدراسة إلى أن تغيرات سعر الصرف الثنائية لا تلعب دورا نشطا في التجارة، في حين أن التغيرات في نمو الدخل لها تأثير أقل في تحديد إجمالي الصادرات والواردات بين البلدين، ويظهر تحليل البيانات أن التغيرات في سعر الصرف والدخل لهما دورا رئيسيا في تحديد الصادرات القطاعية والواردات بين سريلانكا والصين ، كما تشير نتائج الدراسة أيضا إلى أن تحركات سعر الصرف بين هذين البلدين لا يكون لها آثار كبيرة على التجارة الإجمالية فضلا عن التجارة القطاعية بين سريلانكا والصين.

5. Muhammad Aftab Zaheer Abbas Farrukh Nawaz Kayani دراسة بعنوان تأثير تقلبات سعر الصرف على الصادرات في باكستان، مجلة دراسات التجارة الخارجية الاقتصادية الصينية (2003-2010)، المجلد 5 ، 2012.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على صادرات باكستان في الفترة 2003-2010 ، حيث استخدمت بيانات ربع سنوية باستخدام نماذج GRCH ، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الصادرات في باكستان تتأثر سلبا بتقلبات سعر الصرف والأسعار النسبية، إلا أنها تتأثر إيجابيا بالدخل الأجنبي.

6. دراسة سي محمد كمال، بعنوان التقييم الكمي لأثر اليورو و الدولار على التجارة الخارجية في الجزائر " ، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان، الجزائر ، 2013-2014.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأثر الكمي لعملة الدولار واليورو على الصادرات و الواردات الجزائرية و لتحقيق هذا الهدف استخدم دوال استجابة النبضة (IFR) و مكونات التباين المقدرة بنموذج VAR خلال الفترة (2002-2011)، و توصل من خلال دراسته إلى النتائج التالية:

- للصدمات الخارجية أثر بالغ على التجارة الخارجية.
- انخفاض الدولار سعر صرف الأورو أمام الدولار له أثر إيجابي على الصادرات الجزائرية
- انخفاض الدينار أمام الأورو يرفع من فاتورة الواردات ومن ثم لها أثر سلبي على الواردات.
- وجود علاقة معنوية لأثر أسعار المواد الغذائية و التضخم و الشراكة الأورو جزائرية على الواردات.

9 . هيكل و تقسيمات الدراسة:

لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة و اختبار الفرضيات قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول، حيث تطرقنا الفصل الأول لأساسيات حول أسعار الصرف حيث نعرض أولا أهم المفاهيم الأساسية حول سعر أهم الصرف، و كذا العوامل المؤثرة فيه و مخاطر تقلباته ، وكذا المتعاملين فيه و كذا طريقة عمل هذه الأسواق، و ختمنا الفصل بدراسة سياسات أسعار الصرف وأهدافها

و ذلك من خلال التطرق لسياستي رفع قيمة العملة الخارجية وتخفيض قيمة العملة ومدى مساهمتها في تسوية العجز في ميزان المدفوعات .

أما الفصل الثاني فتطرقنا من خلاله إلى مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى التطرق لمعرفة التوازن و الإختلال في ميزان المدفوعات و أهم الطرق و وسائل معالجة إختلاله و ختمنا الفصل بأهم الآثار التي يسببها العجز في ميزان المدفوعات .

وفي الفصل الأخير والمتعلق بالجانب التطبيقي للدراسة حاولنا من خلاله تقدير نموذج لدراسة العلاقة

بين سعر صرف الدينار الجزائري وميزان المدفوعات خلال الفترة 2010 إلى غاية 2020، من أجل معرفة مدى تأثير ميزان المدفوعات بتغيرات سعر صرف الدينار الجزائري من خلال صياغة نموذج قياسي يضم متغيرات كل من سعر الصرف وميزان المدفوعات .

وفي الأخير، توصلت دراستنا هذه إلى جملة من النتائج متنوعة بجملة من التوصيات والاقتراحات والتي نراها مناسبة وتصب في موضوع هذا البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري

والمفاهيمي لسعر الصرف

تمهيد

تتداخل العلاقات الاقتصادية و النشاط التجاري بين دول العالم، حيث تستخدم كل دولة عملتها الوطنية مما يؤدي إلى ظهور سعر صرف العملات الأجنبية، وتترتب على هذا التداخل إتساع التبادل التجاري بين الدول وتكوين علاقات دائنة ومدينة متبادلة. ومن المشكلات الرئيسية التي تنشأ في التبادل الدولي، وخاصة بعد تعويم العملات في العديد من الدول مشكلة العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وهذا يؤدي إلى ظهور أسواق الصرف الأجنبي حيث يتم شراء وبيع العملات، وغالبا ما تتعرض العملات المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة نتيجة تداخل عوامل متعددة، وتنتج عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية وعلى العملاء الإقتصاديين أن يتعاملو مع هذه المخاطر ويتصدوا لها، ولكن ذلك غالبا ما يؤدي إلى حدوث خسائر كبيرة. ومن هنا تبرز أهمية دراسة سعر الصرف وتأثيراته المختلفة على الإقتصاد الوطني، حيث يؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية العامة وعلى وضعية ميزان المدفوعات. ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تقديم أساسيات حول أسعار الصرف من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف .

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته .

المبحث الثالث: سياسات أسعار الصرف وأهدافها .

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

تجري المدفوعات من المدين إلى الدائن داخل حدود الدولة أو المنطقة النقدية الواحدة بالنقود الوطنية أو بمختلف أدوات الدفع المقومة بها، إلا أن التعامل بين الدول، يترتب عليه وجود نظام يقوم بتحويل تلك العملات الوطنية بعضها ببعض، ومن ثم تثار مشكلة حساب قيمة التبادل ثم مشكلة دفع تلك القيمة.

المطلب الأول: تعريف وأنواع سعر الصرف

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

إن قيام التجارة بين الدول باستخدام عملاتها الوطنية، إنما يترتب عليها عامل اقتصادي جديد هو سعر الصرف الأجنبي، والذي يقوم بربط جهاز الأثمان لبلدين مختلفين، حيث تعد إحدى العمليتين سلعة والأخرى هي النقد الذي يقيس قيمة تلك السلعة.

وبذلك يعبر سعر الصرف عن عدد وحدات أو أجزاء من عملة ما الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف

يأخذ سعر الصرف عدة أنواع يمكن توضيحها كالآتي:

أولاً: سعر الصرف الاسمي

هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، وينقسم إلى سعر صرف رسمي، وهو المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي، وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.¹

ثانياً: سعر الصرف الحقيقي

إن أسعار الصرف الاسمية لا تعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار في الدولتين، وبذلك يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الاسمي طبقاً للتغيرات في مستوى أسعار الدول، وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للسلع و الخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية.²

ويمكن التعبير عنه باستخدام الصيغة الرياضية التالية:³

$$TCR = \frac{TCR/PDZ}{1\$/PUSA} = \frac{TCN.PUSA}{PDZ}$$

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005، ص 104.

² - جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، تعريب محمود حسن حسنى، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض، 2010، ص 67.

³ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

حيث:

- ✓ TCR: سعر الصرف الحقيقي؛
- ✓ TCN: سعر الصرف الاسمي؛
- ✓ PUSA: مؤشر الأسعار بأمريكا؛
- ✓ PdZ: مؤشر الأسعار بالجزائر؛
- ✓ PUSA/1\$: القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا؛
- ✓ TCN/PdZ: القوة الشرائية للدولار في الجزائر.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي الاسمي

وهو عبارة عن مقياس للقيمة المتوسطة المرجحة لعملة ما في مقابل اثنين أو أكثر من العملات. ولقد طورت فكرة سعر الصرف الفعلي الاسمي لأول مرة من قبل : Hirsch و Higgins سنة 1970 والذي افترضه لتمثيل العلاقة الكلية الناشئة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية معبرا عنها بمعادل معين والقيمة المجمعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بنفس المعادل، بالإضافة إلى أعمال كل من Artus و Rhomberg سنة 1973، حيث يقيس هذا المؤشر تأثيرات حركات سعر الصرف على قيمة سلة مختارة من العملات مقارنة مع فترة أساس محددة.¹

فهو بذلك يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لسلة من العملات في فترة زمنية معينة، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لا سبير للأرقام القياسية.

ويعتبر نموذج سعر الصرف المتعدد (MERM) Multilateral Exchange Rate Model من بين أهم تطورات سعر الصرف الفعلي الاسمي والذي يعرف بأنه التغير في سعر الصرف الذي ينتج عنه نفس التغير في ميزان التجارة لقطر مختار معبرا عنه بالعملة المعادلة، وهذا المؤشر يظهر في المدى المتوسط التأثير الصافي لتغيرات سعر الصرف لبلد معين على ميزان تجارته، وهناك ثلاثة عناصر ينبغي الإحاطة بها لتقدير تأثيرات سعر الصرف عليه وهي:²

- ✓ درجة التكيف في التكاليف والأسعار المحلية لتغيرات سعر الصرف؛
- ✓ مرونة الأسعار لتدفقات التجارة الخارجية؛
- ✓ سياسات إدارة الطلب الكلي المتبعة من قبل السلطات.

¹ - عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء، عمان، 2011، ص 29.

² - نفس المرجع، ص 31.

رابعاً: سعر الصرف الفعلي الحقيقي

وهو عبارة عن سعر صرف فعلي مبني على أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الاسمية، ولذلك فحسابه يحتاج إلى توافر بيانات عن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الدول محل الاهتمام، بحيث تم تحويل أسعار الصرف الاسمية إلى أسعار صرف حقيقية، وبعد ذلك يتم الترجيح الأوزان النسبية لحجم التجارة مع الدول المعنية المختلفة للوصول إلى سعر الصرف الحقيقي الفعلي.¹

المطلب الثاني: وظائف سعر الصرف

توجد عدة وظائف لسعر الصرف، نوجزها فيما يلي:²

أولاً: الوظيفة القياسية

يستخدم سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

ثانياً: الوظيفة التطويرية

وهنا يعمل سعر الصرف على تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة واستبدالها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

ثالثاً: الوظيفة التوزيعية

وفيها يقوم سعر الصرف بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية بإعادة توزيع الدخل الوطني العالمي والثروات الوطنية بين مختلف الدول.

المطلب الثالث: بعض النظريات المفسرة لأسعار الصرف

ظهرت أولى هذه النظريات حيز الوجود كمحاولة لوضع أسس تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول والتي كانت قد هجرت قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطراب شديد في أسعار الصرف، فخرج الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل بنظريته تعادل القوة الشرائية".

¹ - تعريبي محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ الرياض، 2010، ص 74، 75.

² - عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، الطبعة 2، 2002، ص ص 149-150.

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية

تشير هذه النظرية إلى أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الأخيرة وفقاً لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل.¹

حيث تفترض النظرية إهمال نفقة المعاملات والفروق الضريبية والقيود على التجارة، وبذلك تعتبر أن السلع والخدمات المتجانسة التي يتم الاتجار فيها ينبغي أن يكون لها نفس السعر في الدولتين بعد تحويل أسعارها إلى عملة مشتركة. وللنظرية صيغتان الصيغة المطلقة والصيغة النسبية.

1. الصيغة المطلقة للنظرية تعادل القوة الشرائية: Absolute purchasing power parity:

تدرس هذه النظرية العلامة بين الأسعار من ناحية وأسعار الصرف من ناحية أخرى، ويطلق عليها الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية كونها تتعامل مع مستويات الأسعار المطلقة، ويمكن التعبير عن هذه النظرية على النحو الآتي:²

$$P = S \times P^* \rightarrow S = P/P^*$$

حيث:

✓ S : سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية؛

✓ P : مستوى الأسعار المحلية؛

✓ P* : مستوى الأسعار الأجنبية.

وهذا يعني أن مستوى الأسعار المحلي ينبغي أن يعادل مستوى الأسعار الأجنبي مضروباً في سعر الصرف الآتي، أو أن سعر الصرف الآتي يساوي حاصل قسمة مستوى الأسعار المحلية على مستوى الأسعار الأجنبية. وبذلك فإن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية في ظل افتراض سعر صرف معين، إنما يؤدي إلى زيادة الواردات والطلب على الصرف الأجنبي وانخفاض الصادرات وعرض الصرف الأجنبي. إلا أنه في ظل الفروض التي قامت عليها هذه النظرية، فقد وجهت لها عدة انتقادات:³

✓ صعوبة تقدير الأرقام القياسية لمدة مستقبلية تزيد عن السنة وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد

الأرقام القياسية للأسعار فضلاً عن وجود سلع كثيرة يتضمنها الرقم القياسي للأسعار لا تدخل في نطاق التجارة الدولية مثل السلع سريعة التلف وخدمات السكن، ومن ثم فإن تغير أسعار مثل هذه السلع

¹ - مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة 1997، ص 129.

² - تعريبي محمود حسن حسني، مرجع سابق، ص 89.

³ - مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة، 1997.

والخدمات لن يؤدي - رغم تأثير على الرقم القياسي للأسعار - إلى أي تغيير في أسعار الصرف طالما أن هذه السلع خارجة عن نطاق التبادل الدولي؛

✓ أثبتت التجربة أن القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية لا تتوقف على عنصر السعر وحده، وإنما تدخل عناصر أخرى كثيرة في الاعتبار مثل مستوى الدخل وسعر الفائدة وأثرهما على الواردات والطلب على العملة الأجنبية كذلك أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات وأثر الرقابة على النقد الأجنبي وأثر التغيرات في أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية ومن ثم تأثير في حساب سعر الصرف، كذلك أثر نفقات نقل السلع وشحنها من دولة إلى أخرى وأثر الرسوم الجمركية في تحديد أسعار السلع؛

✓ تفشل هذه النظرية في إعطاء التفسيرات الملائمة لتغيرات سعر الصرف في الأجل القصير وإن كان أداؤها أفضل في الأجل الطويل؛

وبالرغم من الانتقادات السابقة، فإن هذه النظرية لا تزال مهمة في تحديد سعر الصرف، إذ حاول فريق من الباحثين تعديل الصياغة الأولية المبسطة لنظرية تعادل القوة الشرائية مع أخذ عنصر الزمن في الحسبان.

2. الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية:

تركز هذه الصيغة على التغيرات في الأسعار بدلا من مستويات الأسعار المطلقة فهذه الصيغة النسبية باعتبارها نظرية لسعر الصرف تربط بين تغيرات أسعار الصرف وبين الفروق في تغيرات الأسعار في الدول المختلفة. وباستخدام الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية يمكن اشتقاق الصيغة النسبية:¹

$$p^* \Delta \% - p \Delta \% = s \Delta \%$$

حيث يمثل $\Delta \%$ النسبة المئوية للتغيير في متغير ما.

وبذلك فإنه يمكن الحصول على مقدار الارتفاع أو الانخفاض في قيمة عملة ما من خلال الفرق بين معدلات التضخم في البلدين موضع الاهتمام حيث تشير الدلائل إلى أن الصيغة النسبية تعمل بشكل أفضل من الصيغة المطلقة لتعادل القوة الشرائية، إلا أنها لا زالت قاصرة عن تفسير التغيرات قصيرة الأجل في سعر الصرف في الاقتصاديات الكبرى كونها لا تأخذ بعين الاعتبار التدفقات المالية والأرصدة النقدية إلا أنها تعمل بشكل أفضل خلال الفترات التي تشهد معدلات تضخم مرتفعة، أين تكون تغيرات الأسعار هي المؤثر الرئيسي على قيمة عملة ما.

¹ - جوزيف دانيالز ، ديفيد فانهوز ، تعريب محمود حسن حسني، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 94-96.

ثانيا : نظرية ميزان المدفوعات: (نظرية الأرصدة)

يرجع الفضل في وضع أسس هذه النظرية إلى الاقتصادي جون مينارد كينز، والذي يعتبر أن سعر صرف العملة يتحدد عند المستوى الذي تتعادل فيه الكميات المطلوبة من العملات الأجنبية مع الكميات المعروضة منها وبذلك تشكل عجوزات وفوائض ميزان المدفوعات المعيار الأساسي لتقييم العملات المختلفة.¹

ففي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة في الطلب على العملة الوطنية نتيجة زيادة الصادرات ومن ثم ارتفاع في قيمتها الخارجية، بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعني زيادة المعروض النقدي من العملة نتيجة زيادة الواردات ومن ثم انخفاض في قيمتها الخارجية. وبذلك ترتكز هذه النظرية على الأسس التالية:

✓ يعد وضع ميزان المدفوعات العامل الحاسم في تحديد سعر صرف العملة الوطنية؛

✓ يتحدد سعر الصرف كما يتحدد أي سعر آخر وفقا لقوى العرض والطلب؛

✓ إن ميزان المدفوعات هو متغير مستقل وأن سعر الصرف هو متغير تابع.

إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية ما يلي:²

✓ هناك تأثير متبادل بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف من خلال تأثير كل من الواردات والصادرات

بشكل حاسم بوضع سعر صرف العملة، كذلك فرفع القيمة الخارجية للعملة أو تخفيضها يؤثر بشكل

واضح في الواردات والصادرات؛

✓ إن ميزان المدفوعات يمكن أن يمارس تأثيره في أسعار الصرف من خلال العمليات الاقتصادية وهذا

يستدعي استبعاد معظم فقرات رأس المال قصير الأجل، باعتبارها فقرات موازنة تقوم بها الدولة لتجنب

الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات، ومن ثم هذا غير ممكن لأن حساب رأس المال جزء لا يتجزأ من

حساب ميزان المدفوعات؛

✓ تحتاج نظري تحتاج نظرية ميزان المدفوعات إلى مرونة كافية لأسعار الصرف لضمان إيجاد حالة

الانسجام بين القيمة الخارجية وقيمتها الداخلية.

ثالثا: نظرية تعادل أسعار الفائدة

تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار الفروقات في مستويات الفائدة المحلية والأجنبية وكذلك التغيرات

في سعر الصرف الآني والأجل، فحسب هذه النظرية لا يمكن للمستثمرين الحصول على معدلات

مردودية مرتفعة في الخارج عن تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم للأموال بمعدل فائدة

¹ - نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، عمان، 2007، ص 125.

² - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية لسعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار الساوري، عمان، 2012، ص 26.

أعلى من ذلك السائد في السوق المحلي لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الأجل.

فحسب هذه النظرية عند توظيف مبلغ من المال M في السوق المحلي لمدة سنة مثلاً، يحصل المستثمر في نهاية التوظيف على $M(1 + I_D)$ ويجب أن يكون هذا المبلغ مساوياً للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملة أجنبية بسعر الصرف الآني وتوظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل الفائدة وإعادة بيعها لأجل للحصول على المبلغ بالعملة المحلية. ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً كما يلي:¹

$$M(1 + I_D) = \frac{M}{CC} + (1 + if) \cdot CT$$

حيث أن:

CC: سعر الصرف الآني

CT: سعر الصرف الأجل.

وبذلك فإن:

$$\begin{aligned} \frac{CT}{CC} &= \frac{1 + I_D}{1 + if} \\ \frac{CT}{CC} - 1 &= \frac{1 + I_D}{1 + I_F} - 1 \\ \frac{CT - CC}{CC} &= \frac{I_D - I_F}{1 + I_F} \end{aligned}$$

وإذا كانت I_F صغيرة جداً يمكننا كتابة المعادلة كما يلي:

$$\frac{CT - CC}{CC} = I_D - I_F$$

وبذلك تساعد هذه النظرية في عملية ربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف الأجنبية.

رابعاً: نظرية كفاءة السوق

يعتبر السوق كفاء إذا كانت الأسعار تعكس كل المعلومات المتاحة، وإذا كانت تكاليف المعاملات ضعيفة وتغيرات أسعار الصرف عشوائية، وبذلك يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم...، وهذا مفاده أنه لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب، كما أن التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر قوي على السعر الآني المستقبلي.

حيث يرى المنظرون أن الأسواق تعد كفؤة في حين يؤكد الممارسون على عدم وجود كفاءة نسبية

في أسواق الصرف.²

¹- سعود جايد مشكور، العامري المالية الدولية، دار زهران، عمان، 2008، ص ص 159-160.

²- نفس المرجع، ص ص، 167-168.

خامسا: نظرية كمية النقود

ترتكز هذه النظرية على أن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية نظرا لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، إذ أن عرض النقد في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية أما الطلب على النقود فيتحدد بمستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة حيث يمارس سعر الفائدة تأثيرا مهما في تحديد سعر الصرف، فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة لمثيله بالخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف، ويحدث العكس في حالة خفض سعر الفائدة.

إلا أن سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدي بل يمكن أن يعمل في اتجاهين متضادين، ويلغي كل منهما أثر الآخر، فزيادة المعروض النقدي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبذلك تصبح السلع المحلية أقل تنافسية فيخفض سعر الصرف، ويحدث العكس في حالة خفض المعروض النقدي.¹

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته

من أجل إدراك كيفية عمل سوق العملات الأجنبية من الواجب معرفة العوامل التي تؤثر على سعر الصرف عنصر مهم جدا لتحديد الحالة الاقتصادية للبلد، ومن أسعار صرف العملات، حيث يعتبر الممكن أن تؤدي هذه العوامل المؤثرة على أسعار صرف العملات إلى مخاطر اقتصادية كبيرة سواء على المستوى الكلي بتأثيرها على ميزان المدفوعات أو تكون سببا في حدوث التضخم على المستوى الجزئي بضياغ مكاسب إلى درجة قد تؤثر على بقاء المؤسسة و استمرارها والتعرض لهذه المخاطر التي يثيرها تقلب العملات الأجنبية يتطلب إدارة هذه المخاطر من خلال تبني إستراتيجية تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية لأسعار الصرف.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف

تتعرض أسعار صرف العملات لجميع الأقطار المختلفة لتقلبات اقتصادية مستمرة مسببة بذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية، بإعتبار سعر صرف متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، حيث تعتبر العملة الوطنية لدولة ما أنها قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، أما إذا انخفض سعرها في سوق العملات الأجنبية مقابل العملات الأخرى المهمة تعتبر العملة ضعيفة، ويتحدد ارتفاع و انخفاض سعر صرف العملة في السوق (قوتها و ضعفها) من خلال العوامل الرئيسية التالية:

¹ - سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 127

أولاً: التغير في الميزان التجاري

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري و سعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري¹، و في هذه الحالة و من أجل العودة إلى حالة التوازن لابد من العمل على تشجيع الإستيراد من الخارج، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، وغالبا ما ينتج عن هذه الإختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان.

وما يمكن استنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية بالميزان التجاري، فكلما كان التصدير أكبر من الإستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة وزيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

ثانياً: تغير معدلات التضخم

يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة، حيث يؤدي إرتفاع مستوى التضخم المحلي إلى إنخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهما هي علاقة عكسية.²

فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية و بالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا الأخير، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها.

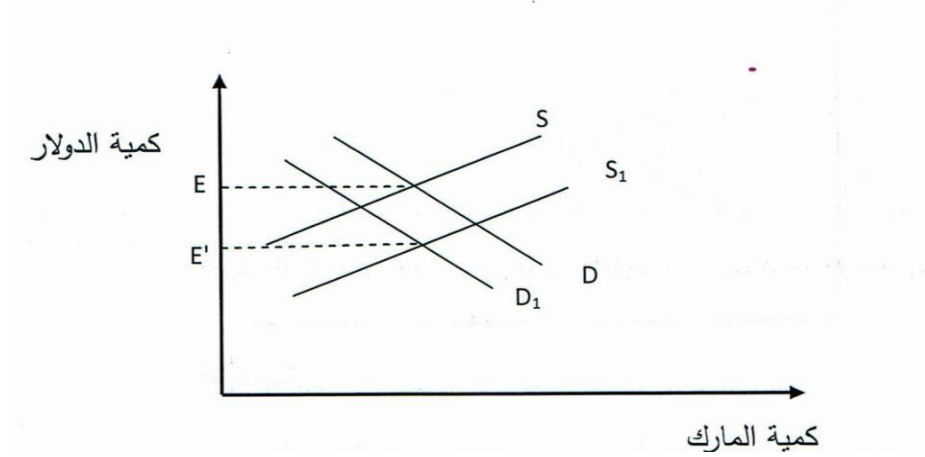
وخلاصة القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الواردات و الطلب على النقد الأجنبي و انخفاض كل من الصادرات و عرض النقد الأجنبي مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف. ونوضح ذلك في المثال التالي:

نفترض أن معدل التضخم في ألمانيا ينمو بوتيرة أسرع من وتيرة نموه في الولايات المتحدة، فإن هذه التطورات تؤدي إلى تحرك منحنى الطلب على المارك في الولايات المتحدة إلى " D_1 " ويتحرك منحنى عرض المارك في ألمانيا إلى " S_1 " وينخفض سعر الصرف لهذه التطورات إلى المستوى " E "، كما هو موضح في الشكل (01) الموالي:

¹- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالمعاملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 79.

²- عبد الحسن جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 32.

الشكل رقم (01) آثار التضخم على تغيرات سعر الصرف



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص22.

ومن أجل الحد من ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة التضخم لابد من العمل على تقليل الاستيراد من سلع ذلك البلد، وبالتالي يقل الطلب على عملة هذا البلد في سوق الصرف مقابل تزايد عرض هذه العملة.

ثالثاً: التغير في معدلات الفائدة المحلية

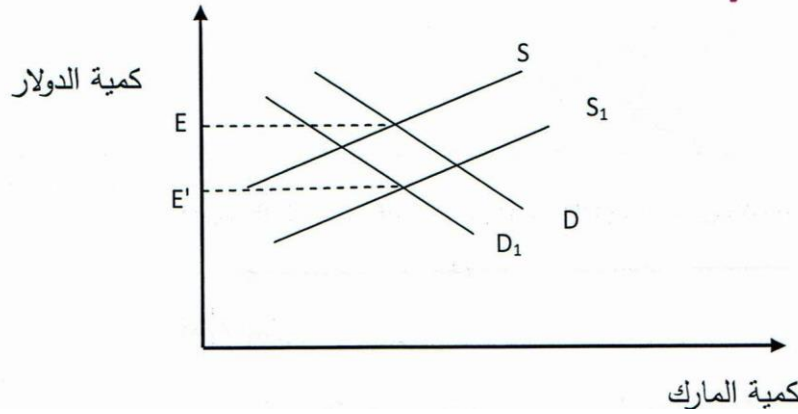
تؤثر التغيرات في معدلات الفائدة على الإستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها في العرض و الطلب على العملات الأجنبية و بالتالي تأثيرها على أسعار الصرف، حيث ترتبط تغيرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين¹، فالزيادة في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الأجل القصير على استبدال عملتهم بعملة تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.²

ويمكن توضيح ذلك بالشكل (2) التالي:

¹-Magda Kandil Nazire Nergiz Dincer, A comparative analysis of exchange rate fluctuations and economic activity, International Journal of Development Issues, Vol. 7 Iss 2,2008, p138.

²- عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، درا المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012، ص 160.

الشكل رقم (02) : أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص23.

لنفرض أن معدلات الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية قد انخفضت عن المعدلات في ألمانيا يتضح لنا من خلال الشكل رقم (02) أن "D₁" الطلب على المارك في الولايات المتحدة الأمريكية سينتقل إلى D بينما العرض على المارك في ألمانيا ينتقل إلى S فارتفاع معدل الفائدة المحلي سيجلب رؤوس الأموال الأجنبية وهذا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة. نستنتج مما سبق أنه توجد علاقة طردية بين ارتفاع معدلات الفائدة وتدفق الاستثمار الأجنبي، غير أن هذه المعدلات المرتفعة نسبياً للفوائد يمكن أن ينعكس عنها ارتفاع في معدلات التضخم الذي يؤثر سلباً على العملة المحلية، مما يؤثر على رغبة و توجه المستثمرين الأجانب للاستثمار في الأوراق المالية المقيمة بعملة هذا البلد.

رابعاً: التدخلات الحكومية

تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية، إلى جانب التدخل من خلال بيع و شراء العملات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل في تعديل سعر صرفها، وذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائماً لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها، ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم

في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي¹، و بالتالي تعمل على استقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية دول العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.

ومن أجل العودة للتوازن يعتمد البنك المركزي على مجموعة من الأدوات والتي يستطيع من خلالها التأثير بطريقة توسعية أو انكماشية من خلال التأثير على عرض النقد حسب متطلبات الوضع الاقتصادي للبلد التي تتمثل في:

1. أدوات السياسة النقدية الكمية

أ. عمليات السوق المفتوح

من أكثر الأدوات استخداما في الدول المتقدمة ، حيث تتلخص في دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعا أو مشتريا لسندات الحكومة، حيث يتدخل البنك المركزي بائعا لسندات الحكومة لتقليل حجم النقد المتداول في حالة وجود فجوة تضخمية أو في حالة وجود تضخم لكبح الطلب وتقليل حجم الطلب، مما يؤدي إلى تراجع السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد، وتسمى هذه الآلية بالسياسة الانكماشية، و العكس حيث يتدخل البنك المركزي مشتريا لسندات الحكومة بهدف زيادة السيولة النقدية المتداولة من أجل دفع عجلة النمو، وذلك في حالة وجود ركود اقتصادي وتسمى هذه السياسة بالسياسة التوسعية.²

ب. سعر إعادة الخصم:

سعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على أموال، أو هو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، ففي حالة اتباع سياسة توسعية لمعالجة الفجوة الركودية يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي بمعنى أنه يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك على الاقتراض منه فتزيد السيولة النقدية المتداولة في البلد ، و عند الحاجة لسياسة انكماشية لمكافحة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم أي أنه سيقترض البنوك بأسعار أعلى مما يقلل رغبتها في الاقتراض مما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها الأمر الذي يقلل الطلب على النقود و الذي يؤدي إلى تراجع حجم السيولة المتداولة في اقتصاد البلد.³

¹ - عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر إنحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010/2011، ص 7.

² - عيجولي خالد، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ملتقى دولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة سطيف الجزائر، يومي 20 - 21 أكتوبر 2009، ص 7.

³ - بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء و الفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة ، جامعة جيجل، الجزائر، 6-7 جوان 2005، ص 2.

ت.نسبة الاحتياطي القانوني:

فرض نسبة مئوية معينة من رأس مال البنوك التجارية تلتزم بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي دون أن يحصل على أي فوائد كوديعة تحت الطلب، ففي حالة اعتماد سياسة توسعية لمعالجة الفجوة الركودية يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الأمر الذي يرفع من قيمة حجم الطلب الكلي وتدوير عجلة الاقتصاد وتنتهي الفجوة الركودية، أما في حالة الحاجة إلى اعتماد سياسة انكماشية لمكافحة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي مما يقلل قدرة البنك على خلق النقود والائتمان ويقلل حجم النقد المتداول ويساعد على حل مشكلة التضخم لانخفاض الطلب.

2. أدوات السياسة النقدية النوعية

تستخدم هذه الأدوات بهدف السيطرة على حجم النقد المتداول في اقتصاد البلد في الحالات التالية:
أ. الرقابة على الائتمان: سياسة السقوف الائتمانية بهدف الحد من قدرة البنك على منح الائتمان وبالتالي خلق

النقود في قطاعات اقتصادية معينة.

ب. الرقابة على الأرصدة الأجنبية: وذلك لتقليل احتفاظ البنك التجاري بأرصدة كبيرة أجنبية في الخارج والهدف الأساسي من ذلك الحفاظ على استقرار سعر الصرف بتقليل حجم الضغوط عليه عبر آلية الطلب على الدولار والأرصدة الأجنبية الأخرى.¹

يتضح مما تقدم أن البنك المركزي يعتمد على اتباع وسائل مختلفة كمية و نوعية لتحقيق أهداف السياسة النقدية و التي هي جزء من السياسة الاقتصادية العامة، ونستنتج أنه لا يمكن تحديد أي من هذه الأدوات أكثر فعالية من غيرها في بلوغ الأهداف التي استعملت من أجلها، و أنه لابد من التنسيق بين عمل هذه الأدوات كوسائل مكملة لبعضها للوصول إلى رقابة إئتمانية فعالة.

المطلب الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف

تعانى كافة دول العالم منذ فترة السبعينيات من آثار التقلبات الحادة في سعر صرف عملات التقييم على المستوى الدولي، و ذلك إثر إنهاء نظام بريتون وودز عام 1971 وتبنى معظم الدول الكبرى نظام سعر الصرف العائم، الذي تتميز أسعار الصرف في ظلّه بتقلباتها المستمرة وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسات دولية النشاط، سواء تعلق الأمر بالنشاط المالي أو التجاري على حد سواء حيث يبقى التعامل بالعملات الأجنبية من أخطر أنواع المعاملات لمن لا يمتلك الخبرة الكافية بالتعامل في أسواق العملات.

¹ - محمد الحسن محمد أحمد، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة المصرفي، إدارة البحوث ، العدد 58، السودان، الجزائر، 16 جوان 2005 ، ص 2 ديسمبر 2010، ص42.

أولاً: مفهوم خطر سعر الصرف

يعرف خطر الصرف بأنه ذلك التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات أسعار الصرف، وهو يمس القروض التحويلات و الديون بالعملة الصعبة¹، نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ركز على مخاطر سعر الصرف التي تمس الاقتصاد الوطني للبلد و أوضح أنها مرتبطة أساساً بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك المرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية إلى جانب الاستثمارات الأجنبية.

كما يعرف خطر الصرف أيضاً أنه تلك المخاطر التي يتأثر بها أداء المنشأة عن طريق التحركات التي تحصل في سعر الصرف²، نستنتج من خلال هذا التعريف أنه ركز على خطر الصرف الذي يمكن أن تتعرض له منشآت الأعمال التي تعمل في المجال الدولي، حيث تقوم بمراقبة نشاطاتها دورياً لتحديد كيفية تعرضها لمخاطر سعر الصرف من أجل حماية منشآتها من التعرض لتلك التقلبات.

كما تعرف مخاطر الصرف أيضاً على أنها تمثل احتمال تحمل الخسائر بسبب التغيرات غير المواتية في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى³، حيث يوضح هذا التعريف أن مخاطر الصرف تعكس مدى قدرة المنشأة على تحمل الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف في السوق.

وعليه فإن خطر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم لأنشطة تلك المؤسسات، حيث يتعرض المصدر لخطر الصرف إذا كانت عقودة محددة بالعملة الصعبة غير العملة المحلية، فعند حدوث انخفاض في قيمة العملة المستخدمة في تحرير الفاتورة بالنسبة للعملة الوطنية الخاصة بالمصدر لا يتحصل هذا الأخير إلا المقدار المتفق عليه في العقد، أما المستوردون فيكونون مجبرين على قبول عملة المصدر الأجنبي، فيتحملون خسارة الصرف عند حدوث ارتفاع في قيمة العملة المتعامل بها بين تاريخ إمضاء العقد ووقت تسديد الديون.

ثانياً: أنواع مخاطر سعر الصرف

التعامل بالعملات ينطوي على عدة مخاطر تواجه المتعاملين و لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار لتفادي أو تقليل أثارها، حيث يمكن أن التمييز بين حالتين من الخطر في سعر الصرف، الأولى في حالة انخفاض في قيمة العملة الأجنبية التي تمت بها الفوترة في عقد التصدير، والحالة الثانية في حالة ارتفاع

¹ – Michel Jura, Op. cit, p142.

² – عدنان تايه النعمي، ادارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 270.

³ – صبيحة قاسم هاشم و آخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 25، العراق، 2009، ص 3.

قيمة العملة الأجنبية والذي يؤثر بدوره على حجم الصادرات، وسنوضح فيما يلي أنواع مخاطر سعر الصرف:

1. المخاطر المالية

وهي تلك المخاطر الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف و التي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية¹، وتنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة و بحدة في بعض الأحيان وهي من أكثر المخاطر وضوحا و هذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف.²

2. مخاطر التمويل

وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عند ما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

3. مخاطر الائتمان

تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه³، كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس، أو كإزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع. قد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها مما يؤدي إلى عدم قدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية.⁴

4. مخاطر الأسعار

هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية:

أ. النوع الأول: وهي أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء و بيع العملة في عمليات المقايضة، و تحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة.⁵

ب. النوع الثاني: و هي أسعار العملات الأجنبية و المخاطرة فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها.⁶

¹ - عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص 284.

² - مدحت صادق، النقود الدولية و عملية الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997، ص 145.

³ - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 215.

⁴ - إسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة الروزنا، دون بلد نشر، 2001، ص ص 231-232.

⁵ - بلعوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010/200009، ص 334.

⁶ - توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 215.

ثالثاً: أهمية إدارة مخاطر سعر الصرف

تتعرض مختلف المنشآت التي تعمل في المجال الدولي لمخاطر تحركات أسعار الصرف ما أدى إلى ضرورة معرفة مختلف أنواع هذه المخاطر و أهمية الإلمام بها من أجل تقادي الخسائر الناجمة عنها وسنوضح فيما يلي دواعي الإهتمام بإدارة مخاطر الصرف:

✓ انتشار ظاهرة التدويل والعمل في بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية، مما زاد من أهمية الاهتمام بقضايا سعر الصرف وما يرتبط به من مخاطر.

✓ تزايد حدة التقلبات في أسعار الصرف نتيجة لكثرة المعاملات الاقتصادية النقدية والتدفقات الاستثمارية في الساحة الدولية لمواجهة متطلبات التجارة الدولية و التي زادت من الحاجة إلى إستراتيجية جديدة لإدارة خطر الصرف؛¹

✓ تقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤثر ليس فقط على الوضعية المالية للمؤسسة دولية النشاط بل قد يمتد تأثيرها ليشمل التنمية الاقتصادية في الدولة المعنية؛

✓ التحكم في خطر الصرف و إدارته بكفاءة وفعالية يعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، على اعتبار أن هذا الخطر يعتبر عاملاً هاماً ومحدداً لأسعار التكلفة خاصة في مثل دول العالم الثالث التي تستند في مدخلات عملياتها الإنتاجية إلى مواد أولية و وسيطة مستوردة؛²

نستخلص مما سبق أن إدارة مخاطر العملات الأجنبية ذات أهمية كبيرة في الوقت الراهن خاصة بالنسبة المؤسسات الدول النامية و تلك التي عرفت تحولات في نظامها الاقتصادي نحو النظام الحر، حيث أن مخاطر سعر الصرف تتجلى أكثر في النظم المرنة حيث تتقلب أسعار الصرف يوميا، و على المؤسسات و البنوك أن تضع هذه المخاطر في اعتبارها وعلى الرغم من التعقيد المتزايد لهذه العملية إلا أنه من الممكن إحتواء هذه المخاطر و هو ما يستدعي إدارة تقلبات سعر الصرف بعناية فائقة و بكل حذر و فعالية وهذا من خلال انتقاء الأدوات أو التقنيات المستخدمة في هذا الشأن بحسب الوضع الاقتصادي و طبيعة المعاملات الاقتصادية لكل دولة.

¹ - عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 ماي 2007، ص ص 3-4.

² - سماعيل فوزي، تدفقات رؤوس الأموال و ترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة و الاقتصاديات الانتقالية - البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري - ، مجلة ابحاث اقتصادية و إدارية، العدد 05، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2009، ص 61.

المطلب الثالث: أساليب إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي

يوجد العديد من الأساليب والإجراءات و التدابير من أجل التقليل أو تجنب الوقوع في خطر الصرف عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أو غيرها من الإجراءات الأخرى، حيث توجد هناك مجموعتين من تقنيات إدارة خطر الصرف تقنيات داخلية و أخرى خارجية.

أولاً: الأساليب الداخلية لتغطية خطر الصرف

تتمثل هذه الأساليب فى السياسات التي تنتهجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة للوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي و تتكون هذه الأساليب من:

1. التأثير على حجم الديون بواسطة عملية المقاصة

ويقصد بهذا الأسلوب إجراء المقاصة بين المستحقات و المطلوبات لكل مؤسسة اتجاه الأخرى دون الاحتفاظ بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي في دفاترها ، و يتم تسوية الصافي بسداده للأطراف المستحقة، وهذا الأسلوب يعمل على التخفيض من عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة داخل المجموعة، كما يعمل هذا الأسلوب أيضا على تخفيض المصاريف البنكية ، كما يساعد على إحكام الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين الوحدات المختلفة¹، وذلك من خلال إجراء مقاصة بين ذمة و دين محررين بنفس العملة و لهما نفس تاريخ الإستحقاق بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل، و هنا يستمر احتمال تعرض المؤسسة لخطر الصرف بالنسبة للرصيد المتبقي فقط²، ويتم تطبيق هذا الأسلوب في الشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة .

2. أسلوب المطابقة

يقصد بأسلوب المطابقة مطابقة التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة و الخارجة من الوحدة الاقتصادية في نفس المواعيد تقريبا، بحيث يتم استخدام عملة أجنبية واحدة في سداد المدفوعات المطلوبة، ويكمن الفرق بين المقاصة والمطابقة في كون الأولى تستخدم في حالة التدفقات النقدية بين وحدات اقتصادية تضمها مجموعة واحدة أما المطابقة فتستخدم بين هذه الوحدات بعضها البعض أو بينها و بين طرف ثالث³.

1 - مدحت صادق، مرجع سابق، ص 194.

2 - عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص 6.

3 - مدحت صادق، مرجع سابق، ص 195

3. أسلوب التعجيل أو التباطؤ (تسيير آجال العملية)

يتم تسيير آجال العملية إما عن طريق تأجيل أو تعجيل المقبوضات أو المدفوعات بالعملة الأجنبية حيث يتم سداد الالتزام المالي قبل فترة من تاريخ الاستحقاق وفق أسلوب التعجيل وسداد مبلغ الالتزام بعد فترة من تاريخ استحقاقه وفق أسلوب التأجيل، وذلك من أجل الاستفادة من التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة أو النقصان بما يتفق مع مصلحة الوحدة.¹

4. إصدار الفواتير بعملة أجنبية قليلة التقلبات

في الكثير من الأحيان يلجأ المصدرين إلى إصدار فواتير بضاعتهم المعدة للتصدير بالعملة التي تعرف إستقرار في قيمتها والتي يثقون بها، أو بالعملة التي لها سوق صرف آجل حتى يتمكن من إجراء التغطية اللازمة²، حيث أن كل من المصدر و المستورد يفضل أن يكون إصدار الفاتورة بعملة دولته حتى لا يتعرض لمخاطر الصرف، إلا أن المؤسسات في الدول النامية عادة ما تكون مضطرة لقبول عملات دولية مفروضة عليها و ليس لها إمكانية اختيار عملة الفوترة إلا نادرا.

5. التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة

تلجأ المؤسسة إلى هذا الإجراء بناء على توقعاتها المستقبلية بشأن أسعار صرف العملة، فإذا توقعت حدوث تغيرا كبيرا في سعر صرف العملة خلال فتر قصيرة من الزمن تقوم بتعديل برنامج استيرادها من المستلزمات الإنتاجية و ذلك برفع الكميات المستوردة ، و تسعى إلى تسريع طلبياتها تجنباً للخسارة المحتملة و العكس في حالة التصدير³، حيث تقوم المؤسسات بزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة بعملة يتوقع ارتفاع قيمتها، في نفس الوقت يتم زيادة التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة بعملة نقدية من المتوقع انخفاض قيمتها⁴، و ينبغي أن يتم ذلك بدراسة وافية لإمكانيات المؤسسة المالية وكذا قدرتها التفاوضية والتخزينية وكذا قدرة العميل على تنفيذ الصفقة، و ذلك من خلال رسم إستراتيجية للمؤسسة بشأن الصادرات والواردات و تحقيق التوازن بينهما.

ثانيا: الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف

يقصد بالأساليب الخارجية لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف خارجي لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف وذلك بعد فشل الأساليب الداخلية في تغطية هذه المخاطر، وفيما يلي بعض الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف:

¹ - عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة مخاطر الصرف - حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال - مجلة البحوث و الدراسات العدد 12،

جامعة قسنطينة، الجزائر ، 1999 ص.114

² - مدحت صادق، مرجع سابق، ص 196.

³ - عبد الحق بوعتروس تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مرجع سابق، ص 7.

⁴ - مدحت صادق مرجع سابق، ص 196.

1. القروض المتقاطعة بالعملة الأجنبية

تتلخص هذه التقنية في قرضين متبادلين بنفس المدة وب نفس المبلغ، و بعملتين مختلفتين وهو يعني الدفع الفعلي للمبالغ المتفق بشأنها و استرجاعها في تاريخ الإستحقاق و عملية SWAP الخاصة بالعملة يمكن أن تكون محل تعاقد بين مؤسستين في نفس الدولة (مصدر) ومستورد لهما نفس الحاجة المتناظرة ولكن هذه حالة نادرة الوقوع وأغلب هذه العمليات في الحياة العملية تتم بين البنك و زبائنه¹.

2. تسبيقات بالعملة الأجنبية

وهي تقنية موجهة للمؤسسات التي ترغب في تغطية حاجاتها من السيولة وتغطية خطر الصرف في نفس الوقت هذين الهدفين يمكن التوصل إلى تحقيقهما بطريقة منفصلة عن طريق الإقتراض بالعملة المحلية واستعمال الصرف الأجل في نفس الوقت، وهناك أسلوب آخر يتمثل في الاقتراض بالعملة الأجنبية واستبدال المبلغ المقترض مباشرة بالعملة المحلية فهذه الطريقة تمكن المصدر من الاستفادة من إئتمان قصير الأجل يستعمله في تمويل عملياته، يقوم فيما بعد بتسديده بواسطة العملة الصعبة التي سيتلقاها من زبونه في تاريخ الاستحقاق أما إذا كانت رغبة هذه المؤسسة القضاء نهائيا على خطر الصرف فعليها ألا تقترض إلا المبلغ الذي إذا أضفنا إليه الفوائد يصبح نفس المبلغ المرتقب تحصيله من الزبون.²

3. تغطية خطر الصرف عن طريق شركات التأمين على التجارة الخارجية

تعمل شركات التأمين المتخصصة على تقديم الضمانات لبعض المؤسسات الاقتصادية التي لا يمكنها استعمال أساليب التغطية السابقة نتيجة لوجود رقابة صارمة على سياسة الصرف، أو نتيجة عدم تمكنها من تغطية خطر الصرف بالنسبة لعملات معينة، وتختلف هذه الضمانات المقدمة من شركات التأمين من شركة إلى أخرى بحيث قد تتعلق هذه الضمانات بـ :

ضمانات تطبق على الصادرات والواردات، حيث يتعلق الضمان في هذه الحالة على رقم الأعمال المرتقب (حجم صادراتها أو حجم المشتريات المتوقع (الإستيراد) - فالمؤسسة طالبة الضمان يمكن لها أن تختار فترة التغطية التي تمتد من 3 إلى 18 شهرا وكذلك العملة المراد تغطيتها من بين العديد من العملات التي تغطيها هذه الشركات، وتجدر الإشارة إلى أن تكلفة التغطية تعتمد على ماهية العملة المغطاة ومدة التغطية (العمولة من 0.09% إلى 1.9% حيث أن سعر الصرف المغطى هو سعر الصرف الفوري في تاريخ التوقيع على الإتفاق بين المؤسسة وشركة التأمين، بالإضافة إلى أن المؤمن قد يستفيد من جزء من الأرباح الناجمة في التميز الإيجابي لسعر الصرف، كما أن الضمانات المقدمة

¹ - عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مرجع سابق، ص 8.

² - المرجع السابق، ص 9.

للمصدر لتغطية الخسائر المحتملة في انخفاض سعر الصرف تكون بين تاريخ تقديم العرض من المصدر إلى زبونه، وتاريخ التوقيع الفعلي للعقد.¹

وخلاصة لما تقدم نستنتج أن إدارة مخاطر سعر الصرف تعتبر عملية على درجة كبيرة من التعقيد تهدف على ترشيد النتائج المالية للمؤسسات المعنية، وذلك لإرتباطها بالتطورات المتجددة باستمرار بالأساليب المستعملة للوقاية من مخاطر التغيرات الحاصلة في العملات، مما يتطلب مراجعة قواعد العمل بصفة دورية و منتظمة من قبل المكلفين بتأديتها، وذلك من خلال تسجيل عملية إدارة مخاطر الصرف ضمن الإستراتيجية العامة للمؤسسة و اختيار التقنية الأنسب حسب طبيعة النشاط و محيط العمل، حيث تشكل هذه الأساليب نظام متكامل لإدارة المخاطر الصرف بالنسبة لأي مؤسسة تعمل في مجال دولي يتميز بتقلبات في سوقي النقد والمال بالنسبة للعملات الأجنبية.

المبحث الثالث: سياسات أسعار الصرف وأهدافها

تعتبر سياسات أسعار الصرف آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي للدولة من الصدمات الخارجية والداخلية، و يتوقف تأثير هذه السياسات على مدى استقرار السعر الأمثل الذي يتوقف على نظام سعر الصرف القائم في الدولة، كما أن سياسات أسعار الصرف تعد جزءا من السياسة الاقتصادية تسمح بتحقيق أهداف التشغيل الكامل، النمو ، استقرار الأسعار والتوازن الخارجي، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الاقتصاد الوطني ودعم نموه والحد من الخلل في توازناته .

و فيما يلي سنتطرق لدراسة سياستين لأسعار الصرف و تحليل الآثار المترتبة لكل سياسة على الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول : سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة و شروط نجاحها

تعتبر سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة أعلى من قيمتها الحقيقية من المشاكل الخطيرة التي تميز اقتصاديات الدول النامية، إذ أن الرفع لا يؤدي فقط إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين و زيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين، بل ينتقل التأثير إلى النمو و الأداء الاقتصادي.

أولاً: مفهوم سياسة رفع قيمة العملة

قبل التطرق لمفهوم سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لابد من توضيح الفرق بين كل رفع و ارتفاع قيمة العملة²، فارتفاع قيمة العملة Appreciation يعبر عن ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء

¹ - عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الإقتصاد النامية "حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2001، 2002، ص 12.

² - عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجذولي، الأردن، 1999، ص 154.

العملات الأجنبية الأخرى، حيث أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع قيمة عملة ما في سوق الصرف الأجنبي ستعكس تلك المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة و هذا راجع إلى قوى العرض و الطلب في السوق و ليس للدولة دخل في هذا الإرتفاع الحاصل، أما رفع القيمة الخارجية للعملة Revaluation فهي سياسة يعتمد عليها البنك المركزي ومعناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض.¹

ترتكز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف و التوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية، و نقول عن عملة ما أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، وفي هذه الحالة تنشط عملية المضاربة، حيث لا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يحد من العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل.²

إن عملية الرفع من قيمة العملة تؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مداخل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة، وأثر إيجابي بالنسبة للمستوردين لانخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة لأسعار السلع المحلية، إذ تستخدم سياسة رفع قيمة العملة في تحديد سعر صرف العملة من أجل خفض أعباء المديونية أو لزيادة قيمة الصادرات وبالتالي زيادة دخول المصدرين المحليين لبعض السلع الهامة بهدف إعادة التوازن، كما قد تلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة لتقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري أو تخفيف أثر ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار المحلية.

ثانيا: أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة

يمكن أن تغير الدولة سعر صرف عملتها صعودا وهبوطا كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات

الاقتصادية، فمن أهم الأسباب التي تدفع السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها نذكر:

✓ لوجود فائض في ميزان المدفوعات ومن أجل التخلص من هذا الفائض، تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات، وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات؛

✓ من أجل معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية (النفط مثلا)؛³

¹ - غازي عبد الرزاق النفاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 154

² - عوض فاضل اسماعيل، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، 2012، ص 4.

³ - عرفان تقي الحسني. مرجع سابق، ص 155.

✓ من أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى، كما فعلت اليابان وألمانيا ودول أوروبية أخرى حينما رفعت قيم عملاتها لدعم الدولار الأمريكي، عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها؛

✓ انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع عملته وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.¹

فسياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي لها مواقع هامة في الأسواق الدولية، إضافة إلى امتلاكها لقدرات تنافسية كبيرة واحتياجات ضخمة من العملات الأجنبية.

ثالثاً: شروط نجاح سياسة رفع قيمة العملة

لتجنب الآثار السلبية لسياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لا بد من توافر جملة من الشروط حتى تتجح هذه السياسة في تحقيق التوازن و تتمثل هذه الشروط في:²

يجب أن يكون مجموع مروّنات السعر للطلب الخارجي على الصادرات و الطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة أما الواردات فهي على العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها؛

إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الاستثمارات عندها يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكداً.

نجاح عملية رفع قيمة النقد يرتبط أيضاً و بشكل أساسي، بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائز أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين.

في ظل توفر هذه الشروط تكون سياسة رفع قيمة العملة ذات أهمية بالنسبة للدول المدينة، ذلك أن فوائد سداد الديون المحلية ستتجه نحو الانخفاض نظراً لشيوع ضغوط انكماشية في الاقتصاد القومي و أسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض، أما بالنسبة لفوائد سداد الديون الخارجية فغالبا ما تكون أقل ضرارا على الموازنة العامة نتيجة لهبوط قيمة الدفعة المسددة بالعملة المحلية.

رابعاً: آثار رفع القيمة الخارجية للعملة

تتعد آثار رفع القيمة الخارجية للعملة على الاقتصاد الوطني والتي تتمثل في:

¹ - نرمين السعدني، سياسات سعر الصرف في الدول النامية ، مجلة سياسات دولية، العدد 144 ، مصر ، أبريل 2001، ص 217.

² - وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص 98.

1. الأثر على الصادرات والواردات

إن تقييم عملة ما بأعلى من قيمتها لا يعني بالضرورة التأثير سلباً على صادراتها، و لكن يحدث التأثير السلبي عندما يكون تقييم العملة بأعلى من قيمتها أعلى نسبياً مقارنة مع منافسيها، فالتقييم المرتفع لسعر الصرف يؤدي إلى ضعف الحافز للإنتاج من أجل التصدير وبدائل الاستيراد وذلك لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية خصوصاً بالنسبة للسلع التي يمكن استيرادها بالسعر الرسمي، كما أن رفع سعر الصرف يؤثر سلباً على محصلات العملة الأجنبية، كون جزءاً هاماً من تكاليف الإنتاج تسدد بالعملة المحلية، بينما يتم الحصول على العملات الأجنبية نتيجة للتصدير فعملية الرفع في قيمة العملة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة و الاستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية بالإضافة إلى تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية، مما يزيد في تنافسيتها، حيث أن تزايد تنافسية الواردات محلياً سيعمل على تزايد طلبات الحماية ضد المنتجات المستوردة التي لها بديل محلي مما يؤدي بالسلطات الحكومية إلى رفع التعريفات على السلع المستوردة، الأمر الذي يؤدي إلى عزل الدولة وانغلاق اقتصادها عن المنافسة العالمية مما يؤثر على الصادرات وبالتالي تتخفض معدلات النمو الاقتصادي.¹

2. انخفاض معدلات نمو الإنتاجية في الاقتصاد

إن لتقييم العملة الوطنية بأعلى من قيمتها الحقيقية آثار سلبية على تنافسية قطاعات السلع الانتاجية التي تستطيع منافسة الواردات، حيث تتجه إلى تخفيض الإنتاج مبدئياً نتيجة الرفع في قيمة العملة، و إذا استمر الرفع في سعر الصرف سوف تضطر إلى اتخاذ قرار بتوقف الإنتاج.

3. ضعف مركز الدولة التنافسي على الصعيد الدولي

يؤثر تقييم العملة بأعلى من قيمتها على سلوك المستهلك الذي سيتجه للحصول على الواردات ذات الثمن الأرخص بدلاً من الصادرات مرتفعة الثمن، مما يؤثر على ميزان المدفوعات و معدل التبادل الدولي والأسعار محلياً مما يؤثر على المركز التنافسي للدولة، كما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية و هروب رؤوس الأموال إلى الخارج و بالتالي التأثير سلباً على الاستثمار و أسواق المال المحلية، بالإضافة إلى الأثر على وضع الميزان الجاري، حيث أنه غالباً ما يتم تخفيض الضغوط المفروضة عليه عن طريق القروض الخارجية و التسهيلات الائتمانية لتمويل الاستيراد مما يزيد من أعباء خدمة الدين و يؤدي في النهاية إلى عجز تسديد الالتزامات ما يزيد من الضغط على سعر الصرف.²

البلد الذي يعاني من سعر صرف مقيم بأعلى من قيمته يحقق فائض في الإستيراد إذا كان التوظيف و الاستخدام للموارد المتاحة محلياً مرتفعاً إذا استطاعت السلطات النقدية للبلد أن تحافظ على

¹ - نوزاد عبد الرحمان المهيني و متجد عبد الطيف الخشالي، مقدمة المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 130

² - نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 131.

هذا الوضع بتطبيقها إحدى سياساتها النقدية أو من خلال استخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية. وفي الحالة العكسية إذا كان الهدف هو تحقيق فائض تصدير فيتوجب تخفيض سعر الصرف و إلا استوجب على الحكومة أن تتقبل و تواجه الإنكماش في نشاطها الاقتصادي وما يتبعه من تأثيرات على سلبية على الاقتصاد الوطني.

4. الأثر على الأسواق المالية و المحلية

إن لرفع القيمة الخارجية للعملة تأثير سلبي على الأسواق المالية و المحلية من خلال تشجيع المضاربة ضد العملة المحلية في الأسواق المالية لارتفاع ربحيتها ما يزيد من حصيلة أفراد الدولة من العملات الأجنبية مما يترتب على الحكومة تحمل نفقات وتكاليف باهظة لتوفير الاستقرار في النظام المالي، كون عمليات المضاربة تؤثر على أداء البنوك والكثير من القطاعات الصناعية نتيجة لرفع قيمة العملة ، مما يؤدي إلى اتجاه التجار إلى محاولات للاقتراض بالعملة المحلية توقعاً لانخفاض قيمتها في المستقبل، و ذلك من أجل تمويل الواردات و الذي يؤدي بدوره إلى حصول اضطرابات قطاع الصادرات و يترتب على ذلك ارتفاع أسعار الفائدة المحلية الأمر مما ينعكس سلباً على قطاع الاستثمار، وهذه الآثار من رفع قيمة العملة يمكن أن تؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات¹.

و خلاصة القول فإن اعتماد سياسة رفع قيمة العملة قد تترتب عليه ضغوط تضخمية نتيجة زيادة حصيلة الدولة من الاحتياطات و العملات الأجنبية، غير أن هذا الأثر لا يحصل بصفة في الأجل القصير بل بعد مرور فترة زمنية قد تصل إلى أربع أو خمس سنوات، فرفع قيم العملة هو طريق الإنكماش المؤكد.

5. الأثر على الإنتاج الزراعي

إن التقييم المرتفع لسعر صرف العملات قد يلحق أضرار بالزراعة و ذلك من خلال التأثير على الحوافز

الزراعية و الناتج الزراعي خصوصاً إذا تخلت الحكومة عن سياسة دعم الأسعار الزراعية، ومن ناحية أخرى فإن الرفع في سعر الصرف الرسمي قد يؤدي إلى تشجيع الهجرة من الريف إلى المدينة و يزيد من الطلب على المواد الغذائية المستوردة بدلاً من السلع المحلية فيزيد من الضغط على ميزان المدفوعات.

6². تفاقم أعباء الدين العام الداخلي

إن التقييم المرتفع لسعر الصرف يمثل التزامات مالية يتوجب على الدولة سدادها لإعادة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي فالكتلة النقدية المتداولة في اقتصاد البلد و التي تمثل ديناً داخلياً على الدولة

¹ - بن الزاوي عبد الرزاق، سلوك سعر الصرف الحقيقي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

² - البنك المركزي العراقي، انخفاض سعر صرف الدينار العراقي (الأسباب. الآثار المعالجات)، دائرة الإحصاء والأبحاث، 1989 ، ص 183.

التي رفعت قيمة عملتها الخارجية تجاه العالم الخارجي لا يمكن أن تنخفض كميتها إلى المستوى الذي يعيد التوازن بين السعر الرسمي و السعر الحقيقي، إلا إذا قامت الدولة بسداد التزاماتها بالنقد الأجنبي، وهذا يتطلب مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية.¹

7. ظهور سوق موازية

يرافق التقييم المرتفع لسعر الصرف للعملات ظهور سوق موازية حيث تكون الأسعار أكثر ارتفاعاً من الأسعار الرسمية، حيث يجد أصحاب العملات الأجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق الموازية بدلاً من بيعها إلى البنك المركزي، وهذا ما يدفع بالمستوردين إلى دفع أسعار أعلى بالعملة المحلية في سبيل الحصول على العملة الأجنبية التي لا يستطيعون الحصول عليها نتيجة عدم قدرة البنك المركزي على تلبية طلبات الاستيراد فتؤدي السوق الموازية إلى انخفاض فعلي في سعر الصرف رغم بقاء سعر الصرف المعلن على حاله.²

8. زيادة الرقابة على الصرف

لكي تحافظ الدولة على مستويات الصرف المرتفعة عن مستواها التوازني تعمل على تطبيق سياسة نقدية تقييدية ما قد يتسبب في أزمة كساد، حاد فالسياسة النقدية و السياسة الضريبية الهادفة للضغط على سعر الصرف ذات تأثيرات مضادة على الاستثمار و الإنتاج، كما أن الانقسام بين السعر الحقيقي و السعر الفعلي لسعر صرف العملة قد يؤدي إلى ما يعرف بالدولرة Dallarization استخدام الدولار الأمريكي بدل العملة الوطنية في تسوية المعاملات الداخلية مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالعملة الوطنية، هذه الظاهرة لها آثار خطيرة، أبرزها تهميش السياسة النقدية المحلية ناهيك عن الآثار السياسية من خلال المساس بأحد رموز السيادة و نعني به العملة الوطنية.³

بالإضافة إلى أثر الحلقة المفرغة و التي من خلالها لا تؤدي سياسة الرفع إلى التحسن المرتقب.

المطلب الثاني: سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية بالنسبة للعملة الوطنية وشروط نجاحها

كثيراً ما تلجأ الدول إلى تخفيض قيمة عملتها كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية وعلى الأخص مشاكل الميزان التجاري. فلقد عانت الكثير من الدول في فترة الكساد العالمي من العجز في ميزان المدفوعات و بالتالي النقص في الأرصدة الذهبية و أرصدة العملات الأجنبية، حيث رأت بعض هذه الدول أن علاج هذه المشكلة يكون بواسطة تخفيض قيمة عملتها إلى الذهب حتى تخفض الضغط على ميزانها التجاري، فتخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة معينة يؤدي أساساً إلى انخفاض أسعارها

¹ - نوزاد عبد الرحمن الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 132

² - عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص 48

³ - نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 133.

مقومة بوحدات النقد الأجنبي و هذا ما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات.

أولاً: مفهوم سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة

يقصد بتخفيض قيمة العملة تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة، فمثلاً إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي 1 غ وأن الجهات المختصة قررت تخفيض هذا المحتوى الذهبي بمقدار 10 فإن القيمة السوقية لهذه العملة ستتناقص بمقدار 10% مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، فتخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي (الثابت) للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى.¹

فالتخفيض هو التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلي في ميزانها التجاري قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات وذلك لتصحيح الاختلال.²

فعملية تخفيض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية هي إنقاص قانوني لعدد وحدات العملة الأجنبية التي تمثله وحدة النقد الوطنية³، أو هي قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية إلى الخارج أي أخطر ارتفاع سعر صرفها، و هو إجراء إداري غالباً ما يتخذ تحت ظروف معينة، و تعد هذه السياسة من إجراءات السياسة النقدية التي يمكن أن تطبقها الدولة و التي تهدف إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية الذي ينشأ نتيجة العجز في ميزان المدفوعات.⁴

وينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة Devaluation وبين انخفاض قيمتها Depreciation فانخفاض قيمة العملة أو تدهورها يحدث تلقائياً نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل و تعويم العملة، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة بقرار من السلطات النقدية في ظل سعر الصرف الثابت.⁵

ويمكن تحديد نسبة انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية من خلال الصيغة الرياضية التالية:⁶

¹ - عرفات نقس الحسني، مرجع سابق، ص 151.

² - بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادو الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 62.

³ - عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، 2009، ص 185.

⁴ - أحمد محمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 269.

⁵ - عبود زرقين، مرجع سبق ذكره، ص 185.

⁶ - عرفات نقى الحسني، مرجع سابق، ص 154.

$$\text{نسبة إنخفاض العملة} = \frac{\text{السعر الجديد للعملة} - \text{السعر القديم للعملة}}{\text{السعر القديم للعملة}}$$

ثانياً: أسباب تخفيض القيمة الخارجية للعملة

نظراً لأهمية تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في المعاملات الدولية وعلاقتها الواضحة مع العديد من العملات الأخرى، فقد ارتأينا دراسة أهم الأسباب التي تجعل الدولة تلجأ إلى هذه السياسة، وتتلخص تلك الأسباب فيما يلي:

1. معالجة العجز في ميزان المدفوعات:

إن تخفيض في قيمة العملة يشجع التصدير و يقيد الإستيراد، كما يعمل على الحد من تصدير رؤوس الألى الخارج والعمل على إبقائها في الوطن، ففي حالة وجود عجز في ميزان مدفوعات الدولة، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات من وجهة نظر الأجانب وبالمقابل سترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر المواطن مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، ذلك لأن التقييم المرتفع لقيمة العملة المحلية تفقد الصادرات قدرتها على المنافسة، وتصبح الإستيرادات أرخص من إنتاج السلع المحلية، وتكمن خطورة هذه الحالة في البلدان النامية والتي هي بأمس الحاجة لتطوير وتنويع هيكل سلعها المتاجر بها، حيث هذا العجز ينعكس على هيئة عجز في الميزان التجاري للدولة.¹

2. ارتفاع دخول المنتجين المحليين:

يهدف التخفيض إلى زيادة دخولا لمنتجين المحليين وتخفيض أعباء مديونيتهم خاصة عند تدهور أسعار منتجاتهم في الأسواق العالمية، على اعتبار أن تخفيض سعر الصرف يرفع قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية من أجل تسهيل تصريف هذه المنتجات في الخارج.²

3. ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة

أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار، ومنطقة الأورو،....الخ، فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية ضمن إطار منطقة نقدية معينة سينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات، و كمثال عن ذلك أثر انخفاض قيمة الدولار الأمريكي على العديد من عملات الدول النامية بنفس نسبة انخفاض الدولار.

¹ - Charalambos Pattichis, Exchange rate effects on trade in services, Journal of Economic Studies, Vol. 39 Iss 6, 2001, p697.

² - بلحرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نفود وبنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 63.

4. تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي

إن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض قيمة العملة في السوق الرسمي يعمل على الحد من الطلب عليها السوق الموازي نتيجة تحقيق تكافؤ بين السعريين في السوقين الرسمي و الموازي، مما ينتج عنه تراجع الطلب على العملات الأجنبية في الأسواق الموازية وهذا ما يحد من المضاربة على العملات الأجنبية.¹

5. معالجة البطالة في الاقتصاد القومي:

إن اعتماد الدولة على سياسة تخفيض العملة يعمل على تشجيع إقامة الصناعات مما يعمل على زيادة التشغيل وبالتالي تقليص من حجم البطالة.²

6. إيجاد العلاقة الواقعية للعملة الوطنية مع العملات الأجنبية:

وتعتمد هذه العلاقة على أساس معرفة تطور مستوى الأسعار المحلية للبلدين، لأن مستوى الأسعار المحلية سوف ينعكس على القوة الشرائية المحلية للعملة الوطنية، لذلك فإن سعر صرف عملة معينة إزاء عملة أخرى يعتمد على مقارنة التغيرات في مستويات الأسعار المحلية في كلا البلدين.

7. تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة :

تعمل سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية على تحقيق تكامل بين القطاعات التصديرية وباقي القطاعات الأخرى التي تعتمد عليها الدولة، وذلك كون السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى، فتطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة.³

وما يمكن استخلاصه هو أن السبب الرئيسي الذي يدفع الدولة إلى تخفيض عملتها هو تشجيع الصادرات و السعي نحو تقليص العجز الحاصل ميزان المدفوعات ككل أو إحدى مكوناته.

ثالثاً: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة

حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية، لا بد من توافر مجموعة من الشروط أهمها:

- ✓ مرونة الجهاز الإنتاجي لمواجهة الطلب الخارجي الناجم عن ارتفاع الصادرات؛
- ✓ مرونة الطلب الداخلي على السلع المستوردة ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة؛
- ✓ ألا تعتمد الدول الأخرى على سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها؛
- ✓ ألا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر؛

¹ - عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص ص 151-152.

² - بلحشر عائشة، مرجع سابق، ص 63.

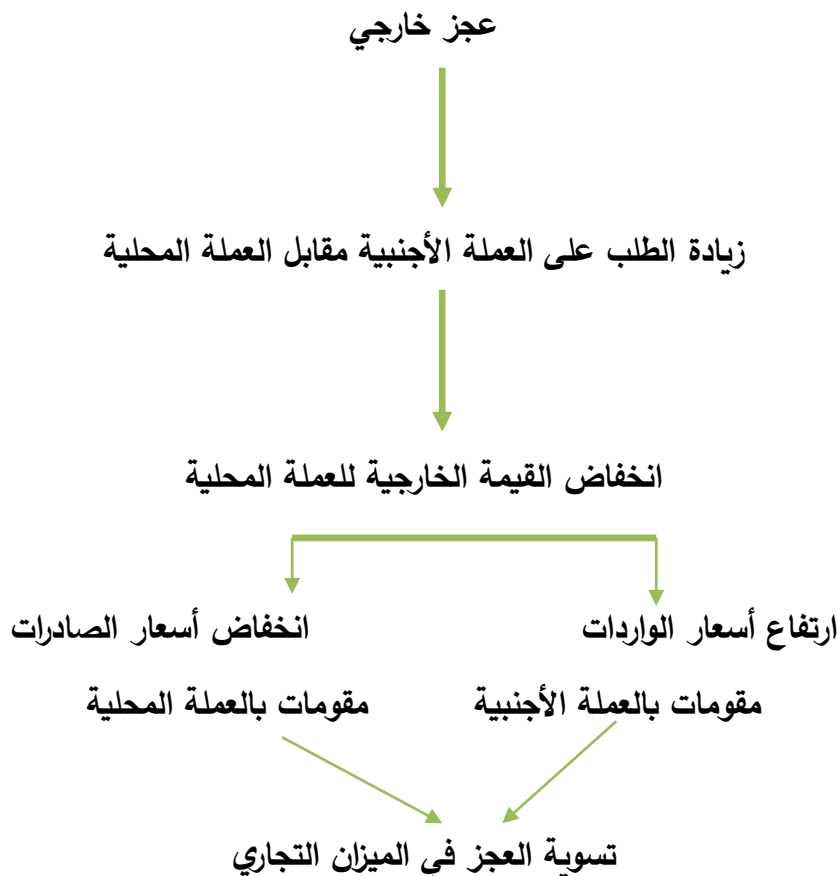
³ - صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ، المجلد 4 ، العدد 07، العراق، 2011، ص 91.

✓ استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير؛

حيث أن سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية تفترض بقاء الأسعار المحلية لمستوى السلع و الخدمات دون ارتفاع مقارنة بالأسعار الأجنبية ، كون ارتفاع الأسعار المحلية سيؤدي إلى عدم انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي سيكون مبالغاً فيه كونه لا يعكس توازن ميزان الدفعات ، فانخفاض سعر الصرف يؤدي انخفاض أسعار السلع الوطنية المقومة بالصرف الأجنبي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع في الأسواق الخارجية ما يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات، وبالمقابل ارتفاع أسعار السلع الأجنبية مقومة بالعملة الوطنية في نفس الوقت مما سيؤدي إلى انخفاض الطلب عليها أي انخفاض الواردات.¹

والمخطط التالي يلخص آلية تعديل الميزان التجاري من خلال تطبيق سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة.

الشكل رقم (03): تعديل الميزان التجاري بتخفيض قيمة العملة



Source : Alain samuelson, Economie Internationale Contemporaine << aspects réels et monétaires >>,,Presses Universitaires Grenoble, pris,1991, p154.

¹ - عبود زرقين، مرجع سابق، ص.185.

رابعاً: آثار تخفيض قيمة العملة

تعتبر سياسة تخفيض قيمة العملة من السياسات التي تحظى بأهمية على صعيد الدول ككل نامية كانت متقدمة لما لها من آثار و نتائج هامة تترتب على مختلف المتغيرات الاقتصادية على المستويين الداخلي والخارجي و تتجلى هذه الآثار فيما يلي:

1. أثر التخفيض على الصادرات والواردات

يكون للتخفيض تأثير واضح على الصادرات والواردات، وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص والحد من الواردات بعد ارتفاع أسعارها وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري. أ.الأثر على الواردات: إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية، ما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية و قيمة الواردات وذلك مع توفر شرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر الصفر وبالتالي " القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.¹

ب. الأثر على الصادرات: إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يترتب عنه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية و بالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد ، و هذا بدوره ينعكس على زيادة عرض العملة الأجنبية ما يؤدي إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.²

3. أثر التخفيض على مستوى الأسعار

✓ إن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدراً لارتفاع الأسعار المحلية و ذلك من خلال:
✓ إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج مستوردة من الخارج ، فإن الأسعار سترتفع؛
✓ إن التخفيض من قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار الواردات مرتفعة خاصة إذا كانت هذه السلع المستوردة سلعاً ضرورية فإن هذا سوف يضيف حلقة جديدة لارتفاع الأسعار؛
✓ إن ارتفاع أسعار المستوردات وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة، سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية وهذا الارتفاع في الطلب على المنتجات الوطنية سيكون على جانبيين وهما:

- الجانب الأول: أن الطلب المحلي سيحاول البحث عن مواد محلية بديلة عن الواردات التي ارتفعت أسعارها؛
- الجانب الثاني: أن الطلب على المنتجات الوطنية سيرتفع أيضاً بعد أن أصبحت أرخص مما كانت عليه.

1 - صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد، مرجع سابق، ص 91.

2 - نوزاد عبد الرحمان الهيتي و منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص ص 26-27.

3. أثر التخفيض على حركة رؤوس الأموال

من ضمن الأسباب الرئيسة والمهمة التي تدفع الأفراد إلى تحريك رؤوس أموالهم بين الدول هو سياسة التخفيض من قيمة العملة، ويتم هذا الأجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض، فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذه السياسة للبحث عن الأرباح ، كما يبذلون قصارى جهدهم لتأخير وتأجيل مستحقاتهم لدى المتعاملين الأجانب من أجل الربح في الصرف.¹

4. أثر التخفيض على الدخل والتوظيف

تؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى زيادة الدخل القومي والتوظيف كون أن زيادة الصادرات تعتبر بمثابة عنصر إضافي للدخل القومي، مما يؤدي إلى زيادته. وفقاً لنظرية مضاعف التجارة الخارجية فإن زيادة الدخل القومي عادة ما يصاحبها زيادة في الإنفاق على الاستهلاك والتي تكون مصحوبة بزيادة في الاستيراد طبقاً للميل الحدي للاستيراد، أما بالنسبة للبلدان التي لم تقم بعملية التخفيض في قيمة عملتها المحلية فالتوقع حصول زيادة في وارداتها من البلد الذي أجرى التخفيض وكذلك يحدث انخفاض في صادراتها، مما يترتب على ذلك انخفاض في الدخل والتوظيف.

5. أثر التخفيض على عبء القروض الخارجية

يختلف أثر التخفيض في حالة كون البلد المخفض لعملته دائناً أو مدينياً: ✓ في حالة كون البلد المخفض لعملته دائناً، فإذا استلم هذا البلد الدائن قروضه وفوائد هذه القروض بالعملة الأجنبية، فإنه سوف يستلم كمية أكبر من عملته الوطنية بعد تحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية، أما إذا استلم هذا البلد قروضه والفوائد عليها بعملته الوطنية، فإنه سيستلم نفس المقدار الذي أقرضه ولا يتأثر في هذه الحالة؛ ✓ عندما يكون البلد المخفض لعملته مدينياً، ودفع ديونه والفوائد عليها بعملة البلد الدائن، فإن عبء الديون المترتبة عليه في هذه الحالة سوف تزداد، وذلك لأنه سوف يدفع كمية أكبر من عملته الوطنية سداداً لدينه بالعملة الأجنبية، أما إذا كان البلد المدين يدفع دينه بعملته الوطنية، فإنه سوف يدفع نفس المقدار من الديون والفوائد بعملته الوطنية التي تم تخفيضها ويستفيد البلد المدين من تخفيض عملته الوطنية في هذه الحالة بنفس مقدار التخفيض.²

¹ - بلشرش عائشة، مرجع سابق، ص. 66.

² - صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد، مرجع سابق، ص 92.

خلاصة الفصل الأول:

هدف هذا الفصل إلى التطرق للإطار النظري لسعر الصرف في جوانبه المختلفة، وقد خلصنا إلى جملة النتائج التالية:

- يعتبر سعر الصرف الحقيقي مؤشرا للأسعار النسبية يقيس القدرة التنافسية من الزاوية الداخلية والخارجية .
- يعكس تغيرات سعر الصرف الحقيقي الداخلي تغيرات في حوافز إنتاج السلع التجارية مقابل السلع التجارية مقابل السلع الغير التجارية، بينما يعكس تغيرات سعر الصرف الخارجي تغيرات في القدرة التنافسية السعيرية للصادرات.
- يستخدم سعر الصرف الحقيقي في التحليل الإقتصادي لمتتبع تأثير السياسة الإقتصادية على التنافسية الدولية، ولا يتم التعامل به في الأسواق بشكل مباشر.
- يتأثر سلوك سعر الصرف الحقيقي بمجموعة من المتغيرات الإسمية و الحقيقية، التي تلعب دورا أساسيا في تحديد سعر الصرف الحقيقي التوازني الذي يحقق التوازن بين العوامل الداخلية والخارجية.

الفصل الثاني : مدخل مفاهيمي

في ميزان المدفوعات

تمهيد

يعد ميزان المدفوعات واجهة حيوية تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي والعكس بسبب دوره في توثيق المعاملات الدولية. يحتوي ميزان المدفوعات على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي يتطلب تصنيفها وفقًا لقواعد محددة. هذه القواعد تنظم مجموعة من العمليات التجارية التي تنتج في نهاية المطاف في رصيد فرعي. عندما يتم جمع هذه الأرصدة الفرعية معًا، نحصل على الرصيد الكلي الذي يمثل ميزان المدفوعات للدولة خلال فترة زمنية محددة. وبالتالي، قد تنشأ إختلالات في هذه الأرصدة نتيجة لعدة أسباب.

تهدف هذه الوثيقة إلى توضيح العلاقات الاقتصادية التبادلية بين الدولة وبقيّة العالم، وتبسيط الضوء على الاستحقاقات المالية والنقدية التي تنشأ عن هذه العلاقات وتحتاج إلى تسوية في وقت لاحق. بغض النظر عما إذا كانت الدولة مدينة أو مدينة، فإنها تهتم بمعرفة حقوقها والتزاماتها تجاه العالم الخارجي لتنظيم شؤونها وإدارة عملياتها مع الجهات الخارجية، ومن أجل تحقيق ذلك، تكون الدولة ملزمة بإعداد سجل دوري يوثق جميع حقوقها وديونها التي نشأت عن العلاقات الاقتصادية مع الأشخاص المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة. يهدف هذا السجل إلى توضيح الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني ومساعدة إدارة الاقتصاد بشكل فعال. يُعرف هذا السجل بـ "ميزان المدفوعات"، ويعد محورًا أساسيًا لموضوع البحث.

لذا سنتناول في هذا البحث كافة جوانب ميزان المدفوعات بتفصيل وتناقش كل منها عن طريق المباحث

التالية :

المبحث الأول : عموميات على ميزان المدفوعات

المبحث الثاني : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وطرق معالجته

المبحث الثالث : العجز في ميزان المدفوعات وأثاره

المبحث الأول : عموميات على ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم المؤشرات الاقتصادية وذلك أن للبيانات الموجودة داخله دلالتها الخاصة والتي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات كما يسمح السلطات العامة بمعرفة وتحليل وضعية الاقتصاد الوطني ، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية وبهذا يعد الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي تركز عليها العلاقات الدولية.

المطلب الأول : تعريف ميزان المدفوعات

يمكن تعريفه على أنه سجل محاسبي منتظم لكافة العمليات الاقتصادية، التي تتم بين المقيمين في دولة ما و غير المقيمين، في دورة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة. و يختلف عن ميزان الدائنية و المديونية الدولي أو الميزان السوقي في كون أن هذا الأخير يسجل الحقوق و الديون الدولية لاقتصاد معين في لحظة معينة . وينشأ عن العمليات التي يضمها ميزان المدفوعات حقوق للدولة على العالم الخارجي أو ديون والتزامات عليها قبل العالم الخارجي.¹

ميزان المدفوعات هو سجل محاسبي يقوم بتوثيق جميع العمليات المالية بين سكان دولة معينة وباقي العالم خلال فترة زمنية محددة، عادة ما تكون سنة واحدة. يهدف ميزان المدفوعات إلى تتبع الحركات المالية الدولية وتسجيلها بشكل منتظم ومنظم.

يتكون ميزان المدفوعات من عدة أقسام تسجل أنواع مختلفة من العمليات المالية. يتضمن هذه الأقسام الحساب الجاري الذي يتعلق بالصادرات والواردات من السلع والخدمات، ويسجل الفروق بينهما لتحديد التوازن التجاري للدولة. كما يتضمن الحساب الرأسمالي الذي يسجل الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة والقروض الأجنبية، والحساب الثانوي الذي يشمل المساعدات الخارجية والتحويلات الشخصية للأفراد .

من خلال تسجيل وتحليل هذه الحركات المالية، يمكن لميزان المدفوعات أن يقدم صورة شاملة للعلاقات المالية بين الدولة وباقي العالم. إذا سجلت الدولة فائضاً في ميزان المدفوعات، فهذا يشير إلى أنها تستورد أقل مما تصدر، في حين أن العجز في الميزان يعني أنها تستورد أكثر مما تصدر بالإضافة إلى ذلك، يعد ميزان المدفوعات أداة مهمة لمراقبة وتحليل النشاط الاقتصادي الدولي. يساعد في تقييم الأداء الاقتصادي للدولة وتحديد التغيرات في التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية وحركة الأموال الدولية الأخرى .

يمكننا حصر مفهوم ميزان المدفوعات فيما يلي :²

¹ - يوسف عبد الباقي ، دور سعر الصرف في ميزان المدفوعات للدول النامية دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 19 .

² - عمر مؤذن ، تغير سعر الصرف الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة 1990-2010 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير ، جامعة الدكتور يحيى فارس ، المدينة 2011 ، - 2012 . ص 44

- يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. ت هو عبارة أيضا عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة.

- يمكن تعريف ميزان المدفوعات (Balance de paiement) لقطر ما بأنه سجل منظم لجميع معاملات الاقتصاد مع العالم الخارجي في سنة معينة .

- ميزان المدفوعات لبلد ما هو سجل موجز عن جميع العمليات (الحركات المالية للبلد مع بقية العالم خلال عام واحد، والغاية الرئيسية منه وضع السلطات الحكومية بالصورة حول الموقف الدولي للبلد، ومساعدة هذه السلطات في صياغة السياسات المالية والنقدية والتجارية.

المطلب الثاني : خصائص ومكونات ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات هو مصطلح يُستخدم في الاقتصاد لوصف تدفق الأموال بين بلد معين وبقية العالم خلال فترة زمنية محددة. يُعد ميزان المدفوعات أحد المكونات الرئيسية للحسابات القومية للدولة، ويُعكس حجم التجارة الدولية والتعاملات المالية للبلد. وله أهمية في الإقتصاد الوطني يتمتع هذا المتغير بعدة خصائص.

أولاً : خصائص ميزان المدفوعات

يتم تسجيل معاملات ميزان المدفوعات في شكل حساب ذو جانبيين. يوجد جانب دائن فيه يتم تسجيل جميع الإيرادات الفعلية التي تم الحصول عليها من التعاملات مع العالم الخارجي. ويوجد جانب مدين فيه يتم تسجيل جميع المدفوعات الفعلية التي تمت؛

يتم القيد في ميزان المدفوعات وفقاً لقاعدة القيد المزدوج، وتتميز تسجيلات ميزان المدفوعات بالتفرقة بين المقيمين وغير المقيمين. يتعلق ذلك بالأفراد والمؤسسات الذين يستمرون في الإقامة داخل الحدود السياسية للدولة لأكثر من ستة أشهر، ويحصلون على دخول مستمر من هذه الدولة بغض النظر عن جنسيتهم. على سبيل المثال، إذا كان هناك شخص أجنبي يعيش في بلد ما ويشارك في نشاط اقتصادي مع الدول الأجنبية، فإن معاملاته تُعتبر جزءاً لا يتجزأ من المعاملات الدولية التي تُدخل في ميزان المدفوعات للدولة التي يقيم فيها.¹ ويؤدي كل تعامل بين المقيمين وغير المقيمين إلى قيد المبلغ مرتين على النحو التالي :²

- قيد العملية المستقلة فعند التصدير يتم تسجيل قيمة الصادرات في الجانب الدائن

¹ - عقبي لخضر، أثر متغيرات الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر، 1990 2013 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 02، 2017، ص 1 .

² - طارق فاروق الحصري ، الاقتصاد الدولي ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر ، 2010 ، ص 49 .

- قيد العملية المشتقة فعند التصدير أيضاً يتم تسجيل قيمة العملات التي دفعت من الخارج لتسوية عملية التصدير في الجانب المدين
- وعلى هذا الأساس فإن ميزان المدفوعات يحظى بأهمية بالغة من مختلف السلطات للدور الذي يلعبه في مجالات عدة منها :¹
- يقدم معلومات هامة عن درجة ارتباط الاقتصاد الوطني بإقتصادات العالم الخارجي، ويعطي تفاصيل عن التطور الزمني والمعاملات الاقتصادية الدولية .
- مساعدة صانعي السياسات الاقتصادية في توجيه أمور البلاد كتبني سياسة معينة لسعر الصرف الرفع أو الخفض في سعر الصرف .
- يسمح بالتنبؤ بتطور الوضعية الاقتصادية للبلد (أسعار الصرف مصادر النقد الأجنبي).
- إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني ويساهم بصورة فعالة في إدارة الاقتصاد الوطني لما يوفره من معطيات للبلد محل الدراسة كما يفتح المجال أمام متخذي القرارات الاقتصادية في انتهاج السياسة الملائمة والمتوافقة مع الوضعية الاقتصادية.
- يبين المكانة التجارية و القوة الاقتصادية للبلد محل الدراسة فحصة البلد من التجارة الخارجية يكسب عملتها وزن في تسوية المدفوعات الدولية حسب حصتها من التجارة الخارجية
- يعتبر كمرآة عاكسة لوضعية الاقتصاد الوطني كونه يحتوي على جميع البيانات التي تعتبر كأدوات للتفسير والتقييم العلمي لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بالاقتصاد العالمي والحكم على الوضعية الاقتصادية للبلد والحالة التي يكون فيها ميزان المدفوعات تعتبر كمؤشر للسياسة الواجب إتباعها لتصحيح الاختلال.
- يعمل على تحديد طبيعة وبعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية دول العالم .

ثانياً : مكونات ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام رئيسية :

- 1- حساب المعاملات الجارية .
- 2- حساب المعاملات الرأسمالية .
- 3- حساب الذهب والاحتياطات النقدية .

1- حساب المعاملات الجارية

وهو ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بانتقال السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة من ملكية المقيمين إلى ملكية غير المقيمين وتقيد قيمتها في عمود (دائن) ، وكذلك العمليات الخاصة بانتقال

¹ - عمرو شريف، السياسات النقدية ومعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة الجزائر، 2005، ص 32 .

هذه السلعة والخدمات المنظورة وغير المنظورة من ملكية غير المقيمين وتفيد قيمتها في عمود (مدین)، سواء كان ذلك بمقابل أم بغير مقابل، وعليه فإن الحساب الجاري سيصبح ثلاث بنود رئيسية هي (السلع والخدمات الدخل التحويلات الخارجية بدون مقابل)، وتسجل بالقيم الإجمالية.¹

وهو من أكبر حسابات ميزان المدفوعات وأهمهما حيث أنه يشمل القطاع الخارجي في الاقتصاد الوطني² . وينقسم هذا الحساب بدوره إلى قسمين هما:

1-1 الحساب التجاري.

1-2 حساب التحويلات .

1-1- الحساب التجاري : يتضمن الحساب التجاري كافة العمليات التجارية الدولية التي تتم بمقابل، بمعنى وجود عائد سواء سلع أو خدمات أو نقود مقابل هذه العمليات. وهو بدوره يتضمن حسابين آخرين :³

- حساب التجارة المنظورة .

- حساب التجارة غير المنظورة .

أ- حساب التجارة المنظورة :

يشمل حساب التجارة المنظورة الصادرات والواردات من السلع المادية التي تمر عبر الحدود الجمركية للدولة خلال الفترة محل الحساب، فهو يشمل قيمة السلع أو البضائع المادية والعينية التي تصدرها الدولة إلى الخارج وقيمة تلك التي تستوردها منه خلال فترة ميزان المدفوعات ذاتها.

ب- حساب التجارة غير المنظورة :

يشمل حساب التجارة غير المنظورة كافة الخدمات التي تقدمها الدولة إلى الخارج أو التي تحصل عليها من الخارج. مثال ذلك خدمات النقل والتأمين والسياحة والاستثمار والخدمات الحكومية والمصرفية وغيرها من الخدمات الأخرى.

ففي مجال السياحة يشمل هذا البند مصروفات المسافرين الأجانب داخل الدولة (دائن) ومصروفات المقيمين عند السفر في الخارج (مدین)، أيًا كان الهدف من السفر السياحة أو العلم أو العلاج أو العمل. وينصرف مجال النقل إلى قيمة خدمات النقل البحري والبري والجوي والنهري التي يقدمها المقيمون لغير المقيمين (دائن) وغير المقيمين إلى المقيمين (مدین)، وقيمة خدمات النقل تتضمن ثمن تذاكر السفر ورسوم الموانئ وأجور شحن البضائع وثمان الوقود وغيرها من القيم الأخرى.

¹ - سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2011، ص 72 .

² - إسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، عمان، 2012، ص 280 .

³ - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2006، ص 97 .

أما التأمين فيشمل كافة عمليات التأمين تأمين على الحياة أو ضد الحوادث أو على الطائرات والسفن أو على نقل البضائع، وقيمة عمليات إعادة التأمين التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة الميزان. ويقصد بدخول الاستثمار خدمات رأس المال سواء أداها رأس المال المحلي للخارج أو أداها رأس المال الأجنبي إلى الداخل.

وتتضمن الخدمات الحكومية كل الخدمات التي تقدمها الحكومة الوطنية أو الحكومة الأجنبية، ومثالها نفقات البعثات الدبلوماسية والسياسية والنفقات الإدارية وكمساهمة الحكومة الوطنية في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية والمعاشات التي تدفعها الدولة للخارج والعمليات بالقوات المسلحة في الخارج والضرائب التي ينفقها مواطنيها في الخارج.... إلخ .

ومن الخدمات الأخرى كذلك حقوق التأليف، وحقوق الملكية التجارية والصناعية، وإيجار الأفلام السينمائية إلخ .

ويتضح من كافة بنود حساب التجارة غير المنظورة أنها على درجة عالية من الأهمية قد تفوق في بعض الأحيان بنود حساب التجارة المنظورة .

1-2 حساب التحويلات :

يخصص هذا الحساب للمعاملات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون أي مقابل، وقد يتم التحويل في صورة سلع وخدمات.¹

حيث يشتمل على العمليات الاقتصادية الدولية أو حركات رؤوس الأموال التي لا تنطوي على أخذ وعطاء، أي لا ينتظر منها الحصول على مقابل في الحال أو في المستقبل مثل الهبات والمساعدات الأجنبية التي تدفع دون مقابل والتعويضات مثل تعويضات الحرب.²

2- حساب المعاملات الرأسمالية (طويلة وقصيرة الأجل) :

يدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيراً في مراكز الدائنية والمديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر والتي تنقسم إلى نوعين :³

1-2 حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل :

وهي التي تتجاوز السنة كالفروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة والأوراق المالية (أسهم وسندات) أي بيعها وشراءها من وإلى الخارج.

¹ - محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 176 .

² - فتحي أحمد ذياب عواد، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر و التوزيع، عمان، 2013، ص 211 .

³ - كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، 2015، ص 105

2-2 حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل :

وهي التي لا تتجاوز السنة مثل الودائع المصرفية والعملات الأجنبية والأوراق المالية قصيرة الأجل والقروض قصيرة الأجل إلخ .

وتتم حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل لتسوية ما يحصل بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال الطويل الأجل.

3- حساب الذهب والاحتياطات النقدية

يشمل هذا الحساب التغيرات التي تحدث في الاحتياطات الدولية من أجل تسوية العجز أو الفائض في كافة بنود ميزان المدفوعات ويقصد بذلك رصيد ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال. وتتم عملية التسوية بالكيفية التالية

3-1 تصدير واستيراد الذهب

في واقع الأمر ليس المقصود بالذهب هنا الذهب المستخدم للزينة كالحلي، وإنما الذهب المستخدم في تغطية الاحتياطات الدولية، ويقصد بالاحتياطات النقدية أي احتياطات الدولة من العملة الصعبة أي العملات المقبولة عالمياً. ويقيد الذهب الخارج من الدولة أو المصدر في جانب الدائن شأنه شأن السلع العادية التي تصدر، حيث يتم الحصول في مقابله على مقابل نقدي وبالتالي نكون دائنين للعالم الخارجي بقيمة هذا الذهب، أما عملية استيراد أو دخول الذهب فيقيد في حساب المدين لأننا نكون مدينين للخارج بقيمة هذا الذهب أو تتم تسوية تلك الصفقة بمقابل يدفع للخارج فيقيد في حساب المدين.¹

3-2 الاحتياطات النقدية :

أي ما يتوافر لدى الدولة من احتياطي من العملات الدولية الكبرى وحقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي. فدخول تلك العملات غالباً ما يكون بمقابل أي مقابل تصدير سلع للخارج وبالتالي تقيد في حساب الدائن، أما خروج النقد الأجنبي لمصلحة غير المقيمين فهذا يؤدي إلى خروج العملة الصعبة وبالتالي تقيد العملة في حساب المدين.

3-3 السهو والخطأ :

في نهاية بيانات ميزان المدفوعات يوجد بند يسمى بند السهو الخطأ. وهذا البند تقيد فيه أية عمليات تم إغفال قيدها في أحد الحسابات الثلاث السابقة أو أن يدون فيه تصحيح لقيده خطأ تم في أحد الحسابات الثلاث.

¹ - سعدي نعمان، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 1998 ، ص 41

وغالباً ما يكون هذا الحساب قليل الشأن، حيث يكون الغرض من التسجيل فيه إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان.¹

المطلب الثالث : أهمية وفوائد ميزان المدفوعات

تعكس ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تعطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني.

أولاً : أهمية ميزان المدفوعات

تكمن أهمية ميزان المدفوعات في أنه يعتبر أداة هامة للتحليل الاقتصادي، وذلك بإيضاح المركز الذي تحتله الدولة في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة وضعف اقتصاد هذه الدولة وتحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة. كما يعكس ميزان المدفوعات أيضاً قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الأمر الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى البنيان الاقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية²، وهنا يمكن الاعتماد على الميزان كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية، ولتعيين مدى القدرة على إحداث التغيرات في بعض عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية بغرض استيعاب الفائض أو إزالة العجز، وذلك كوسائل لمنع أو لتخفيف التضخم والانكماش المتولد عن هذه الاختلالات .

يمتاز ميزان المدفوعات بأهمية كبيرة نظراً لأنه يُعدُّ مؤشراً للعلاقات الاقتصادية الدولية. فهو يُظهر الصفقات الصافية التي تتم بين اقتصاد بلد معين واقتصادات العالم الخارجي. يُعدُّ ميزان المدفوعات بذلك الصورة المحاسبية لهذه العلاقات، وبالتالي فهو يتلقى اهتماماً واسعاً ليس فقط من قبل صانعي القرار، وإنما أيضاً من قبل رجال الأعمال الأجانب والمستثمرين وجميع المتعاملين الاقتصاديين مع الدولة، بما في ذلك البنوك والمؤسسات والأفراد والحكومات وغيرها. ويعود هذا الاهتمام لأن ميزان المدفوعات يعكس الوضعية الاقتصادية للدولة، ويعطي فكرة عن مستوى تطور ونمو اقتصادها خلال فترة زمنية معينة. وبالتالي، فإن تسجيل الصفقات في ميزان المدفوعات يُعدُّ مسألة ذات أهمية بالغة، وذلك للأسباب التالية :³

- يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعاملات الاقتصادية التي يتضمنها درجة اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد الدولي، إذ كلما كان حجم هذه المعاملات كبيراً دل ذلك على درجة انفتاح الاقتصاد الوطني على

¹ - رضا عبد السلام ، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر 2007 ص 161-162.

² - السيد محمد أحمد السريحي ، التصديرات التجارية الخارجية ، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008، من 229 .

³ - عرفان تقي الحسنيين ، التمويل الدولي | عمان دار المجداوي للنشر، 1999، ص 115 .

سامي عفيفي حاتم ، دراسات في الاقتصاد الدولي الطبعة الثالثة ، القاهرة الدار المصرية اللبنانية للنشر، 1982، ص 91 .

الاقتصادي الدولي وعلى العكس من ذلك، فإنه كلما كان حجم هذه المعاملات صغيرا دل ذلك على محدودية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

- يعكس ميزان المدفوعات من خلال المعطيات الرقمية الواردة فيه قوة الاقتصاد أو ضعفه وموقعه من المنافسة الدولية ودرجة استجابته للمتغيرات الاقتصادية الدولية.

- يعتبر ميزان المدفوعات أداة هامة في يد صانعي القرار في الدولة لتخطيط علاقاتها الاقتصادية الخارجية وإدارتها مثل تخطيط التجارة الخارجية من الناحية السلعية والجغرافية.. إلخ.

- تستعمله بعض المؤسسات المالية العالمية ومنها صندوق النقد الدولي لدراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية للدولة، حيث تمكن دراسة ميزان المدفوعات عبر فترات متتابة من معرفة مدى تطور الهيكل الاقتصادي لهذه الدولة، كما يعتبر مؤشرا جيدا للحكم على المركز الخارجي لها.

وعليه يمكن القول أن بيانات ميزان المدفوعات توفر دلالات معبرة عن الحالة الاقتصادية للدولة، الشيء الذي يمكن من متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي لهذه الدولة ونتائج سياساتها الاقتصادية المنتهجة .

ثانياً : فوائد ميزان المدفوعات

هناك مجموعة من الفوائد تتمثل في ما يلي :¹

أنه حساب مختصر يضم جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي أنحاء العالم بشكل إجمالي وموجز .

- يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم إخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول إلى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي .

- تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الأخرى بواسطة تصديرها للسلع، أو إذا كانت تعمل على حساب تخفيض أصولها الأجنبية، والعمل على تراكم مطلوبات أجنبية أو فيما إذا كانت قادرة على تسلم منحة من الخارج .

- ومن دراسة كشف ميزان المدفوعات يتضح لنا إن كانت الدولة دائنة أو مدينة يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم آثار تخفيض قيمة العملة ومدى آثارها على زيادة أو عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض العملة وذلك بالنظر إلى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف المدفوعات.

¹ - الحاج العربي منصور، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير ، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2021-2022 ، ص 102

المبحث الثاني : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وطرق معالجته

لاحظنا أن الحسابات الإجمالية لميزان المدفوعات يجب أن تكون في حالة تعادل في نهاية الفترة وحتمية هذا التوازن الحسابي متأتية من إتباع طريقة القيد المزدوج في تسجيل القيود الدائنة والمدينة، حيث أن كل عملية تظهر في الجانب الدائن، لا بد أن تظهر في قيمتها الجانب المدين في الميزان. لكن هناك حقيقة اقتصادية تقيد أنه من النادر أن يتوازن ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية، أي أنه في الحالة الغالبة يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وليس توازن وهذا الاختلال إما على شكل فائض أو عجز وفيما يلي يتم شرح التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول : مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات وأنواعه

لاحظنا أن الحسابات الإجمالية لميزان المدفوعات يجب أن تكون في حالة تعادل في نهاية الفترة، وحتمية هذا التوازن الحسابي متأتية من إتباع طريقة القيد المزدوج في تسجيل القيود الدائنة والمدينة، حيث أن كل عملية تظهر في الجانب الدائن، لا بد أن تظهر في قيمتها الجانب المدين في الميزان. لكن هناك حقيقة اقتصادية تقيد أنه من النادر أن يتوازن ميزان المدفوعات من الناحية الاقتصادية، أي أنه في الحالة الغالبة يكون ميزان المدفوعات في حالة اختلال وليس توازن وهذا الاختلال إما على شكل فائض أو عجز.

أولاً : مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن لمحاسبي الواجب تحقيقه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال والتوازن الاقتصادي و الذي ليس بالضرورة أن يكون متحققاً بتحقيق التوازن المحاسبي¹.

يعد ميزان المدفوعات متوازنًا بالضرورة من الناحية الحسابية، حيث يكون إجمالي الجانب الدائن متساويًا لإجمالي الجانب المدين للميزان. يتم تحقيق توازن الجانبين في الميزان من خلال طريقة القيد المزدوج، والتي تعد طريقة محاسبية تفرض أن كل عملية في ميزان المدفوعات للدولة تتضمن جانبين، جانب دائن وجانب مدين. وبناءً على مبدأ القيد المزدوج، يعتبر الشخص مدينًا بالقيمة التي يستلمها ودائنًا بالقيمة التي يعطيها. وهذا هو الحال مع معاملات الدول، حيث يتم تسجيل كل سلعة أو خدمة تقدمها الدولة للخارج في الجانب الدائن، بينما تسجل المدفوعات التي تلقتها الدولة في الجانب المدين كتعويض لقيمة تلك السلعة أو الخدمة في الخارج. في الواقع، التوازن الحسابي لميزان المدفوعات يكون حتميًا بسبب طريقة التسجيل، ولكنه لا يحمل أي دلالة اقتصادية

¹ -Krugman, Maurice Obstfeld, Marc Melitz, *Économie internationale*, publié par pearson Education, France, paris, 2012, p 341.

أو أهمية تحليلية، ولا يحمل أي معنى. عندما نتحدث عن عدم التوازن أو التوازن في ميزان المدفوعات، فإننا نشير إلى التوازن الاقتصادي للميزان وليس التوازن المحاسبي¹.

ثانيًا : أنواع التوازن في ميزان المدفوعات

تتطلب تسوية الميزان إجراء تغييرات في وضعيته، وذلك من خلال فهم أسباب وأنواع الاختلالات الموجودة فيه وكيفية معالجتها. وقبل ذلك، يجب أن نفهم المعنى الحقيقي للتوازن. يمكن تمييز مفهومين مختلفين للتوازن، وهما التوازن المحاسبي والتوازن الاقتصادي².

- التوازن المحاسبي :

وهو عبارة تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدنية، ونظرًا للمشاكل المصادفة في جميع المعلومات الإحصائية من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان مدفوعات قد لا تتطابق قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات نتيجة لعدم دقة الإحصائيات لذلك يضاف بند اصطناعي متعارف عليه ببند " السهو والخطأ " تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ليتحقق بذلك التوازن الحسابي للميزان³.

- التوازن الاقتصادي :

يشير إلى تلك الحالة التي تتساوى في ظلها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من صادراتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع و الخدمات و التحويلات الرأسمالية طويلة الأجل إلى الخارج . ويستوجب التوازن الاقتصادي تعادل أصول وخصوم بنود معينة في ميزان المدفوعات وهي المعاملات المستقلة أو التلقائية وهي المعاملات التي تتم بغرض النظر عن موقف ميزان المدفوعات ككل وهي أيضا تعرف بالمعاملات فوق الخط، ومن هذه المعاملات الصادرات والواردات سواء كانت منظورة أو غير منظورة أي المعاملات الجارية يضاف إليها المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل التي تتم بغرض الاستثمار طويل الأجل من أجل تحقيق الربح وأيضا المعاملات قصيرة الأجل التي تتم من أجل الاستفادة من فرض الاختلاف في أسعار الفائدة بين المراكز المالية الدولية أو بغرض المضاربة .

ولكي نتعرف على هذه البنود لا بد من التمييز بين نوعين من العمليات تدخل في ميزان المدفوعات، وذلك بحسب الهدف من إجراءاته فالنوع الأول يعرف بالعمليات المستقلة العمليات ما فوق الخط، وهي تلك التي تتم لذاتها بغض النظر عن وضع ميزان المدفوعات، تتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل

¹ - عفيف حيدر، صابر بلول، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعة دمشق، 2009، ص 142 .

² -poul krugman,Maurice obtfeldmarc melitz , *economie internationalem publie par person education* , France , paris 2012, p 341

³ - أمين غوبال . أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990 - 2015 ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أم البواقي 2015 2016 .

الأجل وحركة رأس المال قصير الأجل بغرض المضاربة وحساب الذهب للأغراض التجارية فقط . أما النوع الثاني فيعرف بعمليات الموازنة أو العمليات التعويضية وتتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات تتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل في شكل قروض أو تغير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة حساب الذهب للأغراض النقدية ¹ .

وعليه يمكن القول أن المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط تعد مصدر الخلل في ميزان المدفوعات سواء كان في صورة عجز أو فائض، أما المعاملات الواقعة تحت الخط فإنها تعد بمثابة الإجراءات التي تتخذها السلطات لمعرفة حالة المعاملات الاقتصادية الواقعة فوق الخط من حيث حالة الفائض أو العجز ² .

المطلب الثاني : مفهوم اختلال التوازن و أنواعه

إن إتباع الدول لطريقة القيد المزدوج في تسجيل المعاملات في ميزان المدفوعات، يجعل التعادل فيه أمراً بديهياً، إلا أن التعادل من الناحية المحاسبية لا يعني أن الميزان في حالة توازن اقتصادي و معنى هذا أن الميزان قد يكون في حالة توازن اقتصادي، أو في حالة اختلال اقتصادي.

أولاً مفهوم اختلال التوازن :

من النادر أن يتوازن جانبا الإيرادات والمدفوعات بشكل متساوٍ. قد يحدث فائض في حال زيادة الإيرادات عن المدفوعات، مما يجعل الدولة تكون مدينة لبعض الدول الأجنبية. وهذا يعني أنها تمتلك فائضاً من عملات تلك الدول، ويمكن للدولة أن تستخدم هذا الفائض إما عن طريق زيادة استيراد السلع والخدمات الأجنبية أو عن طريق إقراضه لدول أخرى لممارسة أنشطة استثمارية خارجية ³ .

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للأفراد الاقتصاديين الاستفادة من الفائض من خلال زيادة الاستيرادات نظراً لزيادة دخولهم. ولا يتسنى للأجانب فقط استغلال موارد الدولة وجهود عمالها، بل أيضاً استنزاف قدراتها الإنتاجية. قد تواجه الدولة أيضاً عجزاً في ميزان مدفوعاتها، مما يؤدي إلى زيادة ديونها للعالم الخارجي وتعيش في مستوى يتجاوز إمكانياتها الفعلية. ينجم عن هذا العجز تراجع الإقبال على العملة المحلية واستمرار الطلب على العملات الأجنبية، مما يجعل موقع الدولة هشاً في الاقتصاد العالمي ويتسبب في تدهور سمعتها الاقتصادية بين المؤسسات المالية الدولية ⁴ .

يعتمد التسجيل في ميزان المدفوعات على مبدأ نظرية القيد المزدوج، مما يجعله متوازناً من الناحية المحاسبية، حيث يتم تسجيل في الجانب الدائن كل المعاملات التي تحصل عليها الدولة من إيرادات العالم

¹ - بن طرية حورية ، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، أطروحة دكتوراه ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2017 ، ص 6 .

² - حسيبة العزاري ، دور و فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك جامعة الجزائر 2010 2011 ص 78 .

³ - نعمت الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1988 ، ص 377 .

⁴ - الناشد محمد ، التجارة الخارجية والداخلية ، ماهيتها وتخطيطها منشورات ، جامعة حلب 1988 ، ص 190 .

الخارجي، أما الجانب المدين فتسجل فيه كل المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات إلى العالم الخارجي .

إلا أن هذا التوازن لا يظهر مركز الدولة الاقتصادي، لذا ينصب جل اهتمام الاقتصاديين حول مفهوم التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات والذي يقصد به الحالة التي يتحقق فيها الجانب الدائن والمدين في العمليات المستقلة، والاختلال هو تلك الحالة التي يظهر فيها فائض أو عجز في العمليات المستقلة لا غير .
نعني بالعمليات المستقلة تلك المعاملات التي تتم بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات، وتشمل عمليات التصدير والاستيراد للسلع المنظورة وغير المنظورة، التحويلات من جانب واحد، حركة بعض رؤوس الأموال طويلة الأجل .

أما بقية المعاملات فهي تابعة، إذ تتم نتيجة وضع ميزان المدفوعات تلجأ إليها الدولة في حالة وجود اختلال في ميزان المدفوعات، وتشمل عموماً المعاملات في حساب رأس المال قصيرة الأجل .
بناءً على ما سبق فإن التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق عندما تتساوى قيمة الجانب الدائن في حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال طويلة الأجل مع قيمة الجانب المدين في هذين الحسابين، ويختل الميزان بشكل فائض عندما تزداد قيمة الجانب الدائن لهذين الحسابين عن قيمة الجانب المدين لنفس الحسابين، بينما يختل على حالة عجز عندما يزداد قيمة الجانب المدين في هذين الحسابين عن الجانب الدائن ¹ .

ثانياً : أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك نوعان من الاختلالات في ميزان المدفوعات منها المؤقت والدائم

1- الاختلال المؤقت :

إن العجز أو الفائض المؤقت في ميزان المدفوعات يمكن اعتباره عادياً ولا يشير مشكلات كبيرة لابد أن يختفي في المستقبل القريب، وهو أمر لا يدعو لاتخاذ إجراءات خاصة لمكافحته ² .

1-1 الاختلال الموسمي :

ويحدث في البلدان الزراعية التي تعتمد على محصول واحد كأهم صادراتها، حيث تتجاوز قيمة الواردات في موسم واحد قيمة الصادرات ³ ، ويتلاشى هذا الاختلال دون اللجوء إلى سياسة اقتصادية لمعالجته، حيث تختفي الاختلالات الموسمية خلال السنة.

¹ - حميد سوهير ،دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات ، حالة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسير ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2022 ص 44 45 .

² - عادل احمد حشيش ، أسامة مجد الفولي ومجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر ، مرجع سابق، ص 142 .

³ - محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية : ماهيتها وتخطيطها، منشورات جامعة حلب، ص 190 .

1-2 الاختلال الطبيعي أو العارض :

وهو ذلك النوع من الاختلال الذي ينتاب التوازن الخارجي، ويحدث نتيجة لظروف طارئة مثل تلك المرتبطة بالكوارث الطبيعية أو الحروب ويزول هذا الاختلال بزوال الطارئ المسبب له.

1-3 الاختلال الدوري :

وهو الاختلال الذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية التي تتعرض لها هذه الدول بشكل دوري ومستمر، ففي حالة الازدهار والتوسع الاقتصادي وزيادة إنتاج الدولة يؤدي إلى زيادة قدرتها على التصدير ومن ثم ميزان مدفوعات ملائم، وفي حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية يحدث العكس نتيجة تقهقر الصادرات وهو ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري وبالطبع تراجع ميزان المدفوعات، ومنه فان هذا الاختلال مؤقت مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية¹.

1-4 الاختلال المتصل بالأسعار :

قد يرجع إلى العلاقة بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية وتتوقف تلك العلاقة على قيمة عملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي بالنسبة للعملات الأخرى، وعلى مستوى الأسعار في الدول الأخرى.

1-5 الاختلال الاتجاعي :

ويظهر في الدول التي تنتقل من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو حيث تزداد قيمة وارداتها عن قيمة صادراتها في مراحلها الأولى من التنمية والسبب زيادة طلبها على السلع الاستثمارية، ويمكن علاج هذا الاختلال عن طريق حركة رؤوس الأموال.

2- الاختلال الهيكلي :

وهو الاختلال الذي يستمر لفترات طويلة ويطلق عليه الاختلال البنيوي أو الاختلال الهيكلي أي انه مرتبط ببنية الاقتصاد ويرجع أساسا إلى ضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية وضعف الجهاز الإنتاجي واعتماده على العالم الخارجي سواءا من خلال الاستيراد للسلع والخدمات أو من خلال عدم قدرته على توفير ما يمكن إن يتم تصديره، وهو ما ينتج عنه عجز مستمر².

¹- فليح حسن خلف ، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق ، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص263

²- نفس المرجع السابق ص 263 .

المطلب الثالث : كيفية معالجة الخلل في ميزان المدفوعات

إن هدف أي دولة هو تحقيق التوازن الخارجي وتمجرد حدوث اختلال في ميزان المدفوعات تبدأ سلسلة من أساليب المعالجة المختلفة منها:

1- تصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال آليات التكيف :

هناك آليات تلقائية تتجه بميزان المدفوعات نحو التوازن وتعرف على أنها مجموعة القوى المنبثقة أو المترتبة عن تأثيرات العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات والتي لها القدرة على إعادة التوازن داخله بشرط عدم تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال¹.

أ- المنهج الكلاسيكي في توازن ميزان المدفوعات :

تتلخص النظرية الكلاسيكية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأسعار في الداخل والخارج، الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والاستيراد، فكل اختلال يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه والقضاء عليه عن طريق تفاعل قوى السوق دون الحاجة إلى تدخل مباشر من السلطات العامة، وتهتم هذه النظرية بصيغة أساسية بتحليل توازن الميزان التجاري بالاعتماد على نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية والنظرية الكمية للنقد، حيث تفسر هذه النظرية من ناحية حركات السلع بين البلدان المختلفة على أساس الفروقات النسبية في أسعارها وترتبط من ناحية أخرى قيمة العملة الوطنية بكمية عرضها²، وتفترض النظرية الكلاسيكية حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس، وكذلك حيادية النقود ومرونة أسعار الصادرات والواردات، بالإضافة إلى مستوى التشغيل الكامل مما يجعل الدخل في أعلى مستوياته³، ويميز الاقتصاديون التقليديون والتقليديون الجدد بين التوازن المحقق في ظل ثبات أسعار الصرف، حيث تقوم أسعار السلع والخدمات وكذلك حركات أسعار الفائدة بإعادة التوازن بينما تقوم أسعار الصرف بهذا الدور في ظل نظام حرية الصرف.⁴

هذه النظرية تنطلق من العلاقة الطردية بين اختلال ميزان المدفوعات و التغير في حجم أرصدة الدولة من الذهب، بالتالي على المستوى العام للأسعار وما يترتب عليه من تغير في قيمة الصادرات التي تتجه بميزان المدفوعات في الاتجاه التلقائي للتوازن، حيث استقر الفكر التقليدي في هذا المجال عند قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي لميزان المدفوعات ، ويندرج ضمنها كل من :

- التصحيح عن طريق آلية الأسعار .

- التصحيح عن طريق آلية سعر الصرف .

¹ - عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان الأردن، ط1، 2011. ص 140 .

² - زينب حسين عوض الله ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، الأزارطية ، مصر 2005 ، ص 112 .

³ - أمين صيد ، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات ، مكتبة حسين العصرية ، بيروت لبنان ، 2013 ص123

⁴ - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006 ص 263

- التصحيح عن طريق تغيرات سعر الفائدة .
 - التصحيح عن طريق التغيرات في الرصيد النقدي ¹ .
 - ب- المنهج الكينزي في توازن ميزان المدفوعات :
- تتطلب النظرية الكينزية في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات من فكرة أساسية و هي أن الإحتلال يؤدي إلى تغير في حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل، معتمدة في ذلك على الميل الحدي للإستيراد و مضاعف التجارة الخارجية. فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، و هذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للإستيراد و ترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية: ²
- الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد.
 - الأسعار مرنة ولكن في إتجاه تصاعدي فقط .
- ففي حالة الفائض، لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الإنفاق على السلع و الخدمات المنتجة محليا يزداد مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية. هذا الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات بفضل أثر الميل الحدي للإستيراد، و هكذا يميل الفائض إلى الزوال.
- أما في حالة العجز فإن الإنفاق على السلع و الخدمات المنتجة محليا ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني مقدار الانخفاض في الصادرات مرجحا بمضاعف التجارة الخارجية ، هذا الانخفاض في الدخل و بفضل الميل الحدي -للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات و هكذا يميل العجز إلى الزوال. لكن هذه النظرية تجعل للعلاقة بين تغير الإنفاق و تغير الدخل دورا أساسيا في إحداث التوازن و تتجاهل العوامل الأخرى ، و من حملة الإنتقادات الموجهة لها:
- لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغيرات الدخل الوطني، إذ يمكن أن يمتص الإدخار حزبا من الزيادة التي حدثت في الدخل.
 - إمكانية وجود تناقض بين تحقيق مستوى تشغيل كامل و تحقيق توازن ميزان المدفوعات.
 - تعتمد على التحليل الساكن إذ تعض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كير وجودها.

¹ عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، تخصص مالية دولية 2011-2012، ص 19 .

² - محمد راتول ، سياسة التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي التجربة الجزائرية ، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2000، ص53

تعتمد هذه الطريقة على النظرية الكينزية التي تنطلق في تحليلها بالتغيرات الحاصلة في الدخول و آثارها على الصرف الأجنبي وبالتالي على وضع ميزان المدفوعات ومن أهم شروط هذه النظرية هي ثبات أسعار الصرف وجمود الأسعار والاعتماد على السياسة المالية وخاصة الإنفاق العام للتأثير على الدخل تحت تأثير مضاعف الإنفاق، تتلخص هذه النظرية في أن هناك علاقة تناسبية بين الدخل الوطني وميزان المدفوعات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية¹.

2- تصحيح خلل ميزان المدفوعات من خلال سياسات التكيف :

يقصد بسياسات التسوية لتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات بأنها تلك السياسات والميكانيزمات التي تحدثها السلطات الاقتصادية لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وجاءت أفكار سياسات التسوية بعد استبيان عدم ملائمة آليات التسوية التلقائية لتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات حيث تشترط هذه الأخيرة عدم التدخل المباشر أو غير المباشر من جانب الدولة وذلك من أجل إفساح المجال أمام القوى التصحيحية الذاتية التي تطلقها اليد الخفية الموجودة في اقتصاديات السوق الحر، غير أن الملاحظ أن ترك الحبل لقوى السوق التلقائية التي لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات قد يحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا من ناحية و يعرض الاقتصاد الوطني والعالمي لتقلبات عنيفة من ناحية أخرى و من هذه المناهج²

أ- المنهج النقدي و تسوية الاختلال في ميزان المدفوعات :

يقوم الأساس النظري للمنهج النقدي على تأكيد قاعدة أساسها انه لا يمكن النظر إلى ميزان المدفوعات إلى أنه ظاهرة نقدية لا حقيقية وأي اختلال يحدث ما هو إلا اختلال رصيد وليس اختلال تدفق، عليه فان على الاختلال ما هو إلا نوع من أنواع الاضطراب المرتبط بالاختلال في السوق النقدية أي يبين ظاهرة عدم التوازن بين طلب وعرض النقود.

ب- منهج المرونات:

يرتكز منهج المرونات على رصيد الميزان التجاري ويعتبر أن رصيد ميزان المدفوعات ما هو إلا ناتج الفرق بين الصادرات والواردات ويسعى لإبراز دور سياسة سعر الصرف كوسيلة لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات وعلى وجه خاص من خلال تركيز التحليل على الميزان التجاري ، عليه فإن أية تغيرات تحدث في سعر الصرف سوف تمارس تأثيرا على الأسعار النسبية لكل من الصادرات والواردات بما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري ويشكل توازن هذا الميزان نقطة البداية في تحليل منهج المرونات في ضوء شرط مارشال - ليرنر.

¹ خالد أحميمة ، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2012-2013، ص 98 .

² - خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت و نظام التعويم المدار و أثره على ميزان المدفوعات (198562008) دراسة مقارنة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة مسيلة 2011-2012 ص 19 .

ج- منهج الاستيعاب :

عرف الاستيعاب على أنه مجموعة نفقات الاستهلاك والاستثمار ووفق مفهوم الامتصاص الاستيعاب يعرف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما وبين المدفوعات الكلية أو الإنفاق الكلي لهؤلاء المقيمين¹، بمعنى آخر فإن الميزان هو الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي لاقتصاد ما و تزامن ظهور منهج استيعاب مع ظهور فكر الكينزي أين انتقل الفكر الاقتصادي إلى مرحلة جديدة وأصبح مخططي السياسة الاقتصادية يستندون إلى أدوات التحليل الكمي واعتماد السياسة المالية وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي .

3- آلية التسوية عن طريق تدخل السلطات العامة :

قد تتدخل السلطات العامة بصورة مباشرة وغير مباشرة لمعالجة الخلل الحاصل في ميزان المدفوعات تجنباً لاستمراره من ناحية وللمحد من آثار الاقتصادية من ناحية أخرى².

يكون التدخل غير المباشر من خلال اختيار السياسة النقدية أو المالية بترك الباقي على قوى السوق حيث أنه لأدوات السياسة النقدية والمالية أهمية بالغة في التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية.

أما التدخل المباشر فيتم وفق إجراءات تتخذها السلطات داخل الاقتصاد الوطني وإجراءات تتخذ خارج الاقتصاد الوطني . فالإجراءات التي تتخذ داخل الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان. بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.

- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الإستيرادات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية إضافة إلى تشجيع الصادرات من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

- استخدام الذهب والاحتياطات الدولية المتاحة لدى القطر في تصحيح الخلل في الميزان. أما الإجراءات التي تتخذ خارج الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- اللجوء إلى القروض الخارجية من المصادر المختلفة مثل صندوق النقد الدولي أو من البنوك المركزية الأجنبية أو من أسواق المال الدولية الخ.

- بيع جزء من الاحتياطي الذهبي للخارج. الأسهم والسندات التي تملكها السلطات العامة في المؤسسات الأجنبية لمواطني تلك الأقطار للحصول بيع على النقد الأجنبي.

انه لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات لبلد ما لابد من معرفة الأسباب الحقيقية المسببة لذلك وعليه يمكن تحديد الآلية أو السياسة المناسبة و التي يجب أن تتوافق مع الخصائص الاقتصادية لذلك البلد.

¹ عبد القادر السيد المتولي، مرجع سبق ذكره، ص 149 .

² عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي الجزء 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 147 .

المبحث الثالث: العجز في ميزان المدفوعات و آثاره

إن كل ما تصدره الدولة للخارج من سلع وخدمات يسجل في الجانب الدائن (المتحصلات) وكل ما تستورده الدولة من الخارج يسجل في الجانب المدين (المدفوعات) والفرق بين الجانب الدائن والمدين يسمى بالفائض أو العجز في ميزان المدفوعات حسب طبيعة هذا الفرق، فإذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين يقال أن ميزان المدفوعات حقق فائضا، أما إذا كان الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن يقال أن الميزان حقق عجزا.

المطلب الأول : مفهوم العجز في ميزان المدفوعات

في حالة العجز تكون الدولة اشترت من الخارج سلع وخدمات أو استثمرت أموال في الخارج بأكثر مما استثمر فيها من الأموال الأجنبية، ويكون عكس ذلك، الفائض في ميزان المدفوعات حيث تكون الدولة اشترت بأقل قيمة مما باعت من السلع والخدمات واستثمرت فيها رؤوس أموال أجنبية بأكثر من استثماراتها في الخارج، وينطوي العجز في ميزان المدفوعات على خسارة الدولة في كونه يدفعها إما للاستدانة لسد العجز من فائدة تتحملها، وهذه الاستدانة تنطوي على اقتطاع جزء من الدخل مستقبلا عن سدادها وتعرض عملة الدولة إلى الانخفاض نسبيا إلى عملات الدول صاحبة الفائض¹. ويكون العجز كنتيجة لظروف طارئة كالظروف الطبيعية بالنسبة للمحصولات الزراعية وظروف الحرب وما قد تحدثه من زيادة الطلب على المنتجات الأولية، وفي حال استمر العجز لعدد من السنوات وبصفة مستمرة، تسعى الدول النامية إلى شراء الآلات من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة، ويتم التبادل التجاري على أساس شروط ليست في صالحها، فتزداد حدة العجز مع زيادة وارداتها من السلع المصنعة، وقد أمكن لبعض الدول تغطية بعض العجز عن طريق الاقتراض طويل الأجل، إلا أن حركة رؤوس الأموال بينها وبين الدول المتقدمة انخفضت نسبياً مما أدى إلى استمرارية العجز² ، كما قد يكون العجز لأسباب أخرى، وعموما يمكن القول أن حالة العجز تعني أن المدفوعات إلى الخارج أكبر من المقبوضات منه، وهذا يؤدي في المدى الطويل إلى الركود واللجوء إلى المديونية خاصة للبلدان النامية.

العجز في ميزان المدفوعات دلالة على وجود فرق سالب بين المدفوعات و الإيرادات، فهو زيادة توسعية من خلال زيادة النفقات التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي دون أن يرافقها زيادة في المداخيل وبذلك فهو يعتمد على العالم الخارجي في إشباع حاجيات متطلبات ورغبات أعوانه الاقتصاديون فمدفوعاته غير كافية لتغطية نفقاته، فهو مدين للعالم الخارجي، وتكون هذه الحالة راجعة لعدة أسباب³ .

¹ - عبد اللطيف عبد الحليم الصنقري ، السياسة النقدية الأهداف النهائية و الوسيطة و الوسائل ، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية كلية الاقتصاد جامعة عمر المختار ، البيضاء ، ليبيا ، العدد 01 ، 2012 ، ص 100 .

² - محمد عيسى عبد الله ، الجزء الأول من كتاب العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المنهل ، لبنان ، 1998 ، ص 103

³ - الأستاذ بن حمادي عبد القادر الجمعية العلمية ، نادي الدراسات الاقتصادية ، جامعة وهران ، www.clubnada.jeeran.com

المطلب الثاني : أنواع و أساليب العجز في ميزان المدفوعات

أولاً : أنواع العجز في ميزان المدفوعات ¹ :

هناك ثلاث أنواع رئيسية للعجز

أ. العجز المؤقت

هو العجز الذي يقع به الميزان خلال سنة، وقد لا يتكرر في السنوات اللاحقة وهناك أسباب عديدة تكمن وراء حصول مثل هذا العجز وهي:

- الاضطرابات العمالية: إذا كانت عنيفة قد تشل بعض الأنشطة الاقتصادية، كالصناعات التصديرية، فتحد بذلك من التصدير، وتضطر الدولة إلى الاستيراد. الظروف المناخية غير الملائمة التي تؤدي إلى تدهور الإنتاج الزراعي في البلدان الزراعية (فيضانات، سيول، أوبئة) والتي قد تحول الدولة من مصدرة إلى مستوردة لبعض المحاصيل الزراعية.

- التغيرات المفاجئة في ذوق المستهلك فالمستهلك الأجنبي قد يتغير ذوقه تجاه صادرات البلد من سلع معينة نتيجة ظهور بدائل صناعية أفضل منها . والمستهلك المحلي قد يتغير ذوقه فيعزف عن استهلاك السلع التقليدية المنتجة ضمن البلد ويتحول طلبه إلى السلع المستوردة.

- التقدم التكنولوجي: الذي يؤدي إلى إنتاج بعض السلع البديلة للصادرات التقليدية التي يشتهر البلد في إنتاجها (الألمنيوم محل النحاس الحرير الصناعي محل الطبيعي)

- الاضطرابات السياسية: انتشار الفوضى وعدم الاستقرار في الحياة الاقتصادية.

- الحروب والحصار الاقتصادي والتمييز التجاري: مثال العراق وليبيا في أثناء أزمة لوكربي إذ تتراجع معدلات التصدير بشكل واضح.

إن استمرار هذه الأسباب أو بعضها سيحول العجز المؤقت إلى عجز حاد.

ب . العجز المؤقت الحاد: وينجم عنه :

- التغيرات الكبرى في أسعار الفائدة العالمية.

- التغيرات الحادة في أسعار صرف بعض العملات الدولية.

- الظروف السياسية المفاجئة (ثورات انقلابات عسكرية) .

حصول عجز مؤقت في حساب رأس المال بسبب ما . هذه الأسباب وغيرها تتفع برؤوس الأموال قصيرة الأجل للتدفق إلى خارج حدود البلاد، دون أن يقابلها أي تقفات مماثلة إلى داخله، فإذا استمر العجز المؤقت الحاد قد يتحول إلى عجز مزمن في ميزان المدفوعات .

¹ - عفيف حيدر ، صابر بلول ، الاقتصاد الدولي ، منشورات جامعة دمشق ، 2009 ، ص 150-153

ث. العجز المزمّن الدائم:

- يحصل هذا العجز في المدفوعات إذا استمر لعدد من السنوات بسبب ظروف اقتصادية وسياسية غير ملائمة، ويحصل في الدولة المتقدمة نتيجة:
- التضخم الجامح وفشل الحكومة في معالجته.
 - الشلل الذي يتعرض له النشاط الاقتصادي الرئيسي للدولة والذي يستمر لعدة سنوات.
 - الأزمات الاقتصادية الدورية الكساد الذي تتعرض له بعض البلدان المتطورة، والتي يستمر لفترة طويلة.

ثانيا : أسباب العجز

تنقسم أسباب العجز في ميزان المدفوعات إلى قسمين أساسيين داخلية وخارجية.

1 - الأسباب الداخلية:

أسباب العجز في موازين مدفوعات الدول تتباين بحسب مركز ومكانة تلك الدول في الاقتصاد العالمي، ونجد أن أسباب الاختلال فيموازين مدفوعات الدول النامية تتمايز عن أسباب الاختلال في الدول المتقدمة وفيما يلي أسباب الخلل في ميزان المدفوعات في صورة العجز بالنسبة للدول النامية.

أ- **نمط التنمية وهيكل التصنيع:** اتبعت معظم الدول النامية بعد استقلالها أنماط فاشلة في التنمية والنهوض باقتصادياتها حيث ظنت الدول النامية أنه يمكنها تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق الاقتراض من الخارج دون أن ترسم لنفسها استراتيجية تؤدي بها إلى الاستعداد لدفع ديونها ومستلزماتها الخارجية عند حلول ميعاد التسديد، وطبقت معظم هذه الدول نموذج التصنيع الذي لم يستهدف إنتاج منتجات تحل محل الواردات من السلع الضرورية والإنتاجية، وإنما استهدفت خلق صناعات متمثلة في السلع الاستهلاكية الترفيهية التي يستفيد منها أصحاب الدخول المرتفعة، بل هذا النوع من النموذج التصنيعي، يتفق تماما مع التقسيم العالمي الجديد للعمل، كما يخدم مصالح الشركات الأجنبية الدولية ويساعده في تحقيق أهدافها، بل وما زاد من وقع ذلك هو أن هذا النموذج ساهم في حدوث عجز في موازين مدفوعات هذه الدول.¹

ب - **اتساع فجوة الموارد المحلية:** البلدان النامية تعاني من فجوة كبيرة بين معدل الاستثمار القومي ومعدل الادخار، وهذه الفجوة تتزايد لأسباب متعددة منها تزايد الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الاستهلاك في الميل الحدي والمتوسط، والذي ينعكس على الادخار المحلي من حيث الانخفاض، الأمر الذي يؤثر على النسبة المؤثرة بالاستثمار المحلي، ويزيد من الاعتماد الأجنبي الذي ينعكس على الاقتراض بالزيادة، مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات من العدد والآلات والسلع الوسيطة، وهذا ما من شأنه أن يزيد من العجز في ميزان المدفوعات،

¹ - قحاييرة أمال ، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة حسينية بن بوعلي ، الشلف ، العدد 3 ،

وقد يتزايد الاعتماد على الاستثمار الأجنبي وهذا ايضا قد يؤدي إلى تزايد العجز في ميزان المتفوعات بسبب التحويلات والارباح والفوائد والعوائد¹.

ج - تزايد معدلات التضخم : من الواضح أن التضخم له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات وذلك لأنه يضعف الموقف التنافسي لصادرات البلد التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم في السوق العالمي مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات، وفي نفس الوقت فإنه يؤدي إلى تزايد الطلب على السلع الأجنبية نظرا لانخفاض أسعارها مما يؤدي إلى زيادة الاستيرادات، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات، ويلاحظ إذا تم علاج هذا العجز عن طريق الاقتراض في الخارج فإنه يعني العجز في ميزان المدفوعات منذ الوقت الذي يبدأ فيه سداد القرض².

د هروب الأموال إلى الخارج: ظاهرة هروب الأموال في البلدان النامية إلى الخارج تؤثر بصورة مباشرة على ميزان المدفوعات، لأنها تجعل البلد الذي يهرب منه رأس المال في عزوف دائم الرؤوس الأموال اللازمة للقيام بالاستثمارات، والاستيراد السلع الضرورية، والوفاء بأعباء خدمة الدين، وقد تؤدي هذه الظاهرة إلى انخفاض معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك، ومما يؤثر بدوره على الوضع في ميزان المدفوعات الأمر الذي يؤدي إلى زيادة العجز فيه، ويلاحظ أن هناك خلافا في تفسير سبب هروب رأس المال من البلدان النامية للخارج، فالمؤسسات الدولية ترى سبب هذه الظاهرة هو المغالاة في تحديد سعر صرف العملة الوطنية، وانخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في البنوك الوطنية، فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم في هذه البلدان³.

2- الأسباب الخارجية:

تتمثل في مجموعة العوامل التي يمكنها التأثير سلباً على ميزان المدفوعات والتي يكون سببها خارج الإقتصاد الوطني وتتمثل في:

أ - الإرتفاع في أسعار الفائدة : إن الإرتفاع في أسعار الفائدة يؤدي إلى إرتفاع مدفوعات الدين خاصة بالنسبة للدول النامية خاصة إذا صاحبها إنخفاض في الطلب على صادرات الدول النامية وبسبب السياسة الحمائية التي تتبعها الدول المتقدمة كالفيود الكمية على الإستيراد والتي ترتب عليها تزايد أعباء الديون وتناقص مكاسب التصدير مما يؤدي إلى زيادة حدة العجز .

ب - الركود الاقتصادي: يكون كنتاج للإرتفاع المفرط في أسعار المواد الأولية وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي وزيادة البطالة مما يؤثر سلبا على حركة التجارة الخارجية بانخفاض معدل النمو السنوي في حجم التبادل الدولي .

¹ - سمير فخري نعمة ، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،

عمان ن الأردن ، ص 80

² - نفس المرجع السابق .

³ - سمير فخري نعمة ، مرجع سابق

ج - تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي : تتأثر التجارة الخارجية بوضعية الدول الأخرى ويكون حجم التأثير يختلف من دولة إلى أخرى فالدول النامية ينخفض فيها معدل التبادل أكثر مما هو عليه في الدول المتطورة فقد كان متوسط خسارة الدول النامية في معدلات التبادل التجاري لفترة الثمانينات والتسعينات حوالي (-0.4) وكان متوسط مكاسب الدول المتطورة في نفس الفترة حوالي (0.8) فضلا عن التقلبات في الأسعار العالمية .¹

المطلب الثالث : الآثار التي يسببها العجز في ميزان المدفوعات

يكون ميزان المدفوعات عرضة لعدة صدمات الناجمة عن عملية التبادل السياسية المنتهجة أو الوضعية الإقتصادية التي يعيشها هذا الأخير و التي يمكن حصرها في:

أولا : الآثار الايجابية للعجز في ميزان المدفوعات²:

إعتمد كينز على أثر المضاعف لإظهار مدى تأثير العجز على ميزان المدفوعات حيث أن زيادة الإنفاق العام تشجع على الاستهلاك الإنتاج والاستثمار ويمكن توضيح ذلك من خلال :

1 - الأثر على تدعيم إستهلاك العائلات:

يعتبر إستهلاك العائلات عنصرا هاما في النمو الاقتصادي ويمكن توضيح ذلك من خلال التجربة الأوروبية. حيث عرف الاقتصاد الأوربي عودة جوهرية وحقق نمو اقتصادي منذ 1997 بفضل استهلاك العائلات الذي ارتفع بـ 2.80% سنة 1998 والذي ساهم في رفع القدرات الإنتاجية للمؤسسات وحفز على رفع نفقات الإستثمار وكان ذلك نتيجة لرفع قيمة الدخل المتاح عن طريق تخفيض الضرائب

ب - الأثر على إنعاش إستثمار المؤسسات يعتقد كينز أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج النشاط والعمالة ويسمح الاستثمار الإضافي برفع الإنتاج والتدخل ويشير سامويلسون باعتماده على التحليل الكينزي للدورة الاقتصادية إلى أن المديونية يمكنها أن تؤدي دورا توسعيا بحيث تسمح معدلات الفائدة المحددة بشكل إداري بالزيادة في إستهلاك العائلات.

ثانيا : الآثار السلبية للعجز في ميزان المدفوعات³:

لا توجد أي سياسة خالية من العيوب والنقائص فبالرغم من آثارها الايجابية التي تحققها عند توفر الشروط الملائمة لها فإنها بالمقابل تؤدي إلى إحداث آثار سلبية نذكر منها:

1 - أثر الإزاحة

هو ذلك الأثر الناجم عن تمويل العجز في ميزان المدفوعات عن طريق المديونية العمومية, حيث يكون ذلك حاجز أمام الخواص يمنعهم من الاستدانة نتيجة لإرتفاع معدلات الفائدة بفعل زيادة احتياجات تمويل

¹ - سمري فخري ، مرجع سابق ، ص 79_80

² - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعة الجامعية ، الساحة المركزي بن عكنون الجزائر الطبعة الثانية ، ص 211

³ - عقبي لخضر ، أثر متغير الاقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990_2013 ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التدبير جامعة وهران 02 ، 2017 ، ص 51_52

الاقتصاد وإذا لم يزيد عرض النقود فإن ذلك يدفع أسعار الفائدة للإرتفاع إلى الدرجة التي يتحقق فيها توازن في سوق النقود (التعادل بين عرض النقود و الطلب عليها) وهذا ما يؤثر سلبا على الاستثمار ومعنى ذلك أنه توجد علاقة عكسية بينهما. وبالنظر إلى انعكاساته النقدية فإن التدخل الحكومي يؤدي إلى إزاحة الاستثمار وفي الاقتصاد المفتوح يمكن التخفيف من أثر الإزاحة عن طريق دخول رؤوس الأموال الأجنبية المستقطبة بارتفاع أسعار الفائدة في نظام سعر الصرف الثابت يكون الدفاع عن صرف العملة بإجبار البنك المركزي على تحويل العملات الأجنبية إلى عملة وطنية وفي هذه الحالة لا يكون هناك أثر معاكس للإزاحة يتسبب العجز في إرتفاع لمعدلات الفائدة و إنخفاض السعر الصرف مما يثير حركة دولية لرؤوس الأموال وينتفع بسعر صرف العملة الوطنية للتحسن وهو ما يؤدي إلى تدهور التنافسية يفضل أسعار المنتجات الوطنية، وهذا ما حققته الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة بين 1980 و 1985 و الذي حققت به ارتفاع في الدولار بحوالي 50 %

ج - **الفعالية المحدودة السياسة الميزانية:** إن ارتفاع المداخل الجارية يمكن العائلات من إستخدام الفائض لشراء المنتجات من الخارج وزيادة التوسع في الاستهلاك، وفي هذه الحالة فإن المؤسسات الأجنبية هي التي تستفيد من أثر المضاعف كما أن الدول النامية لا تستطيع تحقيق كل متطلبات وإحتياجات المجتمع لعدم قدرتها على ذلك ولعدم توفرها على التجهيزات الكافية لذلك ولهذا فإن أغلبها تكون منفتحة كليا و يتم قياس درجة الانفتاح بالعلاقة التالية:

$$\text{درجة الانفتاح} = \frac{\text{وارد الخام} + \text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي}}$$

يعتمد الأعوان الاقتصاديون في سلوكهم الاستهلاكي على المنطق الكينزي الذي يعتمد في ذلك على مداخلهم المتاحة الجارية في حين نجد أن فريدمان يحدده على أساس الدخل الدائم ونجد هذا أن الأعوان الاقتصاديون يفكرون بأن الزيادة في دخولهم سوف تؤدي أيضا إلى زيادة الضرائب مما يحدد من فعالية زيادة الاستهلاك و مثل هذه النظرية تتصدع أمام نظرية التوقعات العقلانية التي وضعها موث MOTH عام 1961 وطورها لوكاس و سارجان سنة 1972 والتي تعتبر أن الأعوان باستخدامهم الأفضل للمعلومات المتوفرة لديهم فهم يقومون في المتوسط بتنبؤات و توقعات صحيحة فهي في الأساس تقوم على جمع المعلومات الصحيحة ويحاولون استغلالها أحسن استغلال - مشكلة التأخيرات يقصد بها الفترة الزمنية الفاصلة بين الوقت أو اللحظة التي يكون التدخل فيها ضروري (مثل التشجيع على الطلب) و الفترة التي يحدث فيها التدخل فعلا.

خلاصة الفصل:

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الإدارات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية، وما زاده أهمية هو الارتفاع الملاحظ في . حجم المبادلات الخارجية الدولية، حيث أن ميزان المدفوعات يوضح لنا ما لها من حقوق وما عليها من التزامات خارجية، ومن ثم تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي، ويحدث اختلال الاقتصاد في ميزان المدفوعات نتيجة الاختلال بين المعاملات الدائنة والمعاملات المدينة، حيث أن كل دولة تسعى إلى خلق اختلال الفائض لما يعكسه من آثار إيجابية وقوة للاقتصاد.

مما تقدم نستنتج حول سجل ميزان المدفوعات جملة النتائج التالية:

- يعتبر أداة اقتصادية تحليلية شاملة للاقتصاد المعني من حيث هيكله الانتاجي وهيكله التصديري والعوامل المؤثرة فيهما، كحجم الاستثمارات، ودرجة استغلال الطاقة الانتاجية ومستوى التكاليف والأسعار والمستوى العلمي والتقني، ونوعية الإنتاج وغيرهما؛

- أنه يمثل أداة مهمة لرسم السياسة الخارجية للبلد، وفي هذا السياق تظهر أهمية الميزان في اللجوء إليه من قبل الجهات الحكومية التكوين التصورات اللازمة عن الوضع المالي الدولة، لمساعدتها في التوصل إلى قرارات بسند السياسات النقدية والمالية من ناحية، وبصدد مسائل التجارة والمدفوعات من جهة أخرى؛ - يوفر الميزان قاعدة إحصائية متكاملة عن مصادر واستعمالات الصرف الأجنبي، ذلك لكونه يلخص المعاملات الاقتصادية التي يترتب عليها التزامات يلخص المعاملات الاقتصادية التي تساعد على توفير الوسائل النقدية لمجابهة هذه الالتزامات؛

- أنه يقدم تصوراً عاماً عن مستوى انكشاف الاقتصاد، لكونه يساعد في التعرف على مستوى التداخل بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الدولي، من خلال قياس أثر المعاملات الاقتصادية الخارجية على الدخل القومي.

- يعتبر توازن ميزان المدفوعات مؤشر لقوة الجهاز الإنتاجي للدولة، لذلك تعمل مختلف الدول على الحفاظ على هذا التوازن وتبرز السياسة النقدية والمالية كأحد أنجح السياسات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق هذا الهدف موازنة مع باقي الأهداف التنموية.

الفصل الثالث:

دراسة تغير سعر الصرف

الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري

تمهيد:

تسعى الجزائر في ظل مسارها الانتقالي نحو اقتصاد السوق إلى تعزيز تنافسية صادرات خارج محروقات لتزقيتها حتى تكون مصدرا بديلا عن المحروقات التي تعرف أسعارها تذبذبات في الأسواق الدولية، وفي هذا الإطار تعد إدارة سعر الصرف الحقيقي الفعلي إحدى أهم المداخل للتعزيز التنافسية، باعتباره مؤشرا شاملا للتنافسية سعر على مستوى الاقتصاد الكلي، فقد تؤدي تغيرات غير المرغوبة من تقلبات زائدة تبعده عن مستواه التوازني إلى تشوهات في معدلات التبادل التجاري، مما يجعل من مسألة ضبط سلوكه أحد أهم الركائز الهامة لترصين القدرة التنافسية، والمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وكذا مساعدة الاقتصاد الجزائري الاندماج في الاقتصاد العالمي.

يهدف هذا الجزء من البحث إلى تحليل سلوك سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري منذ الاستقلال أي من فترة تبني نظام رقابة على الصرف أين كانت تخصص الموارد من العملات الصعبة بطريقة إدارية وفق حاجات مختلف المخططات التنموية، مروراً بمرحلة تحرير تدريجي للنظام الصرف ووصولاً إلى فترة تبني نظام سعر الصرف العائم المدار.

المبحث الأول: تحليل اتجاهات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري

المطلب الأول: التطور التاريخي لأنظمة تسعير الدينار الجزائري

تطورت أنظمة تسعير الدينار الجزائري منذ الاستقلال وفق متطلبات التنمية لكل مرحلة، حيث ساد في نظام الاشتراكي وتخطيط المركزي للاقتصاد نظام الرقابة على الصرف للتخصيص الموارد من النقد الأجنبي بما يخدم أهداف وأولويات التنمية الاقتصادية، وقد ترتب عنه تحديد إداري لسعر الصرف، ثم تلتها مرحلة الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق أين عرف نظام الصرف مرحلة الإصلاح والتحرر بتبني نظام التعويم المدار للصرف.

أولاً: مرحلة (1962 - 1970)

بقيت الجزائر غداة الاستقلال تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي التي تضمن حرية حركة رؤوس الأموال وحرية تامة للتجارة الخارجية، حيث تمتعت العملة بحرية التبادل والتحويل داخل هذه المنطقة، كما تميزت وضعية الاقتصاد الجزائري آنذاك الخارج حديثاً من الاستعمار بضعف هيكله الإنتاجي والهروب المكثف لرؤوس الأموال نحو دول منطقة الفرنك الفرنسي، بالإضافة إلى اختلال توازن ميزان المدفوعات.

لمجابهة هذه الوضعية وبغرض حماية الاقتصاد الوطني الناشئ والتحكم في العلاقات التجارية والمالية مع الخارج قامت الجزائر في سنة 1963 بإنشاء نظام الرقابة على الصرف ومغادرة منطقة الفرنك الفرنسي، فأصبح للجزائر سياستها الخاصة المتعلقة بالنقد والقرض.

الهدف من إنشاء الرقابة على الصرف هو الحد من استيراد السلع الكمالية واقتصاد الموارد من العملات الأجنبية وحماية المنتج الوطني وتحسين وضعية الميزان التجاري من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

✓ فرض نظام الحصص فيما يخص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية، حيث أصبحت هذه العمليات خاضعة إلى ترخيص من طرف وزارة المالية وضرورة احترام الحصص المقررة فيما يخص الواردات؛

✓ الرقابة على العمليات التجارية مع الخارج من طرف الدولة "الدواوين الوطنية" كما أسندت إدارة مختلف الاحتكارات إلى الشركات الوطنية عندما يتعلق الأمر بالسلع والخدمات التي تدخل مباشرة في نشاطها ؛

✓ منع امتلاك أصول بالعملات الأجنبية حيث منع المقيمون من امتلاك أصول نقدية أو أصول ثابتة في الخارج انطلاقاً من نشاطهم في الجزائر . كما أصبح التنازل عن الموارد بالعملة الصعبة الناتجة عن الصادرات إلى الخارج، وإيداعها في البنك المركزي إجبارياً.¹

¹ - محمود حميدات مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الرابعة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 174.

تكريسا للاستقلالية النقدية تم إصدار العملة الوطنية " الدينار الجزائري " في 10 أبريل 1964 كعملة غير قابلة للتحويل وبمعدل 180 ملغ من الذهب، كما حدد سعر الدينار بـ 1 فرنك فرنسي (FF/1DZD)، بينما تقاس باقي العملات بتعادلها مع الفرنك الفرنسي.

إلا أن اتباع هذه الطريقة في تسعير أي ربط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي نجم عنه سلبيات (مخاطر الصرف) بعد ما تم اتخاذ إجراء تخفيض الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي في 8 أوت 1969، مما ترتب عنه انخفاض آلي لقيمة الدينار بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى.

ثانيا: مرحلة (1971-1986)

تميزت هذه المرحلة بالتجسيد الفعلي للاستراتيجية التنموية التي منحت الأولوية إلى إقامة قاعدة صناعية قوية تعمل على النهوض بالاقتصاد الوطني بإقامة مشاريع ضخمة وطموحة ضمن المخططات التنموية (المخطط الرباعي الأول والثاني)، الأمر الذي تتطلب تخصيص موارد مالية ضخمة مما دفع السلطات العمومية إلى اعتماد نظام جديد للتجارة والمدفوعات الدولية.

يفضي هذا النظام إلى تشديد من إجراءات الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية، فانطلاقا من سنة 1974 تم تبني نظام الترخيص الشامل للاستيراد (AG) والذي يتمثل في غلاف مالي يمنح للجهة الراغبة في الاستيراد لتلبية حاجتها من العملة الصعبة ، ثم أن هذه الرقابة تعددت إجراءاتها مع صدور القانون 78/02 المؤرخ في 11 فيفري 1978 المتعلق باحتكار التجارة الخارجية أي إقامة علاقات مباشرة مع المنتجين أو المصدرين الذين يزاولون نشاطهم في البلدان الممثلة لأطراف التعاقد. كما تم توسيع النظام السابق للواردات (احتكار، نظام الحصص) ليشمل مجال الصادرات وبهذا الإجراء أصبحت كل السلع والخدمات التي لا تقع تحت نظام الاحتكار خاضعة للترخيص المسبق للتصدير وهذا معناه الرقابة على مجموع النشاط التجاري مع بقية العالم.

كما عرفت هذه المرحلة تغيير نظام تسعير الدينار وذلك انطلاقا من سنة 1974، حيث تم التخلي عن ربط الدينار بالفرنك الفرنسي لصالح ربط الدينار بسلة من العملات. جاء هذا التغيير استجابة لظرف دولي تميز بانتهاء نظام بريتون وودز (Bretton Woods) المبني على أساس ثبات أسعار الصرف وإقرار مبدأ التعويم أسعار الصرف وعدم ربطها بالذهب حسب ما تنص عليه المادة الرابعة المعدلة من اتفاقية صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى سعي السلطات النقدية آنذاك إلى إيجاد نظام تسعير جديد يتفادى السلبيات الماضية (مخاطر الصرف) التي حدث أثناء تثبيت عملتها بعملة وحيدة، وبالتالي التخفيف من شدة الصدمات النقدية المختلفة بواسطة سلة من العملات.

تتكون هذه السلة من العملات من 14 عملة دولية¹ مثلت أهم الشركاء التجاريين، حيث منحت لكل عملة معامل ترجيح محدد على أساس المدفوعات كما تظهر في ميزان المدفوعات، منح أكبر معامل ترجيح للدولار الأمريكي، الذي لعب دور العملة العبور باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام. حيث يتم حساب سعر الصرف الدينار حسب الصيغة التالية :²

$$\Delta M_T = \varepsilon K_I . \Delta M_I + \Delta C \dots \dots \dots (3 - 1)$$

حيث أن:

ΔM_T : التغيرات النسبية للتسعيرة الدينار بالنسبة للعملة العبور (الدولار الأمريكي).

K_I : معامل الترجيح العملة (i) في السلة.

ΔM_I : التغير النسبي للسعر العملة (i) مقارنة بسعر عملة العبور

ΔC : حصة محددة من طرف البنك المركزي.

ما يمكن ملاحظته حول طريقة تسعير الدينار ما يلي :

- اقتصار نظام ترجيح عملات السلة على المدفوعات الجارية وأهملت باقي مكونات ميزان المدفوعات فينتج عن ذلك معاملات ترجيح متحيزة ومقدرة بأقل تقدير لبعض العملات المشكلة للسلة وبأعلى تقدير للبعض الآخر.
 - يعتبر هذا النظام نظام تحديد إداري لسعر صرف الدينار يعمل كوسيلة تضمن استقرار قيمة الدينار بإبعاد كل تقلبات وسائل الدفع الخارجية.
- وتجدر الإشارة إلى أنه تم إدخال تغيير طفيف على نظام التسعير الدينار في سنة 1986، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974).

يعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة سعر صرف جديدة تبنتها الجزائر من أجل مواجهة تداعيات أزمة المدفوعات الخارجية لسنة 1986 عندما انخفضت مداخيل الصادرات جراء انخفاض أسعار النفط.

كما شهدت نفس سنة صدور قانون 12-26 بتاريخ 1993/08/1986 المتعلق بالبنوك والقرض، الذي أعطى دورا كبيرا للبنوك التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحيتها في مجال الصرف، فأصبحت بمقتضى ذلك تشارك في إعداد التشريعات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية وتقييم العملة

¹ - العملات هي: الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الشلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، المارك الألماني، الكورون الدنماركي الجنيه الاسترليني، الكورون النرويجي، الليرة الايطالية، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري البيسوا الاسبانية.

² - Adouka Lakhdar, Modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles ECM These de Doctorat, Université ABOU-BAKER BELKAID TLEMCEEN ,2010-2011.P.146.

الوطنية وآثارها. تلى صدور هذا القانون إصدار عدة قوانين وإجراءات تهدف إلى تخفيف الرقابة الصارمة على الصرف والتجارة الخارجية.

جدول رقم (01): تطور سعر الصرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي والدولار الأمريكي، رصيد

الميزان التجاري، مخزون الديون واحتياطيات الصرف

الوحدة: مليار دولار أمريكي

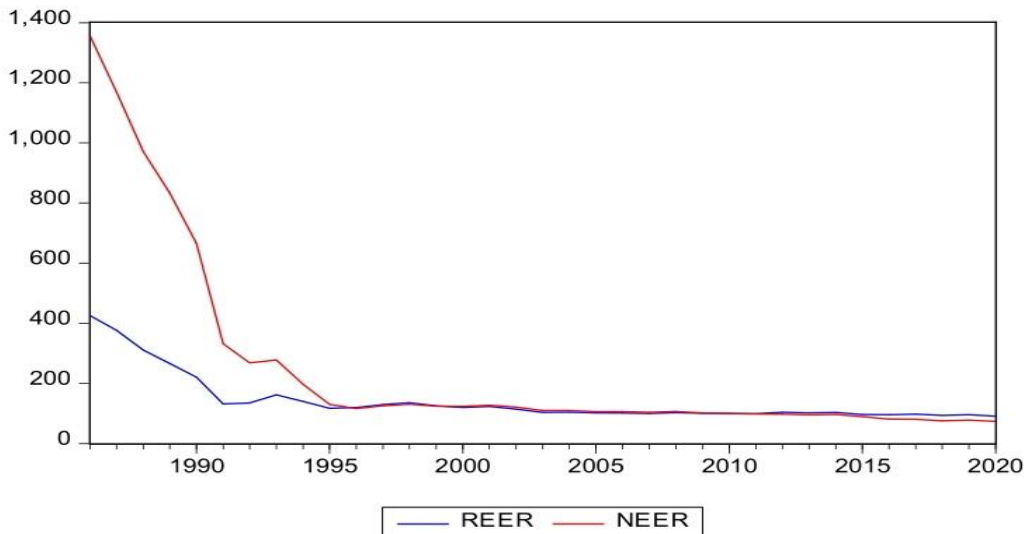
السنوات	1971	1974	1980
الديون الخارجية	1.26	3.37	19.35
رصيد الميزان التجاري	-0.4	-0.25	-0.06
احتياطيات الصرف	0.00	-0.56	-1.34
سعر الصرف (USD/DZD)	4.9	4.18	3.84
سعر الصرف (FF/DZD)	1.00	1.10	0.62

Source : Kenniche M , Monnaie surévaluée, système de prix et dévaluation en Algérie, cahier de cread, n° 57, 3 éme trimestre 2001,pp.9-41,p9.

المطلب الثاني: دراسة تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري

يعتبر سعر الصرف الحقيقي الفعلي أحد أهم مؤشرات الشاملة للتنافسية السعر، فيسمح تتبع تطوراته تقييم القدرة التنافسية للسلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية، بالإعتماد على بيانات قاعدة احصائيات المالية الدولية للصندوق النقد الدولي، نقوم بتحليل تطور سعر الصرف الإسمي الفعلي والحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة (1980-2016) في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (01): تطور سعر الصرف الإسمي الفعلي والحقيقي للدينار الجزائري



من خلال الشكل (01)، يتضح أن سعر الصرف الاسمي الفعلي (NEER) وسعر الصرف الحقيقي الفعلي (REER) للدينار الجزائري عرفا مرحلتين متميزتين خلال الفترة (1980-2016)، المرحلة الأولى متميزة أساسا بتخفيض المستمر (1987-1999)، والمرحلة الثانية (2000-2016) المتممة باستقرار نسبي، فيما يلي تفصيل للمرحلتين:

1. المرحلة الأولى (1987-1999):

عرف سعر الصرف الفعلي الاسمي تحسنا طيلة الفترة التي تراوحت بين سنة 1981 و 1985 بنسبة 34% بسبب تشديد الدولار أمام أهم العملات الأجنبية في أسواق الصرف العالمية، كما ساهمت سياسة تثبيت ومراقبة الأسعار استقرار معدل التضخم المحلي مقارنة بالشركاء التجاريين مما أدى إلى تحسين سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 42% خلال نفس الفترة.

شهدت الفترة (1987-1994)، تبني سياسة التسيير الديناميكي لسعر الصرف بتنظيم انلاقات متتالية سلسلة ومتدرجة تطلتها تخفيضات معلنة من طرف السلطات النقدية على إثرها تراجع سعر الصرف الفعلي الاسمي والحقيقي بـ 43% و 40% على التوالي خلال الفترة (1987-1990)، بعدها جاء قرار تخفيض صريح لدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال سنة 1991 بنسبة 22، مؤديا إلى انخفاض سعر الصرف الاسمي الفعلي بـ 24 بالنسبة لسنة السابقة (1990) بينما تدهور سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 21% فقط وذلك نظرا للضغوط التضخمية نتيجة بداية تحرير الأسعار، مما تسبب ارتفاع الأسعار المحلية مقارنة بأسعار الشركاء التجاريين.

بعد عملية الأولى للتخفيض الدينار استقر هذا الأخير إلى غاية فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1994 بسبب توقيف عملية انزلاق الدينار ورجوع إلى التسيير الإداري للسعر الصرف، ليعرف سعر الصرف الاسمي الفعلي استقرارا وبلغ تحسن القيمة الحقيقية للدينار بـ 23% في سنة 1993 بسبب ارتفاع مؤشر الأسعار المحلية نتيجة تطبيق سياسات مالية ونقدية توسعية غير ملائمة للوضع الاقتصادي الوطني المتممة بصدمات معاكسة لمعدل تبادل التجاري وتدهور وضعية التوازن الخارجي.

جاء التخفيض الأهم للدينار الجزائري خلال سنة 1994 بتبني الجزائر برنامج التعديل الهيكلي الذي يقوم على تنفيذ إصلاحات جذرية في نظام الصرف بغية التحول نحو نظام صرف مر.

بهدف الوصول إلى سعر الصرف يعكس الأساسيات الاقتصادية الخاصة بالجزائر وتصحيح الارتفاع في قيمة العملة الحقيقية المسجل في الفترة السابقة (1992-1993)، تم تخفيض الدينار مقابل الدولار الأمريكي في مارس من سنة 1994 بـ 73 و 40% في أبريل من نفس السنة، سجلا كلا من سعر الفعلي الاسمي والحقيقي تدهورا استمر إلى غاية نهاية سنة 1995 بحوالي 57% و 38% على الترتيب نظرا لارتفاع مؤشر الأسعار محلية جراء تخفيض الدينار الجزائري.

شهدت سنوات 1996 و 1997 ارتفاع أسعار برميل النفط بوصولها إلى مستويات قياسية لها منذ بداية 1990، مما سمح بتعزيز وضعية التوازن الخارجي بارتفاع مستوى احتياطي العملة الصعبة من 1,5 مليار دولار نهاية 1993 إلى 8 مليار دولار في نهاية 1997. في ظل هذه الوضعية تحسن سعر الصرف الاسمي الفعلي بنسبة قدرها 73% وبنسبة 8% للسعر الصرف الحقيقي الفعلي.

بعد تلقي صدمة انهيار أسعار البترول لسنة 1998، اذ انتقلت من 20 دولار / برميل في أكتوبر 1997 إلى 13 دولار / برميل جوان 1998 والتي استمرت إلى غاية السداسي الأول من سنة 1999، انخفض حجم احتياطي الصرف من 8 مليار دولار سنة 1997 إلى 6 مليار دولار سنة 1998، ليصل إلى 4.6 مليار دولار سنة 1999، محدثا بذلك ضغطا على سعر الصرف الدينار ونتيجة لذلك انخفضت قيمة الدينار الجزائري بـ 16 أمام الدولار وتدهور سعر الصرف الاسمي الفعلي بحوالي 4%. تميزت هذه الفترة باستقرار الأسعار النسبية المحلية، مما ساهم في تدهور سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 5%.¹

2. المرحلة الثانية (2000-2020):

تحسن سعر الصرف الاسمي الفعلي والحقيقي للدينار الجزائري خلال سنة 2001 بـ 3,5% وبـ 3,2% على الترتيب بمقارنة سنة 2000، بسبب تحسن عرض العملات الأجنبية في سوق الصرف ما بين البنوك، نتيجة ارتفاع أسعار النفط مطلع سنة 2000.

تدهور سعر الصرف الاسمي الفعلي والحقيقي في سنة 2002 بنسبة معتبرة قدرت بـ 5,24% وبـ 7,23% على الترتيب بمقارنة بسنة 2001، بسبب تحسن اليورو أمام الدولار، مما أدى إلى تدهور سعر الصرف الدينار مقابل اليورو بنسبة 8,78% وبنسبة أقل مقابل الدولار قدرت بـ 3,13% في 2002 بالمقارنة بسنة 2001 استمر في سنة 2003 تعزيز اليورو مقابل الدولار في أسواق الصرف الدولية، اذ تبادل اليورو الواحد بـ 1,13 دولار ولتقادي الآثار السلبية لهذا التحسن على سلوك سعر الصرف الحقيقي الفعلي، تدخل البنك الجزائر بقوة في سوق الصرف لإعادة تصويب سعر الصرف الحقيقي الفعلي عند المستوى المنخفض المسجل سابقا بتخفيض سعر الصرف الاسمي بـ حوالي 9,30% وبالمثل انخفض سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 9,78%.²

تحسنت أسعار النفط في سنة 2004 ببلوغها مستوى 38,66 دولار أمريكي للبرميل الواحد بعدما سجل متوسط السعر 29,03 دولار للبرميل في سنة 2003، مما جعل سعر الصرف الدينار مقابل الدولار يتحسن بتسجيل 72,06 دينار لكل واحد دولار في سنة 2004 مقارنة بـ 77,37 دينار لكل واحد دولار في السنة التي سبقتها، وفي المقابل استمر تعزيز اليورو أمام الدولار مما أدى إلى انزلاق الدينار أمام اليورو

¹ - عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية الجزائر 2011، ص 101

² - IMF, Country Report No98/89, September 1998,P7.

بتسجيل 89,64 دينار لكل واحد يورو . أدت هذه العوامل إلى استقرار كل من سعر الصرف الاسمي الفعلي والحقيقي للدينار الجزائري خلال سنة 2004، أما خلال سنة 2005، سجل سعر الصرف الاسمي الفعلي نسبة تراجع قدرت بـ 307 نظيرا لتراجع الدينار مقابل اليورو بتسجيل 91,30 دينار لكل واحد يورو كمتوسط سنوي، كما سجل سعر الصرف الحقيقي الفعلي نسبة تراجع قدرت بـ 4,17% بفضل التحكم في معدلات التضخم عند مستويات أقل من تلك المسجلة لدى شركاء التجاربيين للجزائر .

اتسمت سنة 2008 بظرف دولي تميز بتطايير شديد سعر الصرف (دولار /أورو) وبتقلبات حادة في الأسواق المالية والنقدية وأسواق الصرف الدولية، وحالة عدم اليقين حول تطور معدلات التضخم على المستوى الدولي خصوصا في الدول الشريكة للجزائر، بالإضافة إلى انخفاض سعر النفط ابتداء من السادسي الثاني من نفس السنة، أدت هذه العوامل إلى تعزيز سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري خلال هذه السنة، وباستمرار انخفاض أسعار النفط خلال سنة 2009، عملت تدخلات البنك الجزائر على احتواء هذه الصدمة بتخفيض الدينار مقابل اليورو والدولار مما أدى إلى تدهور الصرف الاسمي الفعلي بنسبة 566 مقارنة بسنة 2008 ، بينما تراجع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 1,22% فقط. تراجعت حدة هذا التدهور في سنة 2010 بفضل تحسن أسعار النفط.

أما خلال سنة 2012 ، فقد تحسن سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 5,45% مقارنة بسنة 2011، نظرا لارتفاع فروقات التضخم بين الجزائر وشركائها التجاربيين.¹

تميز النصف الثاني من سنة 2014 بتراجع أسعار النفط، وتراجع معدلات التضخم، بتسجيل نسبة تضخم قدرت بـ 3,8% . بالتوازي مع تراجع التضخم في الجزائر استمر كذلك تراجع التضخم في البلدان الشريكة بوتيرة أسرع من تلك المسجلة في الجزائر، وعلى الرغم من أثر الصدمة الخارجية تحسن سعر الصرف الحقيقي الفعلي في سنة 2014 بـ حوالي 2% مقارنة بسنة 2013.

استمر انخفاض سعر برميل النفط في السوق الدولية على مدار سنة 2015 ، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط من 100,24 دولار للبرميل في 2014 إلى 53,07 دولار للبرميل في 2015 أي بنسبة تراجع قدرت بـ 47,1%.

ولاحتواء هذه الصدمة على الاقتصاد الجزائري انخفض سعر الصرف الدينار الجزائري أمام الدولار بحوالي 25%، أما بالنسبة لليورو لم ينخفض إلا بقليل (4,07%) في 2015 مقارنة بسنة 2014، في المقابل تدهور سعر الصرف الاسمي الفعلي بحوالي 670%، بينما كانت نسبة تدهور سعر الصرف الحقيقي الفعلي بحوالي 4,24% فقط بسبب توسع فارق التضخم إذ تراجع معدل التضخم لدى الشركاء

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 91.

التجارين للجزائر، بينما اتخذت الأسعار في الجزائر اتجاه تصاعدي بدءا من ثلاثي الثالث من سنة 2014.¹

في سياق اتساع فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين الرئيسيين وتراجع أسعار البترول ترفقا مع تدهور المستوى التوازني للدينار ، انخفض سعر الصرف الدينار في سنة 2016 مقابل الدولار واليورو ولكن بوتيرة أضعف من تلك المسجلة في 2015. إذ انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار من 100,46 دولار الواحد في 2015 إلى 109,47 دينار في 2016، أي انخفاض بنسبة 8% مقابل انخفاض قدره 19,8 في سنة 2015 وفي الوقت نفسه انخفضت قيمة الدينار الجزائري مقابل اليورو بين سنتي 2015 و 2016، إذ انتقل متوسط سعر الصرف السنوي للدينار مقابل اليورو من 111,44 دينار لليورو الواحد في 2015 إلى 1211 دينار لليورو في 2016، إلا أنه بقي سعر الصرف الحقيقي الفعلي مستقرا خلال نفس السنة في ظل وضع متسم بعجز في الميزانية العامة للدولة وفي ميزان المدفوعات.

سجل سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار تحسنا طفيفا خلال سنة 2017، ليتراجع خلال سنة 2018 بنسبة 14% على وقع تراجع الدينار أمام الدولار بـ 23 ، إذ انتقل من 110,97 دينار للدولار الواحد إلى 137,16 دينار للدولار، كما سجل استقرارا خلال سنة 2019 ليتراجع خلال سنة 2020 نظرا لتراجع الكبير لسعر النفط وتوسع عجز ميزان المدفوعات.

إضافة إلى معرفة كيفية تفسير الأساسيات المحددة لسعر الصرف الحقيقي التوازني اتجاه سعر الصرف، ونحاول في هذا المبحث الاهتمام بهذه التساؤلات، وذلك بتقدير المنحى التوازني لسعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري، ومعرفة فترات ابتعاد سعر الصرف الحقيقي الفعلي عن مستواه التوازني. يعتبر نموذج سعر الصرف التواني السلوكي (BEER) الأنسب للدول النامية كالجزائر، أين النماذج ضخمة والمركبة غير ميسورة بسبب قلة البيانات الإحصائية للمتغيرات في الآجال الطويلة، وقد تناولت العديد من الدراسات التجريبية تحديد سعر الصرف للدينار الجزائري باستخدام نموذج (BEER)، فقام Hiri سنة (2014) بتقدير سعر الصرف الحقيقي التوازني بالاعتماد على مجموعة من المحددات والمتمثلة في: "سعر النفط، الانفاق الحكومي، الانفتاح التجاري، معدل السيولة النقدية، الاحتياطات النقدية، معدل التبادل التجاري، صافي التدفقات الرأس مالية، في إطار نموذج (BEER)، باستخدام اختبار Johansen(1988) للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ . وقد بينت نتائج الدراسة وجود انحراف لسعر الصرف الدينار الجزائري عن مستواه التوازني خلال فترة الدراسة (1980-2009). وتوصل بن قدور علي وبن بوزيان محمد (2013) باستخدام اختبار Johansen(1988) للتكامل المشترك الخطأ خلال الفترة (1980-2010) إلى وجود تأثير معنوي كبير لكل من معدل الانفتاح ونموذج تصحيح التجاري ومعدل

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 51.

التبادل التجاري مقارنة بالانفاق الحكومي والوضع الصافية الخارجية على الدينار الجزائري في المدى الطويل مع تسجيل فترات إنحراف سعر الصرف عن مستواه التوازني خلال فترة الدراسة. كما حاول رملي محمد (2017) تقدير سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري خلال الفترة (1975-2011)، باستخدام اختبار Johansen (1988) للتكامل المشترك ونموذج تصحيح، حيث كشفت الدراسة على وجود أثر معنوي في المدى الطويل لكل من معدل التبادل التجاري، أسعار النسبية للسلع غير التبادلية إلى السلع التبادلية، صافي الأصول الأجنبية، الأصول النسبية للدين الحكومي، معدل الفائدة التفاضلية على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري. بينما توصلت بنو جعفر عائشة (2017) باستخدام اختبار Johansen (1988) للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (1980) (2015) إلى وجود أثر معنوي طويل الأجل لكل من معدل التبادل التجاري، الانفتاح التجاري وكذا الانفاق الحكومي على الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي.

يمكن تلخيص تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): الملخص الإحصائي لسعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري

الفترة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	(القيمة العظمى - القيمة الدنيا)	القيمة الدنيا	القيمة العظمى
الفترة الجزائرية (1986-1999)	201.17	101.66	296.18	116.17	412.35
الفترة الجزائرية (1999-2020)	86.37	06.41	26.13	103.29	77.16
الفترة الجزائرية (1986-2020)	139.39	61.34	240.01	301.35	61.34

المصدر : من إعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج اكسيل 2007.

يعكس الملخص الإحصائي لسعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري في الجدول رقم (02)

السمات التالية:

- ✓ تسجيل تقلبات كبيرة لسعر الصرف الحقيقي الفعلي خلال الفترة الكلية للدراسة (1986-2020) باختلاف القيم الدنيا والعليا للرقم القياسي إلى أكثر من 200 نقطة؛
- ✓ أظهر الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي المقاس باستخدام الانحراف المعياري تذبذبا قويا خلال فترة التسيير الديناميكي لسعر الصرف، حيث سجل 101,66 نقطة، بخلاف فترة التعويم المدار لسعر

الصرف، حيث تراجع الانحراف المعياري للرقم القياسي لسعر الصرف ليصل إلى 06,41 مما يعكس استقرار نسبي للسعر الصرف الحقيقي الفعلي خلال نفس الفترة؛

✓ إن الرقم القياسي للسعر الصرف قد تحرك بتحقيق اتجاه محدد طويل الأجل بمتوسط يتراوح ما بين 201,17 و 86,37 خلال الفترتين الجزئيتين، مما يعكس اتجاه عام زمني نازل.

المبحث الثاني: التطبيق القياسي لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات

الجزائري (2010-2020)

نهدف من خلال هذا المبحث إلى دراسة أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 وحتى 2020، حيث يعتبر متغير سعر الصرف كمتغير مستقل ومتغير ميزان المدفوعات كمتغير تابع، لذلك سوف نقوم أولاً بتقديم نظري لنموذج الانحدار البسيط ثم ثانياً إلى التطبيق القياسي لهذا النموذج على برنامج Eviews 12.0.

المطلب الأول: منهجية القياس

يعدّ النموذج الخطي البسيط أبسط أشكال النماذج الرياضية، فهو يتضمن متغيرين فقط أحدهما متغير تفسيري ويرمز له عادة بالرمز X ، والثاني متغير تابع ويرمز له بالرمز Y . كما في النموذج ذي الرقم (1):

$$Y_i = A + BX_i + U_i \dots \dots \dots (1)$$

إذ أنّ (i) يعبر عن رقم الملاحظة في المجتمع $(i=1,2,3,\dots,N)$ أو في العينة $(i=1,2,3,\dots,n)$ ، وإن n و N تمثلان عدد وحدات المجتمع أو العينة على التوالي في الظاهرة المدروسة.

في هذا النموذج الخطي البسيط يمكن الافتراض، مثلاً، أن X_i تمثل دخل الأسرة (i) في حين تمثل Y_i الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي لهذه الأسرة. أما A و B فهما معلمتان أو ثابتان يمثل الأولى متوسط مستوى الإنفاق الاستهلاكي عندما يكون الدخل صفراً، ويمثل الثاني متوسط مقدار التأثير في Y عندما تتغير X بمقدار وحدة واحدة.

وأخيراً يعرف U_i بحد الخطأ أو المتغير العشوائي الذي يأخذ قيمة موجبة لدى أسرة تنفق أكثر من متوسط إنفاق الأسر المماثلة لها في الدخل وقيمة سالبة عند إنفاقها أقل من ذلك المتوسط وقيمة الصفر إذا ساوى إنفاقها متوسط إنفاق الأسر المماثلة لها في مستوى الدخل. وتبقى القيمة المتوقعة لهذا المتغير العشوائي ويرمز لها بالرمز $E(U_i)$ مساوية الصفر دائماً.

إن إدخال المتغير العشوائي U_i في النموذج الاقتصادي له عدة مسوغات أهمها:

أ. هناك الكثير من المتغيرات التي تؤثر في إنفاق الأسرة الاستهلاكي إلى جانب الدخل في مثالنا هذا. وقد يتعذر قياس هذه المتغيرات أو ربما يحتاج ذلك إلى الكثير من الجهد والوقت والمال. فعلى سبيل المثال، إن حجم الأسرة ومكان إقامتها (مدينة أو قرية) وتركيبها النوعي وحساب أعمار أفرادها ومستواهم

الثقافي، وغير ذلك كلها عوامل تؤثر في مستوى إنفاقها الاستهلاكي إلى جانب الدخل. وقد يكون تأثير هذه المتغيرات المحذوفة في المتغير التابع موجباً أو سالباً إلا أنها في المحصلة تأثيرات يفترض أنها ثانوية يعكسها حد الخطأ.

ب. من الصعوبة التنبؤ بدقة باستجابة الأفراد للتغيرات التي تطرأ على دخولهم. فإذا تضاعف دخل الأسرة مثلاً فإن التنبؤ بتغير مستوى إنفاقها الاستهلاكي وتركيبه بدقة أمر في غاية الصعوبة. ثم إن حد الخطأ يفترض فيه أن يعكس أخطاء التنبؤ هذه.

ج. أخطاء قياس متغيرات العلاقة الحقيقية في المجتمع. إذ لابد من ارتكاب أخطاء معينة في قياس قيم المتغيرات الاقتصادية في المسوح الإحصائية الميدانية. وتظهر تأثيرات أخطاء القياس هذه في المتغير العشوائي أيضاً.

ومع ذلك فإن إدخال المتغير العشوائي U_i في النموذج الاقتصادي يقتضي وضع بعض الافتراضات التي تتعلق بوسطه الحسابي (أو قيمته المتوقعة) وتباينه وتغاير قيمه المختلفة فيما بينها وتغاير قيمه المختلفة مع قيم المتغير (أو المتغيرات) التفسيري في النموذج.

ويتم تقدير هذا النموذج الخطي البسيط للحصول على قيم المعلمات A و B بطريقة المربعات الصغرى العادية (Method Least Squares)، ذلك لأنها تعتبر أحسن طريقة تقدير خطية غير متحيزة (BLUE). ولاختبار فرضية ما إذا كانت القيمة المحسوبة من العينة متوافقة مع الفرضية أم لا (القيمة المحسوبة قريبه من القيمة المفترضة بحيث أننا لا نستطيع إن نرفض القيمة المفترضة)، فإننا نستعمل اختبار ستودنت t للمعلمة الواحدة، وتعطى إحصائية ستودنت المحسوبة لاختبار الفرضية المتعلقة بالمعلمة المقدرة B أو A بالعلاقة التالية:

$$t_c = \frac{\hat{\beta} - \beta}{\sqrt{V(\hat{\beta})}}$$

في حين تكون القيمة الجدولية المرافقة للقيمة المحسوبة هي:

$$t_{(n-k), (1-\alpha/2)}$$

ويكون القرار المتخذ هو رفض الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيمة الجدولية لها.

ولاختبار المعنوية الكلية للنموذج، يتم استخدام اختبار فيشر F، والذي يتم حسابه من خلال جدول تحليل التباين ANOVA:

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية والقياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري

المتباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات
مجموع مربعات الانحدار	$SSR = \sum \hat{y}^2 = \hat{\beta} \sum xy = \hat{\beta}^2 \sum x^2 =$	$k-1=2-1$	$SSR/1$
مجموع مربعات البواقي	$SSE = \sum u^2 = \sum y^2 - \sum \hat{y}^2$	$n-k=n-2$	$SSE/(n-2)$
مجموع مربعات الإجمالي	$SST = \sum y^2 = \sum \hat{y}^2 + \sum u^2$	$n-2=3$	$F = \frac{SSR}{SSE / n - k}$

وتقارن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر F مع الجدولية بدرجة حرية للبسط تساوي k-1 ودرجة حرية المقام n-k.

المطلب الثاني: تحليل النتائج.

بالاستعانة ببرنامج Eviews 12.0 جاءت نتائج تقدير أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الفترة من 2010 إلى 2020 كمايلي:

الجدول (01): نتائج التقدير بطريقة OLS

Dependent Variable: BP Method: Least Squares Date: 05/27/23 Time: 17:48 Sample: 2010 2020 Included observations: 11				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	57.90904	15.46570	3.744352	0.0046
TCH	-0.674244	0.155774	-4.328335	0.0019
R-squared	0.675494	Mean dependent var	-7.667273	
Adjusted R-squared	0.639438	S.D. dependent var	17.15924	
S.E. of regression	10.30358	Akaike info criterion	7.665825	
Sum squared resid	955.4733	Schwarz criterion	7.738170	
Log likelihood	-40.16204	Hannan-Quinn criter.	7.620222	
F-statistic	18.73449	Durbin-Watson stat	1.910501	
Prob(F-statistic)	0.001910			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة ببرنامج Eviews 12.0

ويتضح من خلال نتائج التقدير مايلي:

- العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات جاءت موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال الإشارة السالبة لمعلمة سعر الصرف والمقدرة ب (-0.6742)، ويعني ذلك بأنّ زيادة سعر الصرف ب 1% سوف تؤدي إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات ب 0.6742%.

- إحصائيا، معلمتي الثابت وسعر الصرف معنويتين عند مستوى المعنوية 1%، ويتضح ذلك من خلال إحصائية ستودنت (t-Statistic) والقيم الاحتمالية المرافقة لها. بعبارة أخرى، القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت الخاصة بمعلمة الثابت بالقيمة المطلقة ($|t_c| = |3.74|$) أكبر من القيمة الجدولية لها 1.96، مما يدل على معنوية هذه المعلمة، ونفس الشيء ينطبق على معلمة متغيرة سعر الصرف.
- إحصائية فيشر (F-Statistic) تشير هي الأخرى إلى النموذج ككل مقبول ومعنوي عند مستوى المعنوية 1%، ويتضح ذلك من خلال الإحصائية المحسوبة والمقدرة بـ 18.73 والاحتمال المرافق لها والمقدر بـ 0.0019.
- معامل التحديد R^2 يشير إلى أن 67.54% من التغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات سببها التغيرات التي حدثت في أسعار الصرف، والباقي 42.46% سببها متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.
- إحصائية درين واتسن (DW) تدل على خلو النموذج المقدر من الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث جاءت قيمة الإحصائية المحسوبة والمقدرة بـ 1.91 قريبة من 2، مما يعني قبول الفرضية المنعدمة بعدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء الإحصائية.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل، قمنا بتحليل سلوك سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري كمرحلة أولى، ثم دراسة أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2010-2020 كمرحلة ثانية. وقد تم استخلاص النتائج التالية:

- نظام الرقابة على الصرف كان يتميز بعدم قابلية تحويل العملة وعدم وجود سوق صرف، وتحديد القيمة العملة بشكل إداري، مما أدى إلى تقييم غير مناسب للدينار؛
- سياسة تحرير نظام الصرف في التسعينيات أدت إلى إزالة قيود اكتساب وتصرف العملات الصعبة، وتنظيم إدارة ديناميكية للدينار الجزائري بهدف تقليل التقييم المفرط؛
- بدءاً من عام 2003، نجح بنك الجزائر في تقريب سعر الصرف الحقيقي الفعلي نحو مستواه التوازني المحدد بناءً على أساسيات اقتصادية. وذلك بفضل توافر احتياطي الصرف واستقرار معدلات التضخم نسبياً في الجزائر مقارنةً بالشركاء التجاريين.
- تبين من خلال نتائج التقدير، أن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات جاءت موافقة تماماً لتوقعات النظرية الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال الإشارة السالبة لمعلمة سعر الصرف والمقدرة بـ (-0.6742)، ويعني ذلك بأن زيادة سعر الصرف بـ 1% سوف تؤدي إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات بـ 0.6742%.

الخاتمة العامة

لقد كان الهدف من خلال هذه الدراسة معرفة ما مدى تأثير التغيرات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، وذلك باستخدام أساليب الإقتصاد القياسي وأحد البرامج الاحصائية المعدة لذلك، وهو البرنامج الاحصائي Econometric Views.

وبغية تحقيق أهداف هذا البحث، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول الأطر النظرية المتعلقة بسعر الصرف، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مفاهيم أساسية حول سعر الصرف، بينما المبحث الثاني تناول العوامل المحددة لسعر الصرف، في حين المبحث الثالث تناول سياسات أسعار الصرف وأهدافها. أما الفصل الثاني الموسوم بعنوان مدخل مفاهيمي لميزان المدفوعات فقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان عموميات حول ميزان المدفوعات، بينما المبحث الثاني بعنوان الاختلال والتوازن في ميزان المدفوعات وطرق معالجته، أما المبحث الثالث بعنوان العجز في ميزان المدفوعات وآثاره. الفصل الثالث بعنوان الدراسة التحليلية والقياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2010-2020، تناول هذا الفصل مبحثين، الأول بعنوان تحليل اتجاهات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري، بينما تناول المبحث الثاني التطبيق القياسي لأثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر.

1- إختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى فهي تعتبر صحيحة، إذ تبين من خلال الجانب النظري أن التضخم ومعدلات الفائدة الداخلية والتدخل الحكومي هي رئيسية ومحددة لتغيرات سعر الصرف.
- بالنسبة للفرضية الثانية فهي تعتبر أيضا صحيحة، كون أن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في المدى الطويل له أثر إيجابي في تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وهذا ما توصلنا إليه من خلال دراستنا.
- بالنسبة للفرضية الثالثة فهي تعتبر مرفوضة، إذ ليس بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة إختلال ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات و سياسات تكميلية يتماشى مع وضعية الإقتصاد الجزائري، كون الصادرات الجزائرية تركز على منتج وحيد ألا وهو البترول وبالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط.

2- نتائج الدراسة:

- لمن يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية كبيرة على الإقتصاد الوطني خاصة في ما يخص الصادرات، إذ يعود إرتفاع مداخيل الجزائر إلى إرتفاع أسعار البترول والتي بدورها تتحكم فيها عوامل خارجة عن نطاق أثر تخفيض الدينار .
- يتأثر سعر الصرف بعدة عوامل إقتصادية كعرض النقود وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم و حالة ميزان المدفوعات و حالة الموازنة العامة، بالإضافة إلى عوامل أخرى كعدم الإستقرار السياسي.

- يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الأخرى، عن طريق تفاعل قوى العرض و الطلب أو عن طريق تدخل السلطات النقدية في الدولة.
- يعتبر توازن ميزان المدفوعات مؤشر لقوة الجهاز الإنتاجي للدولة، لذلك تعمل مختلف الدول على الحفاظ على هذا التوازن وتبرز السياسة النقدية والمالية كأحد أنجح السياسات الاقتصادية التي تعمل على تحقيق هذا الهدف موازنة مع باقي الأهداف التنموية.
- تبين من خلال نتائج تقدير أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر، أن العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات جاءت موافقة تماما لتوقعات النظرية الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال الإشارة السالبة لمعلمة سعر الصرف والمقدرة بـ (-0.6742)، ويعني ذلك بأن زيادة سعر الصرف بـ 1% سوف تؤدي إلى تراجع رصيد ميزان المدفوعات بـ 0.6742%.
- تشير أيضا نتائج التقدير أن 67.54% من التغيرات التي تحدث في ميزان المدفوعات في الجزائر، سببها التغيرات التي حدثت في أسعار الصرف، والباقي يعود لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، من بينها التضخم.

3- التوصيات و الإقتراحات :

- يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف وجعله كأداة ضبط للتجارة الخارجية.
- ضرورة تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات للسماح برفع مستوى إحتياجات الصرف وتنويعها عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج.
- ضرورة العمل على وضع سياسات إقتصادية لتهيئة الظروف المناسبة لجلب الإستثمارات الأجنبية إلى الجزائر وإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.
- العمل على التقليل من حجم الواردات، وذلك بتشجيع الصناعة المحلية وترقية القطاع الخاص، وتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

4- آفاق البحث:

- رغم الصعوبات الكثيرة التي واجهت البحث إلا أنه لم يتناول كل الجوانب، فهذا البحث لا يخلو من بعض النقائص لذلك نقترح بعض المواضيع منها:
- دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة العملة على القطاع الصناعي في الجزائر.
 - أثر تغير سعر الصرف على الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
 - نمذجة محددات أسعار الصرف في الجزائر.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

1- الكتب :

- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي الطبعة الثالثة، القاهرة الدار المصرية اللبنانية للنشر، 1982.
- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2011.
- أحمد محمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- إسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة الروزنا، دون بلد نشر، 2001.
- إسماعيل محمد دعيس، السياسات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، عمان، 2012.
- البنك المركزي العراقي، انخفاض سعر صرف الدينار العراقي (الأسباب. الآثار المعالجات)، دائرة الإحصاء والأبحاث، 1989.
- السيد محمد أحمد السريحي، التصديايات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2008.
- أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الإختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسين العصرية ، بيروت لبنان، 2013 .
- تعريبي محمود حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ الرياض، 2010.
- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولة والتعامل بالمعاملات الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- جوزيف دانيالز، ديفيد فانهوز، تعريب محمود حسن حسنى، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ، الرياض، 2010.
- رضا عبد السلام، العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع مصر، 2007.
- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديد، الأزهرية ، مصر 2005.
- سعود جايد مشكور، العامري المالية الدولية، دار زهران، عمان، 2008.

- سمير فخري نعمة، العلاقات التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة و إنعكاساتها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن .
- صبيحة قاسم هاشم و آخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 25 ، العراق، 2009.
- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
- عادل احمد حشيش، أسامة محمد الفولي ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر.
- عبد الحسن جليل الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظريات وتطبيقات)، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق، دار الخلدونية الجزائر 2011.
- عبد القادر السيد متولي، الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسات، دار الفكر، عمان الأردن، ط1، 2011.
- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعة الجامعية، الساحة المركزي بن عكنون الجزائر الطبعة الثانية.
- عدنان تايه النعمي، ادارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.
- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، الطبعة 2، 2002.
- غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
- فتحي أحمد ذياب عواد، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 2013.
- فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى.
- كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الأولى دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
- محمد عيسى عبد الله، الجزء الأول من كتاب العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل، لبنان، 1998.
- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000.
- مدحت صادق، النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، القاهرة 1997.
- نعمت الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988.
- نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، عمان، 2007.

- نوزاد عبد الرحمان المهيني ومتجد عبد الطيف الخشالي، مقدمة المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007 .
 - هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي ، الطبعة الأولى دار جرير للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006.
 - وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001.
- 2_ الأطروحات والمذكرات :
- أ- أطروحات الدكتوراه :
- بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني دراسة حالة الدينار الجزائري"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك ومالية ، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
 - بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
 - بن طرية حورية ، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، أطروحة دكتوراه ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.
 - حميد سوهير ،دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات ، حالة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، 2022.
 - عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر إنحرافه عن مستواه التوازني على النمو الإقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010/2011.
 - عقبي لخضر ، أثر متغير الإقتصاد الكلي على ميزان المدفوعات دراسة حالة الجزائر 1990_2013. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة وهران 02 ، 2017 .
 - محمد راتول ، سياسة التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للإختلال الخارجي التجربة الجزائرية ، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2000.
 - يوسف عبد الباقي ، دور سعر الصرف في ميزان المدفوعات للدول النامية دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2001.
- ب_ مذكرات الماجيستر :
- الحاج العربي منصوري، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،رسالة ماجيستر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2021-2022.

- أمين غوبال . أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990 - 2015، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة أم البواقي 2015 2016.
 - حسبية العزاري، دور و فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و بنوك جامعة الجزائر 2010 2011.
 - خالد أحيمية ، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي - دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص : اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2012-2013.
 - خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت و نظام التعويم المدار و أثره على ميزان المدفوعات (1985-2008) دراسة مقارنة ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك، جامعة مسيلة 2011-2012.
 - عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر، تخصص مالية دولية 2011-2012.
 - عمر مؤذن ، تغير سعر الصرف الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة 1990- 2010 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير ، جامعة الدكتور يحيى فارس ، المدية 2011- 2012.
 - عمرو شريف، السياسات النقدية ومعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات، مذكرة ماجستير، جامعة البليدة الجزائر، 2005.
 - سعيدي نعمان، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 1998.
- 3_ التقارير و المجالات :
- محمد الناشد، التجارة الخارجية والداخلية : ماهيتها وتخطيطها، منشورات جامعة حلب .
 - بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009/2010.
 - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015.
 - بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013.

- سماعيل فوزي، تدفقات رؤوس الأموال وترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة والاقتصاديات الانتقالية - البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري، مجلة ابحاث اقتصادية وإدارية، العدد 05، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2009.
- صبحي حسون الساعدي و إياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 07، العراق، 2011.
- عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 ماي 2007.
- عبد اللطيف عبد الحليم الصنقري، السياسة النقدية الأهداف النهائية و الوسطية و الوسائل، مجلة المختار للعلوم الاقتصادية كلية الاقتصاد جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، العدد 01، 2012.
- عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، مركز دراسات الوحدة العربية لبنان، 2009.
- عفيف حيدر، صابر بلول، الاقتصاد الدولي، منشورات جامعة دمشق، 2009.
- عوض فاضل اسماعيل، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، 2012.
- قحاييرة أمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 3، 2005.
- مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2006.
- محمد الحسن محمد أحمد، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة المصرفي، إدارة البحوث، العدد 58، السودان، الجزائر، 16 جوان 2005، ص 2 ديسمبر 2010.
- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الطبعة الرابعة، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- نرمين السعدني، سياسات سعر الصرف في الدول النامية، مجلة سياسات دولية، العدد 144، مصر، أبريل 2001.

4- الملتقيات :

- بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء و الفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة ، جامعة جيجل، الجزائر، 6-7 جوان 2005.
- عيجولي خالد، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ملتقى دولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة سطيف الجزائر، يومي 20 - 21 أكتوبر 2009.

ثانيا. باللغة الفرنسية :

- Adouka Lakhdar, Modélisation du taux de change du dinar algérien à l'aide des modèles ECM These de Doctorat, Université ABOU-BAKER BELKAID TLEMCEN ,2010-2011.
- Krugman, Maurice Obstfeld, Marc Melitz, Économie internationale, publié par - pearsonEducation, France, paris, 2012.
- Michel Jura, Op. cit.
- Paul krugman, Maurice obtfeldmarcmelitz , economie internationale publie par person education , France , paris ,2012.

ثالثا . باللغة الإنجليزية :

- Charalambos Pattichis, Exchange rate effects on trade in services, Journal of Economic Studies, Vol. 39 Iss 6,2001.
- IMF, Country Report No98/89, September 1998.
- Magda Kandil Nazire Nergiz Dincer, A comparative analysis of exchange rate – fluctuations and economic activity, International Journal of Development Issues, Vol. 7 Iss 2,2008.